



دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث

اصول نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات ألقاها المشرق الأمازيغي
جوتخلف جربشيسراهر
بكتبة الآداب سنة ١٣٢٢/٣١

أعدّها وقدم لها
الدكتور محمد حميد بن البكري

تليجرام : هنا صور الأزيكية
أكبر مكتبة وتجميعية

(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)



إيمان
نشر الكتب





کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران
مرکز تحقیق التراث

اصول نقد النصوص ونشر الكتب

محررات العالم المشرق الأمازي
جوتلف جوتلف
بكله لاداب سنة ١٩٣٢ / ٣١

اعتنا وقدم لها
الدكتور محمد حيدى البكرى

تليجرام مكتبة غواص في بحر الكتب

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

(١٤٢١ هـ - ٢٠١٠ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
د. د. محمد صابر عريب

برجستراسر، جوتنهلفه ١٨٨٦ - ١٩٣٣

أصول نقد النصوص ونشر الكتب: محاضرات /
ألفها جوتنهلف برجستراسر؛ إعددها وقدم لها محمد حمدي
البكري.. ج ٢ .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،
مركز تحقيق التراث ، 2010-

143 من : ٢٤ سم.

تسلك 1 - 0733 - 18 - 977

١ - الأدب العربي - تاريخ ونقد

١ - البكري، محمد حمدي

ب - العنوان

٨١٠،٩

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استعارة أي جزء من هذا الكتاب بأي
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابي
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٠/١١٤٩

ISBN. 977 - 18 - 0733 - 1



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

الأستاذ الدكتور حسين نصار

العميد السابق لكلية الآداب - جامعة القاهرة

عندما استقل محمد على باشا بحكم مصر ، وأمن أنه نظماً كثيرة فيها يجب أن تتغير ، وتسير على النمط الأوروبي ، للتخلص من النظم العثمانية المتأخرة والسير في طرق النهوض والرقى ؛ عندما خلس له هذا الإيمان ، رأى أن الطريق الذى يصل به إلى ما يريد هو (التعليم) . فاصطحب أحوال التعليم داخل مصر ، وأرسل البعثات العلمية إلى خارجها .

فكان مما شاهدته هذه البعثات المكتبات العامة ، مثل المكتبة الوطنية La Bibliothèque Nationale فى باريس ، فملكتم إعجابهم ؛ لأنه لم يكن يوجد فى القاهرة ما يماثلها .

ليس معنى ذلك أن المواهب العربية والإسلامية لم تعرفها ، بل عرفتها حافظاً للتراث ، ومرحبة بالاطلاع ، ومعدة له كل ما ييسره من أوراق وأقلام وأحبار وكتب بلغت من الكثرة حد الأمانى ، مثل دار الحكمة فى بغداد ، ومثيلتها فى القاهرة ، ومكتبة قصر المستنصر الفاطمى ، ومكتبات بعض الجوامع الكبيرة مثل جامع المؤيد .

وفارت صورة المكتبة الوطنية فى أمانى جماعة من أعضاء هذه البعثات إلى أن تولى أحدهم - على باشا مبارك - نظارة (وزارة) المعارف ، فاعتزم تحقيق الأمانة . وحرص فكرته على الخديو إسماعيل ، فرحب بها ووعده بتيسير كل ما يواجهه من صعوبات . فجمع كل ما تقتضى الجوامع الكبيرة من مخطوطات ، وافتتح لها (دار الكتب) فى مارس ١٨٧٠ .

ثم رأى على باشا مبارك ألا تقتفى دار الكتب بأن تكون خزانة للعلم ، وأن تكون ناشرة له . فكلف عدداً من كبار الأساتذة باللقاء محاضرات فيها ، وكان ذلك النواة التى أثمرت بعد ذلك « دار العلوم » .

ويكشف الكتاب نفسه أنه ، دون أن يذكر في مقدمته :

- ١ - ترجم لابن الكلبي .
 - ٢ - إيراد أسماء مؤلفات ابن الكلبي ومكانتها .
 - ٣ - التعريف بالكتاب المحقق وموضوعه .
 - ٤ - التعريف بنسخة ورواته .
 - ٥ - إعلان ما راعاه في ضبط الكلمات والأعلام والضبط بالحركات .
 - ٦ - إبانة ما استخدمه من رموز في الحروف والحركات .
- وأعتقد - في يقين - أن من تصدى لتحقيق المخطوطات من الأعلام ، وبخاصة في دار الكتب وقسمها الأدبي - حاول أن يتبع هذه الخطة ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ومن ثم وهبت دار الكتب قراء العربية ، في عشرينيات القرن العشرين وحلها :
- صحح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ، الذي بدأت في إصدار أجزائه في ١٩٢٢ .
- نهاية الأرب في فنون الأدب ، الذي بدأ في إصدار أجزائه في ١٩٢٣ .
- أساس البلاغة للزمخشري منذ ١٩٢٣ .
- حيون الأخبار لابن قتيبة ، منذ ١٩٢٥ .
- الانتصار والرد على ابن الراوندي لعبد الرحيم بن عثمان الخياط ، منذ ١٩٢٥ .
- ديوان مهيار الديلمي ، منذ ١٩٢٥ .
- ديوان الكناني أحمد محمد ، منذ ١٩٢٦ .
- أمال القالي ، والذيل والنوادر والتنبيه على أوهام أبي علي البكري ، منذ ١٩٢٦ .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، منذ ١٩٢٧ .
- وعاصر هذه الجهود مشاركة قيمة ، قام بها قسم اللغة العربية من كلية الآداب في جامعة الملك فؤاد (القاهرة) . فقد استقدم في ١٩٣١ و ١٩٣٢ المستشرق الألماني

المعروف جولتهلف برجستراسر Gotthelf Bergsträsser (١٨٨٦ - ١٩٣٢) الذي عرف بجهوده المتميزة في تحقيق المخطوطات ، مثل كتابي شواذ القراءات لابن خالويه ، وغاية النهاية في طبقات القراء للجزري ، وفي دراسة اللغة العربية واللغات السامية والدراسات القرآنية .

وكان من الطلبة الذين استمعوا إلى هذه المحاضرات محمد حمدي البكري الذي نال بعد الدكتوراه في اللغة السريانية ، وصار رئيساً لمعهد المكتبات والوثائق . فاحتفظ بما دونه منها إلى أن قدمها إلى دار الكتب ، فنشرتها في سنة ١٩٦٩ .

فكانت أول كتاب كامل يكشف عن أفكار المستشرقين ، وأهدافهم ، ومناهجهم في مجال تحقيق المخطوطات كشفاً مباشراً وشاملاً .

حقاً كانت قد سبقته في (الصلون) بعض الجهود والكتب العربية ، ولكن يخطئ من يرجعون كل الفضل في التعامل مع التراث إلى هذه الجهود وحدها ، وإنكار كل فضل لهذه المحاضرات . كما يفعل من يتناسون أن جهود المستشرق كانت محاضرات على طلبية دراسات عليا ، هدفهم المعرفة والتطبيق .

ويكفي للتدليل على فضل المحاضرات وتأثيرها ، أن أقل العبارة الأولى التي استعملها بها أ . د . محمد حمدي البكري ، قال : «كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت في نشره . فقد كثر نشر التراث القديم . وكان نشر هذا التراث على غير قاعنة . ورأيت من وضع كتاباً في هذا العلم من الأطراف ، ولم يدخل في الباب . ورأيت [هذا] الكتاب ، وهو مؤلف في عام ١٩٣١ ، لم يؤلف مثله حتى الآن ، ورأيت الناشرين [يريد المحققين] في شوق إليه ، وشغف إلى معرفة ما فيه . . . »

حسين نصار

فهرس

صفحة

٥	تقديم
١١	مقدمة
١٤	الباب الأول: النص
٤٨	الباب الثاني : في النص
٨٨	الباب الثالث : في العمل والإصطلاح
١٢٢	خاتمة
١٢٧	التنقير

تقديم

كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت في نشره، فقد كثر نشر التراث القديم، وكان نشر هذا التراث على غير قاعدة، ورأيت من وضع كتاباً في هذا العلم، من الأطراف، ولم يصل في الباب، ورأيت الكتاب وهو مؤلف في عام ١٩٣١، لم يولف مثله حتى الآن، ورأيت الناشرين في شوق إليه، وشغف إلى معرفة ما فيه.

ولا شك أن المؤلف جدير بكل احترام وتقدير، فقد كانت محاضراته في الجامعة مطمح أنظار جميع العلماء، وحل رأسهم أستاذ الجليل أستاذنا الدكتور طه حسين - مد الله في عمره - وجميع المشتغلين بقسم اللغة العربية واللغات السامية في ذلك الحين. كان مثل الأرسطراطية الفلسفية، لا أذكر مرة أنه ملق مع أعجبه، إلى جانب علمه وإحاطته بعلوم اللغة العربية، والمسامحة بأسرارها، ما سالتاه عن شيء منها إلا أجاب، كأنه يقرأ في كتاب، وكان يحل في إجابته على مراجعته، لا يحل في شيء منها. كان لا يثنى لا يثار في اللغات العبرية والتركزية والفريزية، وكان يصبراً بديهة خاصة بالسريانية، بل وباللهجة الصربية الحديثة، في مقوله لا في جملة وفي جمعين، يحكم بها كواحد من أهلها، بل يحل من أهلها، وأعلامها، والمشتغلين بها، العارفين بأسرارها.

ولد بروجستراس في ٥ أبريل عام ١٨٨٦ بضاحية من ضواحي مدينة بلاتون
بـسكوتيا، في عائلة كان كل أفرادها من مأموري الحكومة والعلماء والأساتذة، وكان أبوه
وجده قسيسين في كنيسة البروتستانت .

درس بمدرسة الدولة في بلاتون، وكانت مدرسة على الأسلوب القديم تدرس فيها
اللغات اليونانية واللاتينية والعبرية والفارسية، وكانوا يتخبرون بين العربية والإنجليزية،
فاعظم اللغة العربية، وأصبح له المدرسون استثناء - يتعلم اللغة الإنجليزية -

ومع هذه اللغات كانت تعلم بعض اللهجات الأرمينية القديمة الخاصة بالقرون
الوسطى، وبعض اللغات الجرمانية كاللغة الجرمانية، ثم درس اللغات الشرقية لأنه كان يجد
في كتاب نحو العربية بعض مقارنات بين اللغة العربية واللغات السامية .

واستعار عشرات الكتب الجامع العلمي لينجز ، فتعلم منها اللغة المصرية القديمة واللغة
الاشورية واللغة العربية . وكان أحد مدرسي المدرسة له معرفة باللغات الهندية القديمة
(السنسكريتية) ، فاستطاع منه كتابة في المقابلة بين اللغات الهندية واللغة الأوربية ،
إلى أن نال شهادة البكالوريوس في الجامعة . فالتحق بجامعة لينز سنة ١٩٠٤ ، وقد زل
فيها أساذ اللغات الشرقية الأستاذ الدكتور « فيشر » ، وسأله أن يقبله لدراسة اللغة
العربية فسمح له ، وبذلك ابتدأ يدرس اللغة العربية في الجامعة في السنة الثانية من غير
أن يلتحق بالسنة الأولى، حتى نال شهادة التدریس في اللغات والتاريخ الإسلامي عام ١٩٠٨ ،
فاشتغل معلماً بمدرسة ثانوية على النظام القديم في درسدن عاصمة سكسونيا إلى أن
نال شهادة الدكتوراه من جامعة لينز، برسالة في النحو العربي عن استعمال الحروف
الخاتية في القرآن الكريم سنة ١٩١١ ثم انتقل معلماً بمدرسة في لينز .

وفي سنة ١٩١٢ نال إجازة لتدريس اللغات السامية والعلوم الإسلامية من جامعة
لينز ، بعد أن قدم رسالة عن « حنين بن إسحاق وتلاميذه » وترجمتهم للكتب من اليونانية

إلى العربية ، وابتدأ في ذلك الوقت في دراسة الفقه وكتب القراءات ، ثم انتقل إلى دراسة القرآن نفسه وتاريخ اللغة العربية .

وفي مطلع ١٩١٤ استقال الدكتور موريتر من رئاسة دار الكتب المصرية فطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الألمانية ترشيح اثنين لاختار الحكومة المصرية أحدهما ، فرشحت الحكومة صديقاً له كان طالباً معه بجامعة ليزرغ هو المحرم والدكتور : شاده ، ووضعت احتياطياً في المركز الثاني . واختارت الحكومة المصرية المرشح الأصلي ليكون مديراً للدار الكتب ، فأعطته جامعة ليزرغ إجازة حوضاً عن هذه الفرصة لكي يقضيها في بلاد الشرق ، سافر إلى الآستانة في فبراير ١٩١٤ ، ثم إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها باحثاً وراء اختلاف اللهجات اللارجة بها ، فكتب أولاً في دمشق ثم سافر إلى الحنوب في معان ثم إلى حلب في الشمال وفلسطين ولبنان .

وقد وضع كتاباً باللغة الألمانية في جغرافية اللهجات العربية اللارجة في سوريا وفلسطين نشر عام ١٩١٥ .

وقد تعرف في دمشق على بعض أهل قرية معلولة ، وهي قرية صغيرة من ضواحي دمشق مشهورة في تاريخ اللغات السامية ، لأن لهجة آرامية تشتمل فيها حتى الآن ، تعلم حسنة اللهجة من أفراء الناس ، وألف فيها بعض الكتب والرسائل ، منها : بعض المتن في اللهجة الآرامية اللارجة مع ترجمة ألمانية (نشر عام ١٩١٥) . قاموس في اللهجة الآرامية اللارجة بمدينة معلولة (نشر عام ١٩١٥) .

ثم مرجع قبل رجوعه إلى ألمانيا ، ومكث في القاهرة أسبوعاً طيل قيام الحرب الأولى بأيام ، وغادرها إلى تريستا ، وكانت روسيا قد أعلنت الحرب ، وكان من آثارها تسميع الكتب التي اختارها من دمشق وبيروت والقاهرة ،

ثم كان في ساحة الحرب الغربية حتى أكتوبر سنة ١٩١٥، ثم عرضت عليه الحكومة التركية منصب أستاذ بدار الفنون التركية (الجامعة)، واستمر بها حتى أواخر الحرب الأولى.

وقبل نهاية الحرب الأولى في فبراير ١٩١٨ صافر من الأستانة إلى حلب بسكة حديد بغداد - حلب - دمشق، وهناك زار مكتبة الظاهر بيبرس ونظر في كتب القراءات والطب، وأتم ما كان يعرفه من قبل في طبعة «معلوكة» والأهجة الدارجة في الشام.

وألّف كتاباً في «أصوات لهجة دمشق ملحناً به بعض النون في هذه الأهجة» ونشر عام ١٩٢٤، وسافر حتى حيفا والناصرة وطبرية. وكان الإنجليز قد استولوا على البلاد جنوبي هذا الخط فتملأ عليه زيارتها.

وبعد أن استولى النول المتحالفة على الأستانة سافر منها إلى ألسانيا عن طريق روسيا على أنه جندي في الجيش الألماني في ديسمبر سنة ١٩١٨، إذ كان هو الطريق الوحيد في ذلك الزمان بين تركيا وألسانيا، وكان سفره شاقاً في هذه المرة، فعاد إلى جامعة ليونج، وفي مطلع عام ١٩١٩ عينته حكومة بروسيا أستاذاً مساعداً لأفان السامية والعالم الإسلامية بجامعة «كنجزبرج» وهو الذي أسس معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة، وفي عام ١٩٢٢ انتقل أستاذاً لهذه العلوم بجامعة برسلو، وفي سنة ١٩٢٤ انتقل أستاذاً بجامعة هيلبرج فوسّع في معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة، ثم عمل أستاذاً بجامعة ميونخ في سنة ١٩٢٦، وقد انتخب عبداً لكلية عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩.

وفي العام الموالي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ استقدمته كلية الآداب بالجامعة المصرية - جامعة القاهرة حالياً - لإلقاء سلسلة من المحاضرات في التطور النحوي للغة العربية، ثم استقدمته

ثانية في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢ ، تأتي فيها سلسلة أخرى من المحاضرات ، وقد
التصميم ونشر الكتب .

وكان هتلر قد دخل برلين قبلها سنة ، وكان يكره هتلر ويكره النظرية ، لتفضيله
الحديد على الزبد ، وتفضيله العلوم العملية على العلوم النظرية ، وكان لا يرى مانعاً من
حمل بنسبته ، والخروج لحاربه ، فدفع هتلر إليه بمن يقطعه ، وكانت مغرماً يتسلق
الجبال ، في إحدى المرات ، بينما كان يتسلق لم يزل يكرر ، ومعه طالب من طلبه ،
إذ تعلق الطالب بقضبه ، فهوى حيث أتى حقه في يوم من شهر أغسطس سنة ١٩٣٢ ،
ثم لده الله برحمته .

• • •

ومن مؤلفاته باللغة العربية :

رسالتين بن إسحق في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس ، مع مقدمة المسانية نشر
عام ١٩١٢ .

كتاب الأسابيع لأبقراط نشر عام ١٩١٤ .

كتاب الطول والنزوى لغة العربية ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

كتاب ابن خالويه في القراءات الشاذة ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

كتاب نقد التصوف ونشر الكتب الذي نشر الآن لأول مرة :

ومن سائر مؤلفاته :

- Zur ältesten Geschichte der Kufischen Schrift, Zwei altnubische Grabsteine im Leipziger Kulturmuseum, Zeitschr. des d. Vereins f. Buchwesen u. schriftm., nr. 5/6, Mai-Juni 1919. 49 à 72.
- Hunain ibn Isḥak und seine Schule, Leiden, 1913.
- Hunain ibn Isḥak, über die syrischen und arabischen Gelehrten Übersetzungen, Leipzig, 1925.

- Neusaramaische Maerchen und andere Texte aus Ma'ula, Abhändl. L. die Kunde des Morgenlandes. Bd. xxi no 2 & 3, Leipzig, 1915.
- Neue Texte im samaritanischen Dialekt von Ma'ula, Zeitschrift für Assyriologie, Band xxiii, Berlin, 1919
- Zur Phonetik des Türkischen nach gebildeter Konstantinopel, Aussprache, im Z.D.M.G. Bd. 72, Leipzig, 1918
- Pseudogalen in Hippocratis de Septimonia Commentarium ab Humano Q.F. Arabice Verum, Lipsiae, 1914
- Texte von samaritanischen Dialekt von Ma'ula, Critique de neusaman. Maerchen u. andere Texte aus Ma'ula, Z. für Assyriologie Bd. xxx, Straßburg, 1919
- Die Verfassung des deutschen Reiches von Jahre 1843, Bonn, 1913.
- Geschichte des Qorans, Dritter Teil, die Geschichte des Qorantext, Leipzig, 1926. Heft 2, Leipzig, 1929
- Ahmad ibn Faris al-Karwini, Das Kitāb al-Liḥāt des Ahmad ibn Faris, in Islamica, vol. I, pp 77 - 99, Leipzig, 1924.
- Hebräische Grammatik, Mit Benutzung der von E. Kautsch bearbeiteten 28. auflage von Wilhelm Geierius hebräische Grammatik, Mit Beiträgen von M. Lidzbarski
 - 1 Teil, Einleitung, Schrift und Lautlehre, Leipzig, 1918
 - 2 Teil, 1 Hälfte, Verbum, Leipzig, 1926
 - 2 Teil, 2 Hälfte, Verbum, Leipzig, 1929.
- Einführung in die semitischen Sprachen, München, 1928.
- Beiträge zur semitischen Philologie und Linguistik, vol 1, Hannover, 1923
- Die Quellen von Miqat's Irād, Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete, Bd. 2, pp. 184 - 218, Leipzig, 1924.
- Zum arabischen Dialekt von Damascus, Heft 1, Hannover, 1924
- Koranlesung in Kairo., Mit einem Beiträge von K. Huber, der Islam, Bd. 20, pp. 1 - 42, 110 - 146, Berlin und Leipzig, 1932
- Neue Materialien zu Hunain ibn Isḥaq's Galen Bibliographie, Leipzig, 1932.

مقدمة

إن قد النصوص القديمة من شعر وغيره ، علم من جهة ، وصناعة واصطلاح من جهة أخرى ، ولقد نشأ هذا العلم ، وتزدهرت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما أهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية ، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه : لا يحطون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) عملوا إلى جمع النسخ المصددة لكتاب من كتب القدماء ، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المصددة وكاتبوا كلما تجالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب ، وليسوا بما يقر من الروايات في الموامش ، ولكنهم مع ذلك عملوا انتقاء المهم منها ، واستثنوا اصطلاحات طمعية ، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبوعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب ، وإلى الطرق تؤدي إليه ، وأنها لا تؤدي إلى قد تؤدي إلى فرض باطل فاسد : وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا الأصول العلمية لعقد النصوص (Text criticism) ونشر الكتب القديمة . وكان أول ما وصلوا إليه

من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى العربية ، تألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص :^(١)

هذا ما انتهى إليه علم الآداب القديمة في ناحية الآداب العربية . أما المستشرقون فقد استعملوا - بعد زملائهم عدة - تلك الأصول ، وتلك القواعد في نقد الكتب العربية والشرقية غير أنهم لم يوفقوا في ذلك تأليفاً خاصاً ، ولذلك يصعب دراسة علم نقد النصوص ونشر الكتب القديمة حتى من لا يصرف آداب اللغات القديمة : اليونانية واللاتينية ، فإنه إذا راجع للكتب المؤلفة فيه لم يفهمها ، مع أن النصوص الواردة فيه من اللاتينية واليونانية .

وكان أول من ألف في هذا الفن المشرق الألماني الدكتور Bergsträsser في عشرينات ثمانينيات على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١ ، وهي الأساس الذي بنى عليه هذا الكتاب .

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد منور باحجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية ، عند نقده لكتاب « قوانين اللغويين » لابن عماس ، في المجلدين ٢٧٧ ، ٢٨٠ من مجلة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، وأعاد نشر المقالين في كتابه « في الميزان الجديد » الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه .

وبعد ذلك أخرج المشرقان الفرنسيان بلاشير وموناجيه ، تحت رعاية جمعية « جيم يوده » ، كتاباً بالفرنسية في هذا الموضوع تحت عنوان « قواعد نشر النصوص وترجمتها » ، ولكنه لا يشتمل إلا على قواعد مختصرة ، يقتصرها أمثلة توضيحية من المخطوطات القديمة ، وقد صرف جزءاً كبيراً من هذا الكتاب للكتابة بقواعد ترجمة الكتب العربية إلى الفرنسية .

(١) انظر P. Collomp. La Orthographe des textes, Paris, 1941.

(٢) R. Blanchet et J. Souvaget, Règles pour édition et transcriptions des

Arabs, Paris, 1945. تم إكماله طبع مطبعة غورفرايه سنة ١٩٥٢

وعندما أراد الجميع الطبى العربى بمشق، نشر « تاريخ مدينة دمشق »، وضمت
الجنة قواعد موجزة للنشر، فى مقدمة الجزء الأول منه الذى نشر فى دمشق سنة ١٩٥١ ،
وتحدث الدكتور ابراهيم بيوى مذكور ، عن بعض قواعد النشر فى مقدمته التى
وضعها « لكتاب الشفاء » لابن سينا ، ص ٣٨ - ٤٢ : القاهرة ، ١٩٥٣ .

وأخيراً نشر الأستاذ عبد السلام هارون كثيراً فى هذا الموضوع بعنوان « تحقيق
التعويض ونشرها » ، القاهرة ، ١٩٥٤ (١٣٧٤ هـ) وهذا الكتاب كما يذكر مؤلفه
فى مقدمته هو ثمرة كفاحه ونجاريه فى نشر التعويض القديمة ، وهو مجهود لا بأس به
ولكنه مع ذلك لم يحيط بالموضوع ، وقد أعيد طبعه سنة ١٩٦٥ ، وكتب على غلافه
(تمتاز بأضائات هامة) ، ولذا كانت لا تختلف فى جودها عن الطبعة السابقة .

ونشر الدكتور صلاح المنجد « قواعد تحقيق التعويض » فى الجزء الثانى من المجلد
الأول من « مجلة معهد الدراسات العربية » ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٣١٧ - ٣٣٧ ،
أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم فى وضع أسس هذا العلم . وقد استقى الدكتور
المنجد القواعد التى ذكرها فى مقاله من نهج المستشرقين الألمان ومن خطة جمعية جيوم
بوده الفرنسية ومن قواعد المحققين والقضايا فى ضبط الروايات ، وما نشر فى هذا الموضوع
من قبل .

• • •

ويظم هذا الكتاب الى ثلاثة أبواب : الأول فى النسخ ؛ والثانى فى النص
والثالث فى العمل والاصطلاح .

الباب الأول النسخ

إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً، فمنها ما لا قيمة له أصلاً في نصحيح
نص الكتاب ، ومنها ما يتوّل عليه ويوثق به . ووظيفة الناقد أن يقدّر قيمة كل نسخة
من النسخ ، ويقاقل بينها وبين سائر نسخ الكتاب ، متبعاً في ذلك قواعد منها :

١- أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة ؛

٢- والواضحة أحسن من غير الواضحة ؛

٣- وللقديمة أفضل من الجديدة ؛

٤- والنسخ التي قوبلت بتغيرها أحسن من التي لم تقابل ، إلى غير ذلك ؛

والقاعدتان الأخيرتان أهم من غيرهما ، فإن للنسخة التي ليست بتزويرها نفيسة وقيمة ،

إلا أنه يجب مراعاة أن هذه القواعد شواذ منها :

١- كتاب *فلاح في الصرف* ، لأبي نصر عبد الله بن علي بن محمد بن يحيى السراج

الطوسي المرقوم سنة ٨٣٧هـ والذي نشره *نيكلسون* *Reynold Alleyne Nicholson*

في ليدن سنة ١٩١٤ موله غطوطتان كُتبت أقدمهما سنة ١٥٤٨ م، وكُتبت الأخيرة منهما

سنة ٦٨٣ هـ . والتدعيمون كانت غير كاملة في الظاهر حلجها نقص في مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب ، والموجود من هذه النسخة مرتب على ترتيب غير مفهوم . بقي الناشر صبيته على النسخة الحديثة ، ولم يستعمل النسخة القديمة إلا في تصحيح النص :

٢ - وهناك كتاب آخر هو « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة بن خطبة السعدي الخزرجي . الذي نشره المستشرق مولر August Muller فقد ألف ابن أبي أصيبعة هذا الكتاب سنة ٦٤٣ هـ بلمشق وما زال يجمع من كتب الأخبار والطبقات ، ويريد على كتابه الأصلي ويصير ما وجد فيه من الأغلط حتى توفى إلى رحمة الله سنة ٦٦٨ هـ . ويظن أن بعض تلاميذه أو نسخ كتابه زادوا على مسودته بعد وفاته وغسروا فيها : ولا نستطيع أن نميز بين زيادات المؤلف وتصويراته : وبين ما زاده تلاميذه وناسخ كتابه أو غيره ، وقد هد الناشر إلى إيراد كل ما وجد في نسختين أو أكثر مما وجد من الروايتين لكي لا يسقط شيئاً من متن الكتاب ، ولكي يوضح أهل هذا الفن بما أضيف إليه من زيادات .

وأقدم نسخة لهذا الكتاب كتبت سنة ٧١٢ هـ . أي بعد وفاة مؤلفه بأقل من نصف قرن . ولكنها كثيرة الخطأ ، وأحسن منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاثة قرون كتبت سنة ١١١٧ هـ ، فهي وإن كانت فاسدة في بعض أجزائها إلا أنه يظهر أنها نسخت من أصل قديم قيم ، لأن الخطأ ما قليلة :

فتبين مما تقدم أن تسلم التاريخ للنسخة ليس وحده مبرراً لتضييها ، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوى وأثبت من تاريخ النسخة ، منها :

من هو كاتبها ؟ فالأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده ، وفي هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقاً بين مسودة المؤلف وميضته ، فالمسودة قريبة إلى الأصل ، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ نهاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في ميضته ، مثال ذلك كتاب

« الوافي بالوفيات » للمصنف المتوفى سنة ٨٦٤ هـ فيوجد منها ثمانية أجزاء من مسودته يظهر فيها عدم الفراغ منها لأن التراجم غير مرتبة . وكذلك كتاب «المقاييس» للسقري نجد فيه زيادات على الملامح ، وتصحيحات للمؤلف تكمل على أنه لم ينته بعد من تأليفه للكتاب :

وأهم من ذلك أن يكون الذي نقل النص ثقة مشهوراً بقضله وعلمه كما هو الحال في كتاب « الخليل » لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلي المتوفى سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٦ الذي نشره ليلى فلا فينا فقد بقيت منه نسخة واحدة نسخها أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بابن الجواليقي القفري الشهير المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .

ثم إن لكل عالم مشهور طالباً قل عنه سماعاً أو استملاً أو استماعاً ، وهذه الطرق كلها جيدة كافية بشرط أن يبذل الأستاذ جهده في التصحيح ، وأن يبذل الطلبة جهدهم في الكتابة ، وأن لا يميز الأستاذ الكتاب إلا بعد قراءته كله ، إذ أن بعض المؤلفين القدماء كانوا يميزون المؤلفات لأشخاص لم يحضروا إليهم في دروسهم . فأما هذه الإجازات لأفاندة فيها : فإن لم نجد مثل هذا المخطوط ، فالمخطوط الذي نسخه عالم لغة ، أو كان في حوزة عالم أو أكثر من الثقة ، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص موثوق به :

وكان كتاب المسلمين يشيرون غالباً إلى وجود نسخ المخطوطات التي كتبت بخط مشاهير المؤلفين في أماكن بعيدة ، وفي عصور بعيدة ، وقد بقي عدد لا بأس به من

(١) من ثلاثة أجزاء في لندن تحت رقم ٨٧٠ ومخطوطها منسوب إلى أحد بن حنبل تحت رقم ١١٠٢ ومن في مازيس تحت رقم ٢١١٤ وأخرى في مخطوط تحت رقم ٩٠٧

(٢) كتاب نسب التتلي في الجاهلية والإسلام كره

G. Lavi Della Vida, Les Livres des chevaux de Hisham Ibn Al-Kalbi, Leyde, 1928
وهو نشره أحد ذلك باعاً في حوزة دار الكتب سنة ١٩٣١ م (= ١٣٢٩ هـ)

أمثال هذه المخطوطات التي كتبت بخط مؤلفيها إلى يومنا هذا . والمرجع إلى علماء العرب كانوا أكثر تقدير أقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها من علماء الغرب . هذه هي مرتبة المسلم والمطالع ، ودونها بكثير مرتبة النساخ الذين كانوا يكتبون معاشهم من نسخ الكتب ، فإن كثيرين منهم كان بهم معرفة الانتهاء من الكتاب ، وحسن منظره ، مثال ذلك « تسمية ولاية مصر » ، « قضاة مصر » ، « الكنتى » ، اللذان نشرهما Rhodon Guest فالنسخة الوحيدة للمبين الكتابين نسخت سنة ٨٣٢ هـ ، وهي جملة الخط ، ظريفة ، مشكوة ، غير أن إهمال كاتبها وجهله ظاهر من إسقاط وغلطات شنية .

وكان النساخ من جهلهم لا يفهمون شيئاً مما كانوا ينسخونه من الكتب في كثير من المواضع ، وشر ذلك في اللغة العربية أكثر منه في اللغات الأجنبية ، لأن حروف اللغات الأجنبية مثلا تكتب حرفاً حرفاً ، أما الخط العربي فعروفه متصل بعضها ببعض ، لذلك فإن الناسخ لا يكاد يفسخ نسخاً صحيحاً إلا ما يفهم معناه ، ولهذا نشاهد كثرة التحريف في الأعلام ، وهذا مشهور بشاهد في الكتب التاريخية ، ونحن نعمل هذه الحفلة كميكل الكتب العربية التي يوجد بها أعلام ، فإذا وجدنا أن النسخة يقل فيها التحريف والتفسير في أسماء الأعلام ، كان من الجدير بنا أن نذكرها في سائر النسخ ، مثال ذلك كتاب بيس "Pappus" في الاعظام المنطقية والعم ، وهو المقالة العاشرة من كتاب إقليدس في الأصول ، ترجمه أبي حنّان الذهبي ، كتبه أحمد بن محمد ابن عبد الجليل بن سبيران . وقد نشر المستشرق الأمريكي Thomson مع المستشرق الألماني Junge هذا الكتاب في بلويس عن نسخة واحدة كان الفراغ منها في شهر

Pappus, Commentair sur les 10 livres des elements D'Euclide (١)

منه نسخة بلو الكتب المصرية تحت رقم ٢١ ومانحة ٢٧٢٧٧ مصرية وأثرها . تمت الحفلة الثانية وتم تحرير المقالة العاشرة من كتاب إقليدس نقل أبي حنّان الذهبي . كتبه أحمد بن محمد بن عبد الجليل بن سبيران في شهر جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثمانمائة .

جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، ومع ذلك فنحن لا نجسد فيها أى تعريف لأسماء
الأعلام اليونانية في الكتاب مثل ، Pappus اسم المؤلف نفسه ، وثايطيس
الاثيني Theattetos ، وابلونيرس الجليل Apolonios ، وبوثاغورس وأو قليدس
إلى غير ذلك من الأسماء .

هنا ما يخصنا من شخصية النسخ ، أما الأصل المقول عنه ، فقد يذكر في آخر
النسخة في بعض الأحيان شهود عن تاريخ كتابتها أو عن الخطاطوط الذى استسخ منه
لننسخ ، مثال ذلك كتاب «الأخبار الطوال» للدينورى الذى نشره المستشرق فلاديمير
جيورجيس Vladimír Guirgass ، إيجنس كرافتشكوفسكى Ignace Kratchkovsky
في لندن سنة ١٨٨٨ ، فقد سبق لذلك الكتاب ثلاث نسخ : الأولى فرغ
من نسخها في خمسة عشر يوماً آخرها يوم الأحد مستهل صفر سنة ٦٥٥ هـ والثانية
سنة ١٠٠٠ هـ والثالثة سنة ١٠٦١ هـ : فالنسخة الأولى ناقصة من آخرها ، ولكن
سجل بها تاريخ الفراغ من نسخها ، وفي الثانية ما يدل على أنها نقات من النسخة
الأولى ، فكتاب الأولى هو عمر بن أحمد بن عابدين المؤرخ المشهور المعروف بكال
الدين . وفي النسخة الثالثة ما يفيد نقلها عن الثانية ، أو عن الأولى ، والأرجح كونها
منقولة عن الثانية ، فإنه لو كان نقلها عن الأولى مباشرة لكان الصواب بين كلامه
وكلام ناسخ النسخة الثانية قريباً ، وكثيراً ما يفعل النساخ مثل ذلك فيفسخون - مثلاً -
تاريخ النسخة الأولى ولا يدكرون تاريخ النسخة الثانية إما سهواً وإما الغش وغبة في
الترويع ، وهذا يقضى إلى التفضيل إن لم ينتبه إليه الناقد .

وعما يقوم مقام ذكر أصل النسخة في آخرها ذكر الإسناء في أولها : مثال ذلك
كتاب مجموع نفسه للإمام زيد بن علي السنين السلى نشره جريدتى

Giffini^(١) ، ففي أول النسخ جميعها أو أكثرها أسانيد يستفاد منها تقارب النسخ بعضها من بعض ، وتقارب أصولها ، فإذا عكسنا الأسانيد حصلنا على أنساب كل النسخ وهي هذه على الترتيب :

(١) زيد بن علي ، (٢) أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، (٣) إبراهيم ابن الزبير فان القيني ، (٤) نصر بن مزاحم المنقري الطار ، (٥) سليمان بن إبراهيم ابن عبيد المحاربي ، (٦) أبو القاسم علي بن محمد النخعي .

هذه الأسماء الستة متفقة في كل النسخ ، ثم تفرق في النسخة السابعة ،

وقد رمز لها برمزى AB

A.H
A ————— B

عبد العزيز بن إسحق البغدادي أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيباني

وتتفق النسخ الباقية في الطبقات التالية أيضاً إلى الثالثة عشرة .

(٨) أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري .

(٩) أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله بن أحمد الحسكاني :

(١٠) الحكيم أبو الفضل وهب الله بن الحكيم عبيد الله الحسكاني ،

(١١) الشيخ فخر الدين زيد بن الحسن البيهقي البروققي :

Eugenio Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn 'Ali (VIII sec CR) la (١)

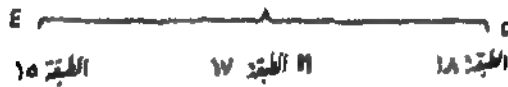
Pliv' antica raccolta di legislazione e di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, testo Arabo pubblicato sui manoscritti lementici della Biblioteca Ambrosiana con introduzione Storica, apparato critico e indici analitici, Milano, 1919.

مجموع الفتاوى الإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب — تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن إسحق بن جعفر البغدادي .

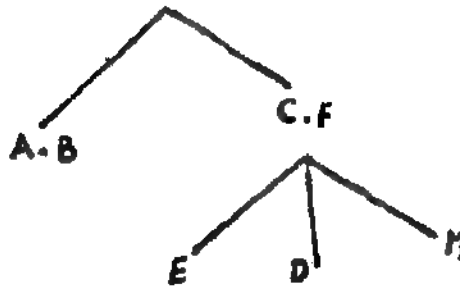
(١٢) شرف الفقهاء أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكوفي :

(١٣) القاضي العلامة أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى الصنعاني :

ولا تحتوي نسختان منها ورمزهما C و F على طبقة من هذه الطبقات والثانية
تضيق في الطبقة الرابعة عشرة ثم تختلف في الخامسة عشرة ثم تنقسم إلى ثلاثة فروع أولها :



فيجوز أن نرسم تناسب هذا الكتاب في الجدول التالي :



وقد أدت بنا مسألة الأصل المأخوذ منه النسخة إلى مسألة تناسب النسخ : فيرى
في هذا المثال أن النسختين A و B أصلهما واحد فهما مجموعة مستقلة عن غيرها أو عشرة
(Famille) وأن المجموعة E و D و M أصلها النص الموجود في نسختي C و F ،
ولا يحتاج إليها في نص الكتاب لأن نصها في C و F ؛

أما كتاب « الأخبار الطوال » فأصل النسخة الثانية موجود ، وهي الأولى ،
فلا يحتاج إلا إلى النسخة الأولى وحدها ، فإن كل نسخة أصلها موجود عندنا
لا تعتبر في تصحيح النص . ولهذا القاعدة شواهد من ذلك أنه كثيراً ما ينقص من النسخة

الأصلية نص يوجد أثناء استنساخ النسخة الثانية ، مثل ما وجد في كتاب « الأعبار الطوال » ، فلا شك أن اعتبار النسخة الثانية لازم .

ومن ذلك أيضاً كون النسخة الأصلية قد نقص منها شيء بعدما استنسخ منها نسخة أخرى ، مثال ذلك كتاب « الوزراء » لأبي الحسن هلال بن الحسن بن إبراهيم الصائغ الكاتب الملقب سنة ٤٤٨ هـ . الذي نشره . أملروز H. F. Amedroz ، وبني لنا الجزء الأول ، ويوجد لهذا الكتاب نسختان : الثانية مأخوذة من الأولى . غير أن الأولى كانت كاملة عندما استنسخت منها الثانية ، ثم نقص أولها وآخرها ، فكان الأساس في الكتاب كله هو النسخة الأولى ، ولا تعتبر قيمة الثانية إلا فيما نقص من الأولى في أولها وآخرها ، حيث قامت الثانية مقام الأولى في هذه الأماكن .

وقد تكون النسخة الثانية قد قورنت بنسخة أخرى غير الأولى ، ولذلك تكون النسخة الثانية مهمة ، ففي هذه الحالة لا يوجد عندنا في الحقيقة أصل النسخة الثانية ، ومن هنا تكون للنسخة الثانية بمرتبة نسخة مستقلة .

أما النسخ الأربعة الموجودة لكتاب مجموع للفقه A و B و C و F فليست أخوات بل الأولى والثانية منها A ، B كنات عم لاستنباط أصلهما المشترك بينهما ، وكذلك ينبغي أن تقابل C ، F . فبجب النظر في كل عشرة على حدة قبل المقابلة بين الثماتر .

وكان ذكر اسم المكتبة المحفوظ فيها المخطوط يعتبر وسيلة إضافية لزيادة الاطمئنان إلى هذا المخطوط ، وتطبيقاً لذلك أورد اليوناني وتبعه القسطلاني المكان الذي تحفظ فيه المخطوطات التي رجحنا إليها لكتاب صحيح البخاري . ولم يشع استعمال هذه الطريقة

-
- (١) طبع بيروت سنة ١٩٠٤ ومن مخطوطاته جوذا دم ١٧٥٦ ويرجع للقرن الرابع عشر الميلادي
ومع ذلك ، ومخطوط المكتبة الأتية ياريس رقم ٩٨١ (مرد)
(٢) ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري لقسطلاني ٤٠١١ رها بعدا .

إلا في وقت متأخر نسبياً ، إذ أن المخطوطات العربية الأولى خالية من أمثال هذه البيانات ، فيبين من ذلك أن لتحقيق أصل النسخ شأنًا كبيراً .

هذه هي العلامات الظاهرة في نقد قيمة النسخة ، ويوجد إلى جانبها دلائل باطنة :

الدلائل الباطنة

إن تناسب النسخ قد يبين من دلائل ظاهرة كالأسانيد أو ما ذكره الكتاب عن الأصل الذي نسخ منه الكتاب ، وكثيراً ما تفقد الدلائل الظاهرة ، فيجب على الناقد أن يبحث عن دلائل باطنة : وأهمها الإخلال ، والتقديم والتأخير ، ثم الانقطاع (الغلطات) .

لأنه إذا انفكت ورقة من الكتاب ، ثم وضعت في غير موضعها ، أو سقطت بعض ورقات ، ثم نسخ الكتاب من النسخة التي وقع التبادل بين أوراقها ، وقع في الثابت بالضرورة تقديم أو تأخير أو خلل لا يظهر له سبب في النسخة الثانية ، لأن الخلل في النسخة الثانية يكون في أي موضع من وسط الصفحة ، بينما يكون في النسخة الأولى بين ورقتين ، أي في آخر ورقة وأول الورقة التالية . مثال ذلك ديوان فيس بن الحطيم الذي نشره Thaddäus Kowalski في لبيزج سنة ١٩١٤ ، وله نسختان الأولى قديمة كتبت سنة ١١٩٤ هـ وهي محفوظة في الآستانة ، والثانية حديثة كتبت فيها يظهر بعد منتصف القرن التاسع عشر وهي محفوظة في دار الكتب المصرية ، وقد سقطت من النسخة الأولى بعض ورقات قبل آخر الكتاب ، واجتهد أحمد الأدهاء في سد الخلل ، فأدخل في موضع الورقات الساقطة ست ورقات جديدة كتب فيها بعض ما كان في الورق الساقط من النسخة الأصلية ، ولم يعرف من أي النسخ نقل ذلك ، غير أنه لم يعرف على كل

(١) هذا هو تاريخ الديوان العراقي المخطوط وهو ديوان حسن بن ثابت وهو من أمية ديوان حمى
قد كتب هـ .

ما سقط فترك الباقي خالياً، والنسخة المصرية تقتل على كل ما يوجد في نسخة
الآستانة، وتنقص كل ما ينقص منها، غير أنه لا يظهر فيها سبب هذه الحلات
وعلمها. فيبين من ذلك أن النسخة المصرية قد نقلت عن نسخة الآستانة إما مباشرة
أو بواسطة نسخ نقلت عن نسخة الآستانة :

وَمَا يَخْلُفُ سَقُوطَ وَرَقَةٍ أَوْ وَرَقَاتٍ، سَقُوطَ سَطْرِ حَتَّى نَسَخِ الْكِتَابَ، لِأَنَّ النَّاسَ
بَعْدَ إِتِمَامِ السَّطْرِ لَا يَبْدَأُ بِمَا بَعْدَهُ، بَلْ يَجَارِزُ سَطْرًا كَامِلًا وَيُخَدِّقُ بِالثَّالِثِ، مِثْلَ ذَلِكَ
كِتَابُ أَثَرِ الْبُلْدَانِ لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَزْوِينِيِّ الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ٦٨٢ هـ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ

كِتَابِ «عَجَائِبِ الْخُلُوقَاتِ» الَّتِي نَشَرَهُ **Ferdinand Wüstenfeld**

فِي مَدِينَةِ Göttingen سَنَةِ ١٨٤٨، ١٨٤٩ وَيُوجَدُ لَهُ نَسَخَتَانِ : تَارِيخُ الْأَوَّلَى
سَنَةِ ٧٦٩ هـ. مَنُقُولَةٌ عَنْ نَسْخَةٍ عَطَى الْمَصْنُفُ تَارِيخَهَا فِي الْحِجَةِ سَنَةِ ٩٧٤ هـ. وَتَارِيخُ
الثَّانِيَةِ سَنَةِ ٩٦٠ هـ وَهِيَ مَحْفُوظَةٌ بِمَكْتَبَةِ لَيْدِنَ. لَنَجِدُ فِي الثَّانِيَةِ مَا نَفَصَهُ : «الآن يَجْتَمِعُ بِهَا
خُجَّيجُ الثَّامِ، السَّبْتُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَهُوَ كَلَامٌ عَدِيمٌ لِلْعَنَى تَمَامًا. وَفِي النُّسخَةِ الْأَوَّلَى
تَقَعُ كَلِمَةٌ «الشَّامِ» آخِرَ السَّطْرِ، وَكَلِمَةٌ «السَّبْتُ» أَوَّلَ السَّطْرِ الثَّالِثِ، فَتَقُطُّ سَطْرٌ
كَامِلٌ وَنَفَصُهُ : «وَمَصْرٌ مِنْ جِهَةِ بِطَرِيقِ الْبَحْرِ وَمِنَ الْقُرَى الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى حَاضِرَةٌ
الْبَحْرِ كَانَتْ أَهْلُهَا يَهُودًا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ يَوْمَ»^(١)، فَتَقْبَلُ أَنَّ النُّسخَةَ الثَّانِيَةَ مَأْخُودَةٌ
مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ مِنْ نَسَخٍ مَتَوَسِّلَةٍ بَيْنَهُمَا :

وَمَا الْفُلُوكَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ النُّسخَةِ مَأْخُودَةٍ مِنْ غَيْرِهَا لِيُوجَدَ لَهَا مِثَالٌ
فِي كِتَابِ أَثَرِ الْبُلْدَانِ، فَالنُّسخَةُ الْأَوَّلَى فِيهَا سَطْرُ الْمَلِكِ شَرِّ الْأَلْفَانِ الَّتِي فِي أَوَّلِ
الْأَسْطُرِ، فَهَذَا الْأَلْفَانِ نَاقِصٌ فِي النُّسخَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَرَوْهَا. وَيَدُلُّ هَذَا عَلَى مَا دُلَّ
عَلَيْهِ سَقُوطَ السَّطْرِ مِنْ كَوْنِ النُّسخَةِ الثَّانِيَةِ قَدْ أُخِذَتْ مِنَ الْأَوَّلَى. وَفِي كُلِّ ذَلِكَ بَقِيَتْ

(١) أَثَرُ الْبُلْدَانِ ص ١٠٣ س ٢-٤ فِي حَقِّهِ مِنْ مَدِينَةِ دَاهَلِكْ.

النسخ الأصلية وما حدث فيها من التقديم والتأخير أو النقص والخلل ، ويوضح منها طريقة حدوث الخلل في النسخة الثانية .

وأكثر وقوعاً من هذه الحالة توافق النسخين في الخطأ ، وليست إحداها منسوخة من الأخرى ، بل نقلت كلتاهما عن نسخة ثالثة ، ونستدل على ذلك بالنسخ المتقولة عنها . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة الذي نشره Paul Schwarz فتجد أن كل النسخ تنق مع بعضها في غلط بسيط ، فمن الواجب أن نفترض أنها كلها نسخت من نسخة واحدة ، إما مباشرة ، وإما عن نسخ لم تصل إلى أيدينا ، وكانت النسخة الأصلية قد أكلها الدود ، أو المثل في بعض المواضع ، أو عي خطها في البعض الآخر :

ومثال آخر كتاب الآثار الباقية ، للبروني المرقى سنة ٤٤٠ هـ ، بكل النسخ تنفق في الخلل الكبير والصغير ، وفي الغلطات الكثيرة ، فاستدل Sachau الذي نشر الكتاب في ليزج سنة ١٩٢٢ على أن النسخة الأصلية التي أخذت منها كل النسخ كانت غير مجمدة ، رنبت بعض الكراريس فيها على ترتيب معلوم ، وأضلك بعض الأوراق منها فوضعت في غير موضعها ، وكان ظهر الكراريس مسوحاً ، وهامش الأوراق مخرومة ، وقل فيها التقطيط والتشكيل .

وعما يجب الالتفات إليه أن النسخة الواحدة لا تؤخذ أحياناً من أصل واحد بل من عدة نسخ ، وبخاصة إذا نقص من أصلها شيء وكماها أحد ، وأصلها الناقص من نسخة أخرى ، كما حدث في «ديوان قيس بن الخطيم» ، وكذلك كتاب «المهذب» لابن جني المرقى سنة ٣٩٢ هـ . فالنسخة الموجودة منه في مكتبة راجب باشا في الأستانة^(١)

(١) يوجد في دار الكتب المصرية نسخة خطوط تحت رقم ٧٨ قرأته ، وقد كتبت الخاتمة في الورقة الأخيرة رقم ١٦٦ ظهر «كتب محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الحري الأملسي بحر الاسكندرية» بهمه الله تم منه يوم الأحد التاسع عشر من شهر المحرم عام ثمانية وعشرين وثمان مائة هـ .

كان قد سقط منها جزء كبير من الكتاب في بعض الأماكن ، ثم جمعها كتاب ثان وأكمل هذا الخلل ، فأخذ الجزء الثاني من أصل غير معروف ، ويظهر ذلك من اختلاف الخطين ، ولهذا السبب ينبغي أن ينسب التأليف إلى كل فرق في الخط في كل ورقة ، إلا أن اختلاف الأصلين لا يظهر في كل حالة ، فلو أن ناساً مثلاً قد نسخ كتاب «المختص» من النسخة المذكورة وكانت مكتوبة بخط واحد مع أن نصها مأخوذ من أصلين .

وقد يأخذ الكاتب نفسه قسماً من كتاب وقسماً من كتاب آخر لعدة من العمال ، مثال ذلك «كتاب الفهرست» لابن التميمي المرقى سنة ٣٨٥ هـ . فإن إحدى النسختين للمأخوذتين من مكتبة في الآستانة . أخذ قسمها الأول من النسخة الثانية المحفوظة في تلك المكتبة ، وأخذ قسمها الثاني من نسخة وجد الأستاذ Ritter حوالي سنة ١٩٣٠ م . في مكتبة شهيد ملي باشا ، ولا ندرى لماذا استلحقها النسخ من أصلين مختلفين .

وفي بعض الأحيان تصحح النسخة على نسخة غير تلك التي نسخت منها ، فيحصل نص له أصلان ، أي نص مترجم ، والقاعدة أن النسخ ذات النصوص المترجمة يتمتع نسبتها كما يتمتع تقسيمها على العناوين . وقد ذكرنا كتاب «المجموع في الفقه» للقرطب إلى الإمام زيد ابن علي وقالنا إنه يظهر من الأمايب انقسام النسخ إلى مشيرتين ، وهذا يحتاج إلى استدراك لأن المشيرتين لا يختلفان من جهة الخط والخطأ ، بل من جهة أن نسخ المشيرة الثانية لا يوجد فيها أكثر ما يذكر في النسخة الأولى من كلام زيد بن علي ، بل تقتصر نسخة المشيرة الثانية على أحاديث النبي وكلام علي ابن أبي طالب ،

(١) التي نشرها Gustav Flügel في لينج في بيان شهر الألف سنة ١٨٧٦ ويشمل على النص ويظهر الثاني سنة ١٨٧٢ ويشمل على ملحقه وبلاغات مملوك .

فكتاب «المجموع في الفقه» عبارة عن كتبتين في الحقيقة جميعاً معاً ، ويعتبر الأول على مولد واضحة لا توجد في الثاني ، وهذا يدل على اختلاف الإبرازات ونسبتها إلى اختلاف النسخ .

الإبرازات

الإبرازات هي المرات المتتالية التي يظهر أو يبرز فيها الكتاب *recension* و *edition* وتطابق الإبرازة في زمانها الطيبة ، فكثر من الكتب العربية أبرزت مرات ، وبين كل من هذه الإبرازات وبعضها فروق ، لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة دائم على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه . وإبراز الكتاب في الزمان الماضي كان يحدث إما بإهداء نسخة منه إلى رجل رفيع القدر أوف له الكتاب ، وإما بالإذن باستنساخ الكتاب ، أو إملائه على الطلبة . ولما كان المؤلفون لا يظهرون على كل ما ينسخ من كتبهم كثر عند الإبرازات وزاد أحوال وتوقع الفرق بينها . مثال ذلك كتاب «درة القوامس في ألوهام النسب» ، للحريري الذي نشره Heinrich Thorbecke في لينز سنة ١٨٧١ ، وبين نسخ الكتاب لستخان قدستان الأولى نسخت سنة ٥٨٤ هـ وهي محفوظة في ميونيخ ، والأخرى كتبت سنة ٦١١ هـ مجربة ، أي أن أحدهما كتبت بعد قرن من وفاة المؤلف فاختلقت في الألفاظ دون المعاني ، فطلب على القن أن كلا منهما منسوخة من نسخة استعملها طالباً في الدرس في حياة المؤلف ، فبدل الفرق على أن المؤلف كان يدل باللفظ الواحد بغيره مرات أثناء التحرير .

وكان الكتاب يبرز أحياناً بعد وفاة المؤلف مرة أو مرات مع بعض التشرح والتفسير ، أو مع إلحاق شيء جديد به بعد أن يضم إليه ما جمعه غيره من المبيحات .

في حالة اختلاف الإبرازات يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة الكتاب ولا يمزجها بغيرها ، ولو فصل لأحدث شيئاً لم يكن موجوداً من قبل ، لأن وظيفته الطبعية هي المحافظة على كل ما يروى بدون استثناء . وهذه القاعدة يشترك فيها علم قد التصوص علم القراءات القرآنية . ومن أصول النشر منع التلخيص ، وهو أن يجمع القارئ وجوهاً وطرقاً مختلفة فينقل من قراءة إلى أخرى .

فإذا سأل سائل أي الإبرازات تستحق أن تفسر بقول : - - -

إن للناشر أن يؤثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت بعد وفاته ، ويؤثر المسببة على المختصرة ، والمصححة على التي فيها غلط ، والتي لها نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة . لأن خالف الناشر هذه القواعد وجب عليه أن يغير القارئ يترأى الإبرازات التي يتركها وأن يبين له خصائصها :

فإذا كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير لا يمكن إرضاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعاً . مثال ذلك كتاب التحليل والتحجج لأبي بكر أحمد بن عمرو (أوهمر) بن مَهْدٍ الشيباني الخصاصف المتوفى سنة ٢٦١ هـ . الذي نشره الأستاذ يوسف شاغت في هانوفر سنة ١٩٢٣ ، فقد وجد الناشر له إبرازتين : حجم إحسانها أكبر بكثير من حجم الأخرى ، مع أن القصيرة ليست مختصرة من المطولة . فآثر طبع التبيين^(١) معاً .

وتورده الآن أمثلة أخرى لبعض الكتب التي لها إبرازات كثيرة :

من ذلك رسالة حنين بن إسحق المرقوم سنة ٨٢٦٢ إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم ، الذي نشره الأستاذ يوجس ترايسر .

(١) الأول من صفحة ٢-١٠٠ ، والثانية من ص ١٠١ إلى ٢٠٧

في ليبزج ١٩٢٥^(١). فقد أبرزه حنين سنة ٢٤١ هـ لأول مرة ، ثم زاد عليه ماترجم بعد ذلك إلى اللغة السريانية والعربية من الكتبة الطبية اليونانية ، وأبرز الكتاب مع الزيادات ثانية سنة ٢٤٩ هـ كما ذكر هو نفسه ذلك في آخر الكتاب^(٢) . ونعرفه للكتاب نسختين ، ويقص من الأولى كثير مما يوجد في الثانية ، ويتخالفان مختلفاً ظاهراً في الأسلوب فهما إبرازتان للكتاب ، خبر أن كلا منهما يذكر فيه إبراز حنين للكتاب ، فمن المحال أن تكون الإبرازة الأولى هي الأولى والثانية هي الإبرازة الثانية ، بل نرى من التحقيق ومن كلام كاتب النسخة الثانية أن حنيناً بعد أن أبرز الكتاب لايستلم لم يزل يزيد فيه ويصحح ، فالنسخة الأولى أخذت بعدما زاد حنين في الكتاب وقبل أن يصحح أسلوبه ، فهي عبارة عن إبرازة ثالثة . والنسخة الثانية كما ذكر الكتاب في آخرها مأخوذة من نسخة أبي الحسن على بن يحيى المنجم الذي أهدى إليه حنين الكتاب ، وهذه النسخة كان أبو الحسن حل بن يحيى أو غيره قد زاد فيها بعض الزيادات بعد وفاة حنين ، فهي إبرازة رابعة بمسند وفاة المؤلف ، ونظراً لذلك نشر الناشر الكتاب عن النسخة الثانية ، وقيد ما يختلف فيه النسخ الأخرى ، وكتب بحثاً في المقارنة بين الإبرازات ، سواء من ناحية المعنى أو من ناحية الألفاظ .

• • •

U. Bergsträsser, *Grundriss von Ispah über die syrischen und arabischen* (١)
Quellenübersetzungen, zum ersten Mal herausgegeben und übersetzt, Leipzig,
1925.

(٢) ص ٥٢ من النص العربي ١٦ : ولم يبق من " إلا أن أغبر في أي سنة من سنين وضعت هذا الكتاب لأن أريوسان يتبأ لي فيما بعد ترجمة كتب لم أترجمها إلى هذه اللغة إن فعل في العصر ، وألقى أي من " من السن في الوقت الذي كتبت فيه هذا الكتاب ثمان وأربعون سنة وهي سنة ألف ومائة وسبع وسبعين من سنن الأسكندر (٨٥٥ م) ، وأما أندرمان أثبت ذكر ما يتبأ لي ترجمته لم أترجمه ، ووجود ما لم أجده إلى هذه الثانية في هذا الكتاب أولاً أولاً مع السنة التي يتبأ فيها إن شاء الله . ثم زدت بعد ذلك في سنة ألف ومائة وثمانية وسبعين من سنن الأسكندر في شهر آذار ما ترجمه منذ ذلك الوقت إلى هذه الثانية على ما ينبغي أيضاً ص ١٨ من الكتاب .

ومن ذلك كتاب «عجائب الخرافات» للقزويني الذي نشره المستشرق الألماني Ferdinand Wüstenfeld ، كما ذكرنا من قبل . وقد نشر المستشرق الألماني Jarkus Roska نقداً له وترجمة لبعض لصوره ، حين رومسكا أن نسخ الكتاب تنقسم إلى أربع إبرازات : الأولى أبرزها المؤلف نفسه سنة ٨٦٦ هـ ونسخها عجيبة ، وبعضها قديم ، وأقدمها كتب سنة ٨٦٧٨ هـ وذلك قبل وفاة المؤلف ، والثانية أهداه المؤلف سنة ٨٦٧٤ هـ إلى المؤرخ علاء الدين محمد ابن عماد الملك الجويني ، وكان عاملاً على المراق ، وهذه الإبرازة أوسع من الأولى ، غير أنه لا يوجد لها إلا نسخة واحدة من أصل واحد . ثم أبرز الكتاب مرة ثالثة بعد وفاة المؤلف ، وزيد فيه كثيراً هو بعيد عن فكر المؤلف وغرضه في الفصلين السابع والثامن : عن أجناس الإنسان ، وعن الفنون المخططة . ولم يبق من هذه الإبرازة إلا ترجمة فارسية لها .^(١)

ثم أبرز بعض العلماء الكتاب مرة رابعة فاستعان ، بالنسخة الثالثة المروية وزاد فيها بعض معلومات مفيدة . وكان الواجب على الناشر أن ينشر الكتاب كما ألفه المؤلف في الإبرازة

(١) انظر ص ٢٢ من هذه المذكرات .

(٢) J. Roska, *Kazwinistudien*, (Son ouvrage *Kiāb 'agā'ib al mahlakāt*), آخر *Der Islam Jahrg. IV Heft 1 p. 14-56, Heft 8 p. 236-262, Strasbourg, 1913 Mitt z Geschichte der Med. u. Naturw. XIII, 1914 p. 183.*

(٣) J. Roska, *Das Stein buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al - Kaemzi, übersetzt und mit Anmerkungen.*

(٤) ويوجد هذه الإبرازة نسخة في مكتبة جنوا تحت رقم ٧/١٠٠٩

(٥) وفي الإبرازة ثالثة بعض تغيير في الأسلوب والتراكيب وأقدم نسخها محفوظ في جنوا تحت رقم ٤٩٦٤ ، وقد طبع على طبع حياة الحيوان للمدني في القاهرة سنة ١٣٠٩

(٦) سقط من الإبرازة ثلاثة فصل من التباين ، رقم ذكره في جميع النسخ ، وما بقيت نظر أن ما بقي فيها يرجع إلى الإبرازة الأولى في أغلب الأحيان ، وقد سقط من نسخة F القصة والحادثة وبعض ملح وقصص من خط الفصح وقد أضيف إليها لصوران جديدها مما الفصل السابع من أجناس الإنسان وثلاث من الفنون المخططة ، والمصنفان الأخيران يمثلان خط مختلف من خط أحد المذكرين . وقد ذكر مصنف في صفحة ٥ من المقدمة أن أحد المذكرين هو مؤلف الكتاب وذلك خطأ . وهذه الإبرازة عدد من المخطوطات : واحدة في *Bodle* رقمها ٨/٢٩٧ ، وثانية في جنوا رقم ٢٨٧ ، وثالثة في جنوا تحت رقم ٧/١٠٠٩ ، ورابعة تحت عنوان «تجربة الكائنات»

أو «مركبة الكائنات» وقد بين منها مخطوط محفوظ في مكتبة جنوا رقم ١٠٠٨

ومسألة الإبرازات أصعب في بعض الحالات من غيرها من المسائل ، ونذكر لذلك حالتين :

الأولى : أن يكون الكتاب شائعاً بين العوام ولا يروى بين الأدباء :
والثانية : ارتقاء الكتاب إلى أوائل تاريخ الآداب العربية .

أما الأولى وهي الكتب الشائعة بين العوام فنحن كتب الحكايات ، مثل كتاب ألف ليلة وليلة ، وكتب الأمثال مثل كتاب «كلمة وديمة» ، فنجد القصص أنفسهم يغيرون ويسقطون ويضيفون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوي على هيئة خاصة للكتاب ، فنجد الحال تقسيم النسخ على عشائر وإبرازات معينة ، بل تفرق إلى أجناس مبهمة لكثرة الفروق في كلٍّ ، فإلزام ناشر أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنساً منها ، وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس ويفشرها مع التصحيح ما أمكن ، ثم يصف بأن نسخ هذا الجنس ، وبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، وليس الغرض هنا الحصول على الهيئة الأولى للكتاب ، لأن ذلك عمال وعناية في أمثال كتاب «ألف ليلة وليلة» الذي لا نعرف له مؤلفاً ولا تاريخاً ، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه .

والحالة الثانية - وهي ارتقاء الكتاب إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية - أهم من الأولى وأصعب ، وذلك لأن الناس لم يكونوا يعرفون معنى الكتاب ، ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ، ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون لا يريدون التأليف بل تذكيراً لأنفسهم ، وأحياناً كانوا يأتون لبعض أصحابهم في نسخ هذه الصحف ، وكان الناس يسخونها أحياناً لنفسه ، فيسقط منها ما لا يخصه ،

ويُصنف إليها من منبع آخر ، ولا يذكر أن الذي ينسخه منقول من كتاب المؤلف ؛ وأكثر الكتب المنسوبة للقدماء لم يعزها مؤلفوها في هيئة معينة ، بل ألقاها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه ، أو مما يجده مقيداً بخطه .

وكان بعض التلاميذ يعز في بعض الأحيان ما استملاه من أستاذ في هيئة كتاب وينسبه إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أئذه من مصادر أخرى وينسبه لنفسه ، ويدكر فيه أستاذ في بعض الأماكن ، ويغفله في البعض الآخر ، وفي أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يعززون في آن واحد ، كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فنجد كتباً عنوانها واحد تنسب إلى علم واحد ، ولكنها تختلف في عباراتها ومضمونها وترتيبها . مثال ذلك « كتاب الموطأ » للإمام مالك بن أنس ^(١) المتوفى سنة ١٧٩ هـ ، الذي نعرف له خمس عشرة رواية أجازها الإمام كلها أو أكثرها ، وقبل إن الإمام أجاز بعضها من غير أن يكون رواها جميع شيئاً من الكتاب ، والخلاف بين تلك الروايات عظيم ، فرواية أبي مصعب الزهري ^(٢) المتوفى سنة ٢٤٢ هـ كانت تشمل على مائة حديث لا توجد في غيرها . وقد وصفت إليها روايات فقط أشهرها رواية يحيى بن يحيى المصمودي ^(٣) المتوفى سنة ٢٣٤ هـ . والثانية رواية محمد بن الحسن الشيباني ^(٤) المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وهي أصغر من الأولى ينقص منها بعض ما يوجد في النسخة الأولى وتختلف عنها في الترتيب حتى أن الأبواب فيها غير متطابقة :

(١) نسخة ٩٣ هـ ، على الأعمد قبل سنة ٩٠ هـ . ومات سنة ٨٠ هـ . ودان بالبيع (مقدمة الزواني) على طرح الموطأ . ودانة الموطأ الإسلامية) .

(٢) أبو مصعب بن أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهري (مقدمة الزواني) .

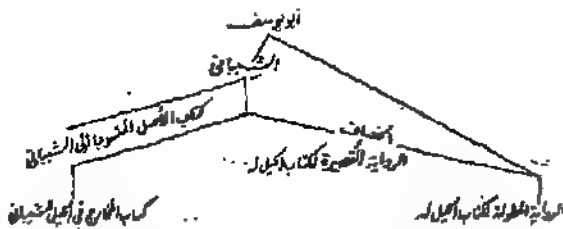
(٣) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن سنان بن أبي أسعد بن الحرير بن قتيبة بن مالك المصمودي ، دوى بن لث نسب لهم . توفي في رجب سنة ٢٣٤ هـ . ودان بقية بظاهر قرطبة (ابن خلكان طبعة مصر ١٢٨٥ : ٢٨٦ - ٢٨٦)

(٤) هو أبو محمد أحمد بن محمد بن الحسن بن فريد الشيباني بالرواء . لقبه الحسن بن فريد بترتيب عري من فريد إلى .

وللمثال الثاني مسند الإمام أبي حنيفة المتوفى سنة ١١٩ أو سنة ١٢٠ هـ ، غير أن هذا المثال يختلف عن الموطأ من جهة ، ذلك أننا قد وجدنا أن الرواة الذين روى الموطأ عن مالك كلهم أو أكثرهم من تلاميذ الإمام مالك نفسه ، أما رواية أبي حنيفة فقد عاشوا في زمان غير زمانه ، وأقدمهم أبو محمد عبد الله بن يعقوب الحسارقي البخاري المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، وهو غير المحدث المشهور ، ويدل ذلك على أن مسند أبي حنيفة لم يجمعه تلميذه من لسانه ، بل جمعه المتأخرون من كتب الفقه الحنفي ، وما يؤيد ذلك الرأي ما نعرفه من أن شأن الأحاديث النبوية كان يسيراً عند أبي حنيفة مع عظمه عند مالك . ويتفق موطأ مالك ومسند أبي حنيفة في أن لكل منهما روايات وإيرادات مختلفة لا يمكننا من أن نحكم على أن إحداهما صحيحة والأخرى غير صحيحة .

• • •

ومثال ثالث كتاب الخارج في الحيل لـ محمد بن الحسن الشيباني . وكتب الحيل والمخرج لأبي بكر أحمد بن عمر النخعي المتوفى سنة ٢٩١ هـ وقد نشر الأستاذ خاشع كلا الكتابين ورتب جلولا في نطاق الروايتين بعضهما ببعض .



(١) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زياد بن ماض ، الإمام الفقيه الكوفي مولد لمحمد بن ثعلبة ، كانت ولادته سنة ٨٠ هـ قبل سنة ٦١ والأول أصح . وتوفي في ربيع الأول في شبان سنة ١٥٠ هـ قبل سنة ١٥٣ هـ والأول أصح . وكانت وفاته في بغداد في شعبان . (٢) المعروف بـ محمد بن أحمد . أنظر كشف الظنون ص ١٦٨ .
J. Schacht, Das Kitab al-muharrir fil-hilal de Muhammad ibn al-
Hassan - Shibi, Leipzig 1930.

رواية رواية أخرى لهذا الكتاب لنفس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي .

J. Schacht, Das Kitab al-hilal wal-muharrir des Abu Bakr Ahmad ibn al-

Umar ibn al-Muharrir - Shibi, Leipzig, Hannover, 1928.

ومعنى هذا الخدول أن أبى يوسف ألف كتاباً في الخليل فلقبى بعضه الشيباني وزاد عليه فصار كتاباً منسوباً للشيباني ، ونعرف له روايتين ، ولم يصلنا إلا إحداهما ، وتكون تلك الرواية باباً من كتاب الأصل المنسوب للشيباني ، ويجعلها كتاباً على حده. وذلك أن أحد المتأخرين جمع ما كان يروى للشيباني بالفتكر ، وصنف منه كتاباً كبير الحجم جعل عنوانه « كتاب الأصل » وكان هذا بعد زمان ابن التديم ، ففى الفهرست ذكر أسماء الكتب الصغيرة التى نسبت إلى الشيباني وركب منها كتاب الأصل. ولم يذكر كتاب الأصل نفسه ، ثم اقتبس الخصاص كتاب للشيباني كله إلا القليل منه ، غير أنهم لم يذكر الشيباني مطلقاً وإنما أسقط بعض المراجع التى ذكر فيها الشيباني أنه أخذها عن أبى يوسف . ولو كان ذلك قد وقع لند على أن للشيباني موثقه ، لأن من المعلوم أن الشيباني روى عن أبى يوسف ، ومن هذا نرى أن الخصاص مرق كتاب الشيباني واستملكه لنفسه . ومثل هذا تاجر الوقوع بالقبلة ذكرناه من قبل ، من كون القدماء لم يؤلفوا الكتب بأنفسهم بل رواها بعض تلاميذهم وصنفوها ، غير أن فكرة أن الكتاب ملك للمؤلف لا يجوز استملاكه لغيره لم تكن معروفة في ذلك الزمن . وقد قلنا إن أبى يوسف ألف كتاباً ، وألف الشيباني كتاباً آخر . وكان الأصح أن نقول : روى لأبى يوسف كتاب وروى للشيباني كتاب آخر وقد صنفنا روايتان لكتاب الخصاص إحداهما هى القصيدة صحيحة ، والثانية مطولة زيد فيها من بعض المصادر بينها كتاب أبى يوسف الذى هو أصل هذا المتن كله :

• • •

والأمثلة السابقة كلها مأخوذة من علمى الحديث والفقه ، ويحق علينا أن نورد أمثلة من كتب اللغة والشعر :

فيكتاب «الإبل» للأصمعي الخرفي سنة ٢١٦هـ الذى نشره الأستاذ هفتر A. Heftner يوجد له روايتان ، تحوى الثانية على أكثر ما يوجد فى الأولى ، ومواد أخرى يبلغ قدرها

ضعف ما تحوى عليه الرواية الأولى ، فالأغلب أن حالاً غير معروف زاد على ما كان مروياً عن الأصمعي في موضوع الأيل ، فالكتاب كما نشأه في الرواية الثانية لم يؤلفه الأصمعي وإن صح أن ينسب مضمونه إليه فيما نعرف .

وكتاب « النوادر » لأبي زيد المتوفى سنة ٢١٤ أو ٢١٥ هـ . رواه أبو الحسن الأختش المتوفى سنة ٣١٥ هـ أو سنة ٣١٦ هـ وذلك بعد وفاة المؤلف بقرن ولم يصل إلينا إلا هذه الرواية للكتاب ، وربما كان الأختش من جامع ما روى عن أبي زيد في النوادر ، فصنف كتاباً في ذلك نسبة إليه .

• • •

وبما يختلف حاله عن المتالين السابقين كتاب « العين » المشوب بالخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ . فإنه لا شك في أن الخليل لم يؤلف الكتاب نفسه ، ولا روى عنه كل ما يذكر فيه أو أكثره ، ولكن واحداً من أصحابه وربما كان الليث بن رافع بن المغيرة المتوفى سنة ١٨٥ هـ ألف الكتاب على أسلوب وترتيب مدحه عن الخليل ، واستعان على ذلك ببعض ما رواه الخليل . نفسه من متون اللغة والقرارات إلى جانب الكثير مما رواه غيره . ونسب بعض المتأخرين الكتاب إلى الخليل ، وذلك صحيح من جهة أنه ابتدع القاموس المربى على نظام مخارج الحروف ، ونسب بعضهم في الحقيقة إلى الليث بن رافع ، وصح ذلك لأن غالباً أنه هو مصنف الكتاب .

وكتاب « فحولة الشعراء » للأصمعي ، لم يؤلفه الأصمعي أيضاً بل صنفه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ هـ ، فجمع فيه ما كان منه عن الأصمعي في هذا الموضوع ، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ . قيل هذا على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يحزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة .

(١) الأيل سنة ٢١٦ هـ كانت مائة بالجرة وقمر عمرها ثلاثين عاماً في سنة ١٢ هـ دليل ٩٥ سنة دليل ٩٦ هـ .

وكذلك الحال في كتاب طبقات الشعراء لابن سلام الجعفي المتوفى سنة ٢٣١هـ الذي نشره ^(١) هيل، فيذكر للجعفي في فهرست ابن التديم كتابان: الأول طبقات الشعراء الجاهليين، والثاني طبقات الشعراء الإسلاميين، وهذا يوافق ما ذكرناه من أن كتب الشيعالي الصغيرة قد جمعت بعد زمان ابن التديم. في كتاب كبير واحد. ويذكر صاحب الفهرست الكتابين مرة أخرى في أنجاز أبي خليفة بن الفضل بن الحباب ابن أخت الجعفي، فيدل ذلك على أن أبا خليفة بن الفضل هو الذي صنّفه مما سمعه من عماله الجعفي، ووصلت إلى زمان محمد بن يحيى القاضي.

• • •

وكسل ما ذكرناه من الأمثلة حتى الآن عن مسألة معنى الكتاب، وعن التصنيف والتأليف مأخوذة - كما رأيت - من الثروة من الكتب العلمية الخاصة، أما الشعر الجاهلي، والمختصر، والإسلامي، والأحوي، فالبعد بين ما قاله الشاعر وبين ما دقن، أطول من البعد بين ما قاله الجعفي في الطبقات وبين الكتاب المنسوب إليه، وذلك من جهات منها بعد العهد بين الشعراء القدماء وبين الذين جمعوا دواوينهم، فالدواوين الستة نشرها W. Ahlwardt تحت عنوان «كتاب العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين» ^(٢) وهي دواوين النابغة، وطرفة، وعنترة، وزهير، وحلقمة، وأمرئ القيس جميعها الأصمعي، وبين عهدهم وبين عهد الأصمعي أكثر من قرنين، ولم يصل إلينا مما جمعه إلا رواية واحدة، هي رواية الأعم الشنمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ. وذلك بعد وفاة الأصمعي بقرنين ونصف قرن، فلا نهاية لإمكان وقوع التغيرات من عهد أبو بكر عبد، بل إن وسع الترويلات في تلك المدة الطويلة أمر يمكن إلى أبعد حد.

(١) Josef Hail, *Muhammad ibn Sallam Al-Ju'fai, die Klassen der Dichter*, Leiden, 1816.

(٢) W. Ahlwardt, *The dawns of the six ancient Arabic poets*, Bonn, 1870.

Antar, Tharafa, Zuhair, 'Alqama and Imru' al-Qais, London, 1870.

ومن أسباب اضطراب رواية الشعر أن القصيدة الطويلة لم يشتهر منها إلا الآيات القليلة التي تدور على ألسنة الناس ، وينسق قائلها أحياناً وتنسب إلى غيره ، وتأتى بذلك كله ولوى القصيدة الأصلية التامة ، أهدف إلى ذلك كل ما جمعه نقاد الشعر القدماء من سرقات الشعراء وما غيره الشاعر نفسه إذا كان ينشد شعره مراراً . :

ثم إن الشعر يختلف من غيره من كتب الشعر من جهة ذهنية التي جمعه ، فأبو حاتم جامع كتاب : فحوة الشعراء كان تلميذاً للمؤلف وهو الأصمعي ، وكان يوافق المؤلف في أكثر آرائه ، ويبرر التلميذ للأستاذ فلا يخشى أن يكون قد غير كلام أستاذه لوزوره . والأصمعي جامع كثير من النوازل القديمة ، وكان ناقداً للشعر والشعراء ، فعاب على الشعر بعمارة وأخضعه لسلطته وحكمه ، ومن المؤكد أنه موأمنه كانوا يسقطون ما لا يرونه صحيحاً ولا لائقاً بالشاعر الذي ينسب إليه ، مثال ذلك أن ديوان الأعشى الذي نشره جابر Rudolf Gezer في لندن سنة ١٩٧٨ . وصل إليمانه روايتان إحداهما تبلغ خمس عشرة قصيدة ، والثانية تحتوي على قصائد وقطع كثيرة مرواها بينها قطع مشهورة ، فلا يصدق أن جامع الرواية الأولى لم يعرفها ؛ فبظهر من ذلك أن جامع الرواية الأولى أسقط بعض ما كان منسوباً للأعشى لأسباب لا نعرفها يقيناً ، وربما كان جامع هذه الرواية هو الأصمعي ، ولا يستبعد أن نقاد الشعر كانوا يغيرون ويصححون ما لا يسيجهم وما كان خطأ ، وهذا كله معلوم ، وهذه الحالات كانت مسروقة ، وقد أدت إلى المسألة المشهورة التالية :

هل الشعر الجاهل جاهل حقاً ؟ أو هو مزور كله ؟ ولا حاجة إلى الكلام من هذه المسألة الآن ، غير أنه يلزمنا أن ننبه إلى أن هذه الحالة لم تقتصر على الشعر الجاهل بل تعدت إلى شعر الأمويين ، إلا أن بُعد العهد بين الشاعر وجامع النوازل في الشعراء

(١) ٤ مخطوطات في الإسكندرية ١٢٤ هـ - مخطوطات القاهرة (تونس دار الكتب ج) ، ص ٢١٠ ومخطوطات لندن (دم ٢٠٢٤) ومخطوطات المكتبة الألفية بباريس (مخط ٢١٦٨ هـ) .

الأمويين أقل من نظيره في دواوين الشعراء الجاهليين. مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة؛ فإننا نشره شقارتر P. Schwarz قد حُلّل كل ما يوجد في الديوان من أفكار شاعره تحليلًا دقيقًا، واستنتج من ذلك أنه قد سقط من الديوان أشياء كثيرة؛ نعرف من كتاب الأغاني أن ابن أبي ربيعة كان يذكريها في شعره، وأظهر أن جامع الديوان كان لا يوافق على ما يحكى عن الشاعر من الطيش وخفة العقل، فأسقط كثيرًا مما كان يراه هو مكروهًا من جهة الدين أو من جهة الأدب.

والخلاصة أن المقيّد في النسخ قد يكون بعيدًا عن الأصل، أي عما قاله المؤلف نفسه في بعض الأحيان.

• • •

وظيفة الناشر:

وتسأل: ما وظيفة الناقد أو الناشر في تلك الحالات؟ وما الترضى الذى يجب أن يقصد إليه؟

إن وظيفة الناشر هي الرجوع إلى الأصل. وهو كلام المؤلف نفسه. وقد ذكرنا أن الأصل في بعض الحالات أصلان أو أكثر، وذلك إذا كان المؤلف قد أبرز للكتاب مرات، وكانت الإبرازات تختلف بعضها عن بعض، وقلنا إنه ينبغي أن يخطر الناشر واحدة منها ولا يمزج بعضها ببعض، ولكن الصورة التي أماننا على حكي ذلك، لأن الأصل في الحالات التي نتكلم عنها الآن مفقود، فالناشر مضطر إلى أن يأخذ الروايات المنقولة عن الأصل، وقد يوجد مع الأصل آثار أخرى غير النسخ الكاملة، فنجد مثلا أبياتًا لا نهاية لطولها مدونة في كتب النسخ واللغة والأدب، وكثيراً ما تؤخذ من رواية غير رواية الديوان الشامة التي وصلت إلينا. فيمكننا أن نقابلها بما هو مقيد بالديوان كما نقابل نسخة بنسخة، لقد نشر على الحقيقة، أو على ما هو أقرب من الأصل الذى

بقراءة الديوان ، غير أن ذلك ينحصر في أبيات قليلة في كل قصيدة ، ولو اتبعنا في ذلك ما يروى في غير الديوان ، لمزجنا به شيئاً ليس منه ، وأحدثنا رواية جديدة لم تكن موجودة فيه ؛ فيلزمنا بمقتضى القاعدة التي تمنع مزج النصوص في الدواوين ، الاختصار على رواية واحدة هي رواية الديوان ، ولا نعيد عنها إلا فيما هو خطأ ظاهر حدث في نسخ النسخ من تحريف أو غيره ، فإن خطأ النسخ يجسد بالنسخة عن الأصل وهو الرواية المتبوعة .

هذا هو واجب الناشر والناقد من جهة التضكير النظري . ومن ناشري الدواوين من لم يكف بادخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل انمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالطمس والتخمين ، وهذا لا يجوز أبداً ، ولا يفعله إلا من لم يتفكر أنه من المحال استخراج صورة أصلية لقصائد امرئ القيس كما صبرت عن لسانه ، ولا نستطيع أن ننشر إلا الصورة التي قينها راوى الديوان ، وأن تمنع ما يروى خارج الديوان . ويجوز لنا أن ننقد الروايات وأن نؤثر الأليق . ولكن لا يجوز لنا أن ندخل في الديوان ما لم يرو فيه .

الرواية الثانوية :

وما ذكرناه الآن من كود الكثير من الأبيات أو القطع المنصرفة مروية في كتب الأدب والملاحم يودى إلى مسألة الرواية الثانوية ، وذلك أن نسخة الكتاب نسميها رواية أولية ، وما هو بمنزلة النسخة نسبها رواية ثانوية وهي الفرع ، وهي أنواع منها :

النسخ : فالشرح إذا احتوى على المتن فهو عبارة عن نسخة أولوية للكتاب ، ولكن الشرح كثيراً ما يُلَبَّد المتن قبل شرحه ، ويصحح ما يراه خطأ ، لذلك

التصحيحات حتمية غير مرورية، فإذا كان المصحح قد أصاب في حكمه فلا ضرر
وإلا أصبحت الرواية غير أصلية. ولشرح الذى لا يذكر فيه إلا بعض كلمات
المن شأنه شأن النسخة الثالثة .

الترجمة : وما يقرب من النسخة الترجمة إلى لغة غير لغة الأصل . وتراجم التراث
العربى ليست مهمة من جهة نقد النصوص ، فبعض الكتب العربية تترجم إلى بعض
اللغات الإسلامية كالفارسية والتركية ، وبعضها - وبخاصة كتب الفلسفة والطب ،
والطبيعات - تترجم إلى العبرية والسريانية ، وتوجد تراجم حبشية وقبطية . وقد
التراجم وقيمتها يتدرجان كتدرج قدر النسخ وقيمتها : فأنفس التراجم ما صدر عن
رجل يعرف اللسانين معرفة تامة ، يفهم العربية ومادة العلم الذى يترجم فيه فهماً
كاملاً ، لا يفتر معنى الأصل ولا أسلوبه بل يتبعه عاكفاً عليه ما مكته اللغتان ، وهذا
الجنس من الترجمة نادر جداً وبخاصة فى التراجم العربية ، فكثير من التراجم الفارسية
لا يطابق الأصل مطابقة تامة ، بل يقلبه أحياناً ، وينتد عنه فى الأسلوب والعبارة
أحياناً أخرى ، مثال ذلك ترجمة « تاريخ الطبرى » الفارسية قلها تخالف الأصل ، تسقط
بعضه وتغير بعضه الآخر ، وإذاً فلا قيمة لها أصلاً من جهة تصحيح الأصل العربى .
ومثال آخر ترجمة « قاموس المحيط » للفيروزبى إلى اللغة التركية ، فهى وإن كانت
نافذة كقاموس عربى تركى ، فإن قيمتها بالنسبة لتصحيح الأصل قليلة ، ولا تحتاج
إليها كثيراً فى تصحيح الأصل العربى لكثرة نسخه ، وعلو شأن بعضها .

وأما التراجم اللاتينية للكتب العربية التى ظهرت فى القرون الوسطى ، فكان أكثر
مترجيباً لا يعرفون العربية ، بل يعرفون اللاتينية فقط ، فتكاد تراجمهم لا تفهم
فى بعض الأماكن . وأكثر تراجم الكتب العربية لا يستفاد منها الآن . ومن أمثال
ما يستفاد من ترجمته فى تصحيح الأصل كتاب « تدبير الرجل لئله » المنسوب للفيلسوف

اليوناني Bryson ليوصل هذا الكتاب ترجمة عربية مختصرة نشره عنها الأب لوتيس شيفو ثم نشره Plesner ثانية مع ترجمتين قديمتين : إحداهما عبرية والأخرى لاتينية ، فصصح بعض ماوقع في الأصل العربي من الخطأ مستغنياً في ذلك إلى الترجمة العبرية ، لأن الترجمة اللاتينية لا تعيد شيئاً في تصحيح النص العربي ، إذ أن أصلها كان مختصراً غير المختصر الذي نحتوى عليه النسخة العربية .

وكان أن الترجمة بمنزلة نسخة ثانوية للأصل ، فبذلك الأصل بمثابة نسخة للترجمة ، فالترجم العربية لاكتب غير العربية ، وبخاصة اليونانية واليهودية - أي المؤلفة باللغة الفارسية الوسطى - كثيرة مهمة ، فنشر ترجمة عربية لأحد كتب أرسطوطاليس أوجالينوس يستطيع أحياناً أن يصصح الترجمة بمقابلة الأصل إن كان موجوداً ، وأهم التراجم ما يفقد أصله ، فنقوم الترجمة مقامه ، ولا يلحق بالناشر أن يصصح الترجمة طبقاً للأصل مخالفاً نسخ الترجمة . مثال ذلك كتاب «صورة الأرض» الخولوزي الذي نشره عيمك (Mezak) بتاريخ تأليفه ٤٧٨ هـ وأكثر مادته مأخوذة من كتاب الجغرافية المشهور الذي ألفه بطليموس ، غير أن الخولوزي لم يرجع إلى الأصل اليوناني للكتاب بل استعان بنسخ من ترجمة عربية له ، إذ أن كتاب «صورة الأرض» خاص بأسماء أمكنة يونانية عديدة يكثر فيها التحريف ، ولا يجوز تصحيحه عن الأصل اليوناني لأنه لا شك أن الخولوزي وجد هذه الأسماء معرفة في مصادره .

ومن الرواية الثانوية للكتاب - سوى الشرح والترجمة - يوجد المختصر ، والتبذ ، وقظم الكتاب المنشور ، واقتباس ما يوجد من آثار الكتاب الواحد في كتاب آخر

• • •

الاعتباس

والاعتباس على حالتين : الأولى أن يكون المؤلف قد اقتبس شيئاً من قبله والأصل محفوظ عندنا ، والثانية أن يكون من بعده هو الذي اقتبس من ، وذلك كثير للتوقع

في الآداب العربية . مثاله ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأريب » لياقوت .
الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ الذي نشره مرسلوث ، فأكثر مادة ذلك الكتاب موجودة
في الكتب التي اقتبس منها لياقوت . فلم يتمكن الناشر من نشر الكتاب لقلة نسخه
إلا بمقابلة المصادر التي أخذ عنها لياقوت ، وبعض الكتب المتأخرة « كيفية الرعاية »
للسيوطي .

وكتاب حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ فيها ترجم من كتب جالينوس وما لم
يترجم ، فذكر حنين عند الكلام عن كل كتاب أولاً اسم الكتاب ، وموضوعه ،
وعدد مقالاته ، وموضوع كل واحد منها ، ثم ذكر هل ترجم الكتاب إلى السريانية
أو إلى العربية ، ومن ترجمه . فاستفصح ابن أبي أصيبعة في كتاب « عيون الأنباء
في طبقات الأطباء » كل ما قاله حنين عن جالينوس وعن كتبه ، وهو الفصل الأول
من الكتاب ، فيكون كتاب « عيون الأنباء » مصلواً الجزء الأول من الكتاب ، صنف
فيه فهرساً لجالينوس .

وجاء ابن التميمي في « الفهرست » فاقتبس من كتاب حنين أسماء كتب جالينوس
المترجمة إلى العربية فقط ، وأسماء الذين ترجموها ، فيكون كتاب « الفهرست » بمنزلة
أصل من أصول كتاب حنين .

• • •

وإذا كان مؤلف الكتاب قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر والأصل موجود عندنا ،
فينبغي أن يحل محل الناشر كل الحق من إدخال أي زيادة يجدها في الأصل بدون الرجوع
إلى الكتاب ، فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن
يكون قد أطلع على الكتاب الذي أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصل عن
عده ، فلم يصحنا ذلك الخلف من الخطأ ، لغيرنا الكتاب ، وأدخلاه فيه ما ليس
منه ، ووظيفة الناشر هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف ، لا إلى ما كان أولي له أن يكتبه

فيجب علينا أن نصحيح أخطاء النساخ ولا يحق لنا أن نصصح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ. إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف. وربما كان المؤلف قد وجد في النسخة التي تحت يده، غير ما يجده نحن الآن في نسخ الكتاب الذي اقتبس منه. ومثال ما قلناه الآيات القرآنية التي يوثق بها، فلا يجوز أن يصصح الناشر حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد أشبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو حاصم الشافعيان عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييراً للكلام المؤلف وتباعداً عنه.

• • •

ومن أمثلة ذلك كتاب: المفصل، للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ الذي نشره Broch ويوجد في نسخه غبطات في بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر، فلا شك أن الزمخشري نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور بالكشاف، ومن النساخ والشراح من بنى على ذلك، فوجب على الناشر ألا يصصح خطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف.

الانقباس في الشعر:

أما الشعر فالحال فيه مثلها في النثر، إلا أن أبيات الشعر المشهورة كانت تفسد مرات لاتعد، والروايات الثانوية أوفر في الشعر منها في النثر، حتى لا يكاد يوجد لدواوين الشعر روايات أولية أبداً، لأنه لم يصل إلينا نسخ لديوان جمعه قاله، أو جمعه له أحد في زمانه، أو تركه بعينه عند جامع الديوان. والقاعدة في نشر الشعر هي نفس القاعدة المعمول بها في النثر، وهي أن الرواية الأولية ترجح على الثانوية، ولا يستعان بالرواية الثانوية في تصحيح الأولية إلا عند وجود الاضطراب أي الخطأ البين الذي حدث في الاستنساخ،

... ولقد انتفعت هنا سبب خاص بالشعر وهو أن أبيات الشعر تذكر في بعض الكتب كالخافي ، بمناسبة أنه كان يُغنى بها ، وكان المغنى هو واضح الألحان أيضاً ، فكان لا يعتبر ألفاظ الشعر كل الاعتبار ، بل يغبرها عند الحاجة إلى ذلك . والتحويرون والغويرون أيضاً لا يرتق بأبيات الشعر التي يمتطون بها ، لأنهم أوردوها كشواهد يشعرون بها بعض الشواذ ، ويحتمل أن يكون الذي أتى بها قصد زكورها جيداً في إدخال الدعشة على الناس بالغريب الذي أتى به ، ويشهد الخوف من التزوير إذا رجع في شاهد واحد شاذان الثان مثل :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في الجسد غايتها^(١)

غايها الثانية عوض عن أبيها ، وغايتها عوض عن غايتها ، وهذه العبارة لا يستقيم بها الشعر أصلاً . فلكل هذه الأسباب ينبغي أن يفرق الناشر بين ما يوجد في الديوان وما يوجد خارجه تعريفاً ظاهراً .

• • •

وأخيراً بعد من الرواية القافية كل المراجع التي يستدل بها الناشر على صحة الأصل ، وأهم ما يبينه على تصحيح الأصل أسماء الأماكن والأشخاص وغير ذلك ، وقد ألف علماء العرب كتباً كثيرة مفصلة ، جمعوا فيها أسماء الرجال وتراجهم

(١) يجب أن أتقدم ليعلم من الشعراء المسلمين من تصيدت عليها

وأما أباها وأبها

وأما الثانية مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف ، وما حل من يقول إن أب وأخ وهم تكون دائماً بالآلف ولما مضى بها . وغايتها عوض عن غايتها لأن هذه الكلمة ممددة عن الشواذ . الأول أن الجواب بالآلف لا يكون إلا لـ أب وأخ وهم وهو مدحها . وكان يجب أن يقول غايتها . ولما أتى أن الجيد ذكر الأماكن عليه في غايتها مدحها ، وكان يجب أن يقول غايتها . ولما أتى أن الجيد مدحها فإن الأماكن عليه يجب أن تكون ضمير المقرد لا ضمير الغنى ، وكانت الواجب أن يقول غايتها . ويطلب من غنى أن هذا البيت ممدود على القافية . إن صحت القافية نفسها . ومنه أنه كقولهم (انظر شرح ابن حنبل على سنن الأئمة) — صر

وأنسابهم ، وألقوا المهاجم الجغرافية التي قيدوا فيها الحركات الصحيحة لتثبيت كل اسم . كما ألقوا كتاباً للتفريق بين التشابه من أسماء الأشخاص والأماكن وغيرها . ونتيجة كل ما قلناه عن الرواية الثانوية أن من وظائف الناشر المهمة جمعها برمتها واستعمالها بحذر زائد .

وكل ما يروى في الكتب العربية أولية كانت روايته أو ثانوية يحتمل على ثلاثة أشياء : الحروف ، والنقط ، والشكل . وصحة رواية هذه العناصر الثلاثة تتدرج تدرجاً مختلفاً . فإنا نعلم أن العادة جرت في الزمان القديم بعدم تنقيط النسخ أو تشكيكها ، نرى ذلك في كثير من المخطوطات القديمة ، فإذا وجدنا نسخة قديمة كاملة النقط والشكل وجب أن نقول : هل النقط والشكل مرويان عن صاحب الكتاب أو أضيف حديثاً ؟ والرأى الثاني أقرب . وكذلك إذا كانت النسخة قديمة ولم يكتبها المؤلف نفسه فلا يجوز الاعتماد عليها إذا كانت منقولة ، إذ يحتاج النقط إلى حجة بيّنة . وهناك فرق بين النقط والشكل فكثير من النسخ الحديثة كاملة النقط قليلة الشكل ، والنسخ القديمة على عكس ذلك فالشكل أكثر من النقط ، ويمكن أن يكون بعض الشكل مروياً عن المؤلف . أما النقط فيمكن أن يكون زيادة من أحد النساخ ، ذلك إذا كان المؤلف قديماً العهد . فإذا كان المؤلف من المحدثين زال احتمال كون النقط مروياً . ويستدل على ذلك في بعض الحالات بتواتر التنسيخ في شواذ النقط . مثال ذلك «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة ، فكل نسخة منقولة عن ميسرة المؤلف نفسه ، وهي تنقش في تنقيط بعض ضمار المضارع بخلاف القواعد ، ولغالب أن المؤلف أخطأ في ذلك . ومن هنا يتضح أن النقط مروية عن المؤلف ، ولا يوثق بأطال هذه النسخ عادة بالقدرة الذي تلقى فيه غيرها . لأن النقط فيها تحذف وتترك بعد أن تعود الناس لتنقيط الحروف غير المهمة ، وابن أبي أصيبعة كان عالماً بتاريخ العلوم الطبيعية والطب ، ولا معنى بصحة عبارته من الناحية النحوية ،

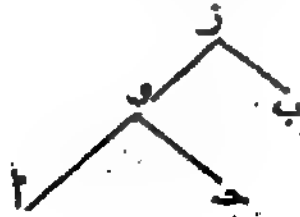
ويحصل أن يقع منه مثل ذلك الخطأ . وعلى عكس ذلك إذا وجدنا خطأ في نسخة من عظومات كتاب للكاتب قديم لا ريب في فصاحته ، دل ذلك على أن النقط والشكل لا يرويان عن المؤلف . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة ، فالنسخة المخطوطة في مكتبة باريس كاملة النقط والشكل ، وتدل على أن صاحبها يفهم الشعر فهماً جيداً . ولكنها تشمل على بعض الأخطاء التحريرية . وليس من شك في أن عمر لم يخطئ ، ولا شك أيضاً أن جامع الديوان لم يخطئ ، فهو نحوي قديم لا تعلم أنه يخطئ . فيقين من ذلك أن قط نسخة باريس ليس قديماً ، بل هو من وضع أحد النساخ .

جمع الرواية وترتيبها :

ودرس نسخ الكتاب ، وتحقيق قرابة بعضها من بعض ، والرواية الثانوية وأجناسها بفضي بالنشر إلى جمع الرواية وترتيبها وذلك تسان : عام ، وجزئي . فالعام : أن يجمع النسخ ويرتبها على ترتيب قدمها على شكل سلسلة نسب ذات قبائل وعشائر ، وأن يحكم على قيمة الرواية الثانوية بأجناسها .

والجزئي : أن يرتب القراءات التي تروى في الكتاب بحسب الترتيب العام ، ويقدرها بحسب الأحكام العامة : ومعنى القراءة هنا فطرية لما نعرفه من علم قراءة القرآن ، وأقصده ما يروى في المصدر الواحد من الرواية الثانوية .

ومثال ترتيب القراءات وتقديرها أن نقرئ أنا وجدنا الكتاب الذي نريد نشره ثلاث نسخ : أ ، ب ، ج ثم نحقق أن أ أقل قيمة من ب ، ج فاستخرجنا أن نسب النسخ هو



ثم نجد في ا ما لفظه قال أبو بكر أحمد بن عمر النصف ، ونجد في نسختي ب ، ج
« عمرو » مكان « عمر » ، ونجد في ا « حدثنا سلمة بن حفص » بينما نجد في ب ، ج « حدثنا
سلمة ابن صالح » بوضع صالح مكان حفص ، وإذا كان الأمر كذلك يتقنا أن
الأصل كان ابن عمرو ، وابن صالح^(١) ، وأن الموجود في ا خطأ وذلك لسببين :

الأول : كون نسختي ب ، ج أحسن وأجود من نسخة ا .

والثاني : أنه لو كان الموجود في ا هو الصحيح لاضطرونا إلى أن نفترض أن
كاتبتي نسختي ب ، ج قد وقعتا في غلطة واحدة بينما وكل واحد منهما استقل عن صاحبه ،
فنسخة ج عائدة إلى ا ، أما ب فعشيرة على حدة ، ووقع كاتبتي في غلطة واحدة دون
أن يؤثر أحدهما في الآخر بعيد الاحتمال جداً . وهذا المثال هو أبسط ما يوجد من هذا
النوع ، غير أنه يمكن أن يقاس عليه غيره ، فنقلنا القراءات في المصحح غير أننا لم نستعمل
بها إلا في مكان على النسخة في الجملة ، ولكننا لم نقابل هل تكون القراءة الواحدة محتملة
أم مستحيلة ؟ فلم نبحت هل كان اسم أبي النصف عمرواً أو عمراً ؟ ، وهل كان الاسم
الثاني صالحاً أو حمداً ؟ ولو فعلنا ذلك لماوزنا حدود جمع الرواية وتوثيقها ، ودخلنا في
موضوع نقد الرواية . وذلك هو موضوع الباب الثاني .

(١) المحل والمناهج لخصاف قسرة خامت ص ٢٠ قال أبو بكر أحمد بن عمر النصف [لفظه لخاص]
حدثنا سلمة بن صالح عن يزيد الراسبي ... والمطبوعات ص ١١٢ عمدة [حمزاً - صالح] خصص ا .

الباب الثاني

في النص

رأينا أن ترتيب النسخ والرواية الثانوية ونقدنا لاثني بنهليب نص الكتاب كل
الوفاء وذلك من جهتين :

الأولى : أنه من النادر أن يمكن ترتيب سلسلة لنسب النسخ ، بحيث تحتوي على
النسخ كلها وتبين تقارب بعضها من بعض بصورة قاطعة ، لأننا نجد بعض النسخ أو
كلها لا يوضح نسبها وللمعلاكة بينها ، أو نجد في الواحدة رواية بمنزلة من أصليين أو أصول ،
أو نعر على رواية ثانوية مطلوبة تحتاج إلى الاكتفاء إليها . في هذه الحالات كلها
اضطرتنا إلى أن نختار بين كل موضع وموضع أصبح القراءات للرواية فيها ، ونستدل
على صحيح الاختيار بحجج تخص بقرائة واحدة فقط لا تعم النسخة كلها ، فنساعل
أي القراءات أصحها معنى وعبارة وأليقها بالمؤلف وغرض كتابه وأسلوبه .

والجهة الثانية : أننا لو سرنا في ترتيب الرواية إلى التحقق من الرواية الأصلية ، أو
لم نجد إلا نسخة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى اختيار بعض القراءات : هل هي صحيحة أو
غير صحيحة لو سلمنا أن نملك في أنه : هل القراءة الأصح هي الأصلية التي كتبها المؤلف ،

أمره أصلية بالنسبة لغيرها ؟ ، وتختلف ما كتبه المؤلف من بعض الجهات . وهذا الشك لا يزول إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف موجودة ، وهذا نادر الوقوع ، وإلا فيلزمنا نقد كل القراءات الأصلية بالنسبة التي نتجت من ترتيب الرواية ، أو كل ما يقرأ في النسخة الوحيدة إن لم يكن للكتاب إلا نسخة واحدة فقط . ولزم نقده القراءات كلها إن لم تكن قد وصلنا إلى حكم بأن إحدى تلك القراءات أقرب إلى الأصل من غيرها .

النقد :

والنقد وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة ، فأول ما نقول في هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم ، ولا لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح . والفهم يقر به الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية ، غير أنه لا يلبق بنا أن نتمد على ما يقوله الشارح . بل يجب أن نقدر قول الشارح كما نقدر النص نفسه ، لأن الشراح ليسوا مترجمين عن الخطأ وبخاصة في الشعر ، وعلاوة على ذلك فكثير مما نجده في الشروح لم يستغه مؤلف مشهور ، بل جمعه كتاب النسخ من مصادر شتى ، وبعضه نافع ، وبعضه لا فائدة فيه ، وبعضه يدور على جميع المفردات ، ولا يلتصق إلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض مع أنه قد يخطئ في اشتقاق الكلمة الواحدة ، مثال ذلك ما علق به المستشرق الألماني فولدكه على بيت من رجز العجاج .

« عُثَى رِيحٍ وَأَقْصَرَى فِيمَنْ قَصَرَ قَرَأَهَا الشَّارِحُ عُثَى وَقَالَ : إِنَّ عُثَى مَعْنَاهَا أَتْبَعِي عَلَى رَحِي إِيَّاكَ ، فَاشْتَقَّهَا مِنْ عُثَى الْإِبِلِ أَيْ رَعَاهَا لِيَلَا ، وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ . لَأَنَّا نَجِدُ أَبَا النُّجُومِ وَهُوَ مُتَأَنِّطٌ لِلْعَجَّاجِ قَالَ فِي رَجْزِهِ : « عُثَى تَحِيْمٌ وَاصْفَرَى فِيمَنْ »

(١) من نسخة قاله أبو القاسم عبيدة بن ربيعة الحميري المعروف بالعجاج في ملح عمر بن عبد الله ابن مسعود عليها « وَهَبَ جِرَافَتَيْنِ الْإِبِلَ الْخَبَرَ » . انظر الديوان ١٩٠ .

صنفر ، فيظهر من الجزء الثاني ومناه - غردى بين من يفرد - أن الشاعر يشبه
نميا بالمصافير ، وتكون الكلمة الأولى هي عشق أى الرمز عشقك يا عيسى . فيضع
أن بيت أى النجم هو الأصح ، لأنهما يشبهان القيلة بالمصافير ، وقد تأخر المعاج
أيا النجم ، وعلى هذا يكون الشكل الصحيح هو عشق ، ويكون معنى البيت الرمز
جشك يا بريجة وكفى بين من يكف .

ويذكر في كثير من هوايين الشعر وكتب الأدب روايات ثرية تبحث
في الحوادث التي قيل فيها الشعر ، وينبغي أن يتقد الناقد تلك الروايات قدراً قسماً ،
لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه ، وبعضها مستقل ، وقد يختلف عن الشعر حتى أنه
قد يروى في بعض الأحيان قصة لا علاقة بينها وبين الشعر على الإطلاق .

• • •

والفهم متى على شرطين :

١ - معرفة المادة التي يبحث فيها الكتاب .

٢ - ثم معرفة اللغة والأسلوب .

أما عن الشرط الأول : فن الواضح أن قانون ابن سينا مثلاً لا يمكن أن يفهمه
إلا من فهم علم الطب وتاريخه بعمق . والأمور مثل ذلك في كل الكتب حتى الشعر .
فلا يفهم نعت الفرس إلا كل من له إلمام بالفرس نفسه ، وما يتعلق به عند العرب ،
ولمَّا السبب أسلمك ولولده عند شرح المجلدات عن شرح منطقة طرفة ، لأنها تحتوي على
وصف الجمل . ومع أن تولد كه قد اطلع على كثير من ذلك ، واستشار المتخصصين
في علم الحيوان ، إلا أنه كان يشعر بقلعة علمه في هذه الناحية .

وقد لفت التفرير اهتمام إلى الكلمات أكثر من التفاهم إلى الأشياء ، ولعل كان
من التائر أن نجد في القواميس العربية أيضاً حاجات كاتبة الأشياء التي تدل عليها الكلمات

وطبيعتها وفائدتها ، حتى أن اللغويون كانوا يكتفون أحياناً عند إضاح اسم نوع من السمك بالإشارة إلى أنه اسم سمك ، ولا يذكرون نوعه ، ولا ما يميزه عن سائر الأنواع . ونورد هنا أمثلة ، منها ما نبه عنه «نولدكه» من أن لعلباً شرح بيت امرئ القيس :

أمرخ غيامهم أم صقر أم القلب في الرهم منحد

بأن ذكر أن العرب كانت إذا اقتلعت النار، أدخلت خشبة من شجرة المرخ في خشبة من شجرة العُشر ودورت الأولى في الثانية . فيشبه الشاعر الغيام بالمرخ لأنها تقوم وبالعُشر لأنها تسطح على الأرض قبل تحميلها على النواب .

وقد صُنِيَ المستشرقون كثيراً بعلم الأشياء والأسماء في العربية ، ويعرف علم الأشياء والأسماء بين الأمم باسمه الألماني Wörter und Sachen ، لأن أول كتاب ألف فيه كان مؤلفاً باللغة الألمانية ، وتُنشر الآن مجلة ألمانية خاصة بهذا العلم تحت نفس العنوان . ويبحث هذا العلم في الأشياء أولاً وبين كل خصائصها ، وفي الحركات مثلاً يبحث عن أقسامه ، وشكل كل منها ، ومادته ، وطريقة صنعه ، وكيفية استعماله ، ثم يسأل : بعد هذا كيف يسمى كل ذلك بلغة من اللغات . وهذه الطريقة هي الطبيعية لأن الأشياء تنقسم على الأسماء وموجودة قبلها . والطريقة المعادة أن تبدأ بالكلمات ثم تبحث عن معانيها ، وهي طريقة لا يند منها غير أنها ليست كافية وحدها ، فقد طبق علم الأسماء والأشياء عدة مرات على اللغة العربية ، فمصنف الأستاذ شوار تسلوز كتاباً في أسلحة العرب^(١) . ومصنف الأستاذ كاسدورف كتاباً عن البيت والمنزل^(٢) . وكذلك نذكر كتاب

(١) Friedrich W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886.

(٢) Reinhold Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914.

«دوزى في إمامه الملايس عند العرب»^(١)، غير أن الأخير قاموس على الطريقة المعتادة ؛ وأحدث كتاب ألف في هذا الفن هو كتاب الأستاذ بروينش عن «البشر عند العرب»^(٢) .

فيكتنا درس الأشياء من إصلاح كثير من أغلاط الشعر القديم وفهمه ، ولا يمكن الاستغناء عن ذلك لمعرفة الأشياء الواردة في الكتب المنسوبة ؛ فلا يعرف التاريخ إلا من يعرف نظام الدولة ، ولا يد من مساعدة جغرافيتها ، وتدابيرها العسكرية إلى غير ذلك ؛ ومن الغريب الخاص بعلم فقه اللغة (Phylology) أننا نستخرج بعض هذه الأشياء من الكتب التي نشرها ونحاول أن نفهمها ونصلحها ، وهذه الطريقة تشبه الدائرة الفاسدة التي يمنع المتطيقون استعمالها ، ومع ذلك فالطريقة صحيحة ولا بد منها ، وذلك أننا قرأ كتاباً من كتب التاريخ ولا نفهمه فهماً تاماً ، إلا أننا نتمكن من استخراج بعض الأشياء المعروفة منه . ثم قرأ كتاباً ثانياً فيمكننا ذلك من استخراج كثير من المعلومات الجديدة ؛ ثم تعود يد هذا كله إلى الكتاب الأول ، فتطبق عليه ما وصلنا إليه من تلك الأشياء التي علمناها ، وبذلك نعرفه معرفة ، إن لم تكن تامة تقريباً من التامة ، وهذا المسلك بعينه يسلك في أى كتاب آخر ، فإن الذى امتنحجناه في موضع واحد استعنا به على فهم المواضع الأخرى ، فنحصل من ذلك على فائدة إصلاح الموضوع الأول .

مثال ذلك كتاب «الاتصاف في الرد على ابن الراوندى الملحد» لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط المتوفى بعد سنة ٣١٠ هـ بقليل ، الذى نشره نبرج Nyberg في القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ ، وقرأ فيه ما نقله وفاداً نى أبو الحليل الخضر والزيادة

(١) R. P. A. Dozy, *Dictionnaire detaille des noms des vêtements chez les Arabes*, Amsterdam, 1845.

(٢) Braundich, *The Wall in Ancient Arabia*, Leipzig, 1925 ويشمل على أربعة فصول تتناول أسماء البراميات والأممات المخطئة التي تفسل فيها وطرق استعمالها .

والنقصان، والجزء والمواضع والموانع عن الله جل ذكره ثم أحاط..... (وهنا تنقص كلمة من النسخة الوحيدة لأن مكانها محروم) الذى أضافه إليه من أفعاله^(١)، ولم يولى الناشر إلى تقدير الكلمة الناقصة؛ وفي موضع آخر نقراً ما لفظه «فاذا قيل له رأى الأسوارى» أفليس الله قد أخبر بدوام أفعاله في الآخرة؟^(٢) قال بل «، فنظم من الموضع الثاني أن مسألة دوام أفعال الله كانت مسألة دائرة بين المعتزلة، فاذا طبقنا هذه المعرفة على الموضع الأول، أمكننا أن نعرف أن الكلمة الناقصة هي كلمة [دوام] ويتبين من ذلك أن أبا المظيل كان يذهب في هذه المسألة إلى خلاف ما ذهب إليه الأسوارى، ويظهر من هذا المثال أن معرفة الأشياء تؤدي في بعض الأحيان إلى إصلاح النص وسد الخلل.

• • •

ومن الأشياء المهمة التي لا بد من معرفتها رأى المؤلف نفسه، وعرّضه في الكتاب كله، وفي كل فصل من فصوله، وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة على تحديد ما يخالف رأى المؤلف وعرّضه في النسخ، وتصحيح ذلك، وهذه المعرفة لا تستفاد إلا من الكتاب نفسه، ولهذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام، فهي توفقه على غرض المؤلف من الكتاب، وتمكنه من تعرف ما كان متوقفاً أن يقوله المؤلف في كل موضع من كتابه، فاذا خالف الموجود في النسخ المتوقع وجوده استفاد الناقد من ذلك في إصلاح النسخ، وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ في نقد النصوص:

وتصور ما يتوقع من كلام المؤلف من أهم الوسائل إلى إصلاح المتن وهو تصور من الوهم والتخيل، فنجد علم قصد النصوص يحوى على عنصر وهمي أو صناعي (Artistique) إلا أن الوهم والتخيل هنا وسيلة وواسطة فقط، ولا غنى عن تقديم الدليل

والبرهان والأسباب المرجحة لإيجاد الوهم والتخيل ، والطريقة الصحيحة هنا هي نقد النص ، ثم تصور ما يتوقع وجوده مكان الموجود ، ثم نقد ما نتج بعد ذلك :

ولنضرب لذلك مثلا من موضع من كتاب « بيس في الأعظام المنطقية والعصم » وقد أشرت إلى هذا الكتاب من قبل ^(١) - وهذا نصه :

« وثبته أن يكون الخط المأخوذ في النسبة فيما بين خطين موسطين في الطول مشتركين ، والمأخوذ فيما بين خطين منطقيين في القوة مشتركين من جميع الجهات موسطا ، والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقيين في الطول مشتركين ، وبمسا كان منطقا ، وربما كان موسطا ^(٢) فأول ما يجب علينا عمله نقد هذا النص ، ونحتاج في ذلك إلى معرفة الشيء الذي يدور عليه البحث ، وهو معرفة أن مثال المبدئين الأولين هو $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، ويكون العدد المتوسط بينهما هو $\frac{1}{4}$. ومثال المبدئين الثانيين هو $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، والعدد المأخوذ موسطا بينهما هو $\frac{1}{5}$ وهو متوسط . ومثال المبدئين الثالثين هما $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{5}$ ، والعدد المأخوذ بالنسبة بينهما $\frac{1}{6}$ وهو منطقي . فنتيجة بحثنا في الأشياء مخالف ما نتجده في النص ، فتوصلنا بنفهم الشيء للبحوث فيه إلى نقد النص والتصريح بأن فيه خطأ ، ولذا يجب أن نجتهد في تصور ما كان يريد المؤلف أن يكتبه ، فنرى الناشر الذي نشر الكتاب لأول مرة وهو الرياضى فيكه F. Wapcke أن المبدئين اللذين صح ما نجد فيهما في آخر النص هما موسطان في القوة ، فترقان ، فنغير النص المروي في النسخة وأدخل فيه كلمتي « موسطين في القوة » بدلا من كلمتي « منطقيين في الطول » ، فقبل ذلك أول من ترجم الكتاب وهو Suter مؤرخ العلوم الرياضية عند العرب ، وتبعه في ذلك الناشر الثاني ، والترجم الثاني وهو

(١) ص ١٠ من هذه المأخوذات .

(٢) ص ١٠ سطر ٥ - ٦ من الطبعة الموجودة جازالكتاب .

Thomson ، ونحن لا نكتفى باقتراح Weepke بدون تقدير، فينتهي ذلك بنسنا إلى رفض الاقتراح ، وذلك لأننا نتساءل : وكيف أمكن حدوث خطأ كهذا؟ فنجد أن الناسخ أبدل كلمتين ، وهذا بعيد الاحتمال جداً ، فلا يبقى إلا كون المؤلف نفسه سهواً وأخطأ ، وذلك بعيد الاحتمال أيضاً ، فإذا رفضنا الاقتراح Weepke لزمنا أن نقترح اقتراحاً آخر ونسأل عما كان يرمع أن يقوله المؤلف هنا ، وبصيننا على حل هذه المسألة سياق الكلام وهو أن المؤلف قال قبل الموضوع المذكور ما نصه :

فيصير الموضوع المتوسط على ثلاثة أنحاء :

(١) إما أن يحيط به خطان متعلقان في القوة مشتركان .

(٢) أو موسطان في الطول مشتركان .

(٣) أو موسطان في القوة مشتركان .

ويصير المنطق على وجهين :

(١) إما أن يحيط به خطان متعلقان في الطول مشتركان .

(٢) أو خطان موسطان في القوة مشتركان .

فنجد أن المؤلف قصد ذكر هنا خمس حالات . وإذا قابلنا هذه القطعة ، بالقطعة التي بعلمنا وجدت أن أول المذكور هناك يوافق الحالة الثانية «موسطان في الطول مشتركان» والأولى «خطان متعلقان في القوة مشتركان» . وآخر ما ذكر هناك يقابل الحالة الرابعة من جهة ، غير أننا نجد هناك أن الموضوع إما منطق وإما متوسط ، وفي الرابع منطق فقط . فيولزم ما نجده في الثانية الحالتين الثالثة والخامسة من جهة أخرى ، لأننا نجد أن الخططين اللذين موضعهما إما متوسط أو منطق وهو الذي نجده هنا في المذكورة هناك ، فتسأل : ما الذي كان يجب على المؤلف أن يقوله لتكون المقابلة تامة ، فنحصل على شيء مثل هذا : « والخط المأخوذ هنا بين خطين متعلقين في الطول مشتركين من

جميع الجملات منطقاً (وهذه هي الحالة الرابعة) ، ولنلحظ المأخوذ فيما بين خطين موسطين في القوة مشتركين ، ربما كان منطقاً (وهذه هي الحالة الخامسة) وربما كان موسطاً (وهذه هي الحالة الثالثة). والمنطق هنا المعد الذي يشترك في قسمين إما في الطول، وإما في القوة؛ والذي يشترك في الطول ٣ ، ٥ ، والذي يشترك في القوة ٣ ، ٥ ، ١٠ والأعداد التي حالتها غير تلك هي الأعداد الصم :

فغرض أن المؤلف كتب هذا في الحقيقة . وننضم إلى نقد هذا الفرض ، فتسائل : كيف يمكن أن نحصل على هذا النص مع ما نشاهده في النسخ ؟ والجواب أن هذا كان سهلاً فانه إنما سقط من الأصل المقروض كلمات ، وسبب ذلك أن الناسخ أخطأ بين كلمة « مشتركين » التي وردت مرتين في موضعين متقاربين ، وكعب كلمة « مشتركين » الأولى ، وبلا من أن يتبعها بما بعد الكلمة الأولى ، أتبعها بما بعد الكلمة الثانية المائلة للأولى ، والأخطاء بين المتأخرين من أكثر ما يوجد من عطل الخطأ في النسخ ، وسنعود إليه . فثبت الآن صحة ما اقترحناه وما فرضناه من جهتين : الأولى أنه قابل قياس الكلام . والثانية أن حدوث الخطأ في النسخة يفهم في التراحات ولا يفهم في استراح Waspae إلا أن في ذلك نظراً ، وذلك أنه وإن لم يعمل إلينا الأصل اليوناني من كتاب بيس Pappus قد بقيت حواشيه في كتاب إقليدس Eudides في الأصول . فنجد بين تلك الحواشي حاشية مأخوذة من موضع بين كتاب بيس ، نرى في تلك الحاشية الخطأ حيث الذي قرأناه في النص العربي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

إما أن الخطأ نفا في الكتاب قبل أن تكتب منه الحاشية المذكورة ، وقبل أن يترجم الكتاب إلى العربية ، فتح المترجم ومصحح الحاشية أملاً بخطوطهم .

ولما أن الأصل كان صحيحاً وأخطأ المترجم وصاحب الحاشية خطأ بعينه ، وكل واحد منهما في ذلك مستقل عن الآخر ، وقد بينا من قبل أن ذلك بعيد الاحتمال ، والمراجع أن الخطأ موجود بالأصل قبل الترجمة ، فإن كان الأمر كذلك فانا إذا أصلحنا الخطأ نكون قد غيرنا في كلام المترجم ، وذلك بخلاف وظيفة الناشر ، إلا أن لنا في ذلك حلواً ، وهو أن تصحيحنا يرجع إلى ما كتبه مؤلف الكتاب نفسه ، والأفضل أن لا ندخل تصحيحنا في متن الكتاب بل ندعاه في الهوامش .

وقد أسهبت في إيضاح هذا المثال ليكون أسوة لمسائل التأمل والفكر التي تتبع في كثير من حالات نقد النصوص وإصلاح خطئها .

• • •

معرفة اللغة والأسلوب :

ولنرجع الآن إلى ما كنا نتكلم عنه فنقول :

إن الشرط الأول لفهم النص هو معرفة الأشياء . والشرط الثاني هو معرفة اللغة والأسلوب وما هو من جنس ذلك . وفي مقدمة هذا كله معرفة اللغة العربية ، ونحن نعلم أنه يصعب الإحاطة بها من كل جهاتها ، لهذا وجب على الناشر أن يحدو غاية الجهد من تغيير مالا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم يفسد من عدم معرفته لغة ، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة لوقوع الخطأ في النسخ . ولكن - مع الأسف - ليس من النادر أن نجد أن الناشر يعبد إلى تغيير النص المروى في النسخ ظناً منه أنه خطأ وهو صحيح ، واقتصر على إيراد مثال واحد من كتاب « الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع » المنسوب إلى الإمام ترمذيان الدين القاسم بن إبراهيم الحسني الطباطبائي الرمي المتوفى سنة ٢٤٦ هـ ، فنقرأ فيه « فالحمد لله ولي النجاة في الأشياء ، والمتولى لنجاة من يجاهد من الأرباء ، الذي ليس له أكفاء

مساويه، ولا شركاء في الملك فتكافيه، المتبرئ من كل دناءة المتهللى عن كل إساءة،
رب الأتوار المشابهة في أجزائها، وولي تدهير الظلم وإنشائه، العلل الأهل، ذى
الأمثال العلى، تغير الناصر هذا، وبديل كلمة « ذى » بـ « ذو » وبديل عبارة « ذى
الأمثال العلى » بـ « ذو الأمثال العلى » بخلاف كل القسخ لكنه نسي أن كل الأسماء
المبجلة من بعضها تعمل فيها اللام في لفظ الجلالة التى في أول الكلام وذلك من
باب السهو.

ولا يجوز للناس أن يكتفى بما يعرفه من اللغة العربية ونحوها ويأبىها وعروضها،
ولو كانت معرفة واسعة جداً، ولا يجوز له أن يكتفى بما يجده في كتب اللغة والنحو
والبيان، بل لا بد له أن يدرس لغة الكتاب الذى ينشره وأسلوبه الخاص به، فيصالح
أخطأ الذى يجده في أحدهما عما يجده في التالى في موضع مشابه له (Parallel passage)
ثم على العكس يوضح التالى بما حصل عن إيضاحه للأول وحلم جرأ، على النحو الذى
قلناه عن طريقة الحصول على معرفة أصل الأشياء، وذلك أنه لا يوجد بين مؤلفي الكتب
العربية اثنان تتوافق عبارتهما توافقاً تاماً مطلقاً، ولا يوجد بين شعراء العرب اثنان
يتوافق عروضهما توافقاً تاماً، حتى أنه يختلف أحياناً الكتاب الواحد أو الديوان
الواحد مؤلف أو شاعر واحد، عن كتاب لوديران آخر لنفس المؤلف أو الشاعر بعينه،
وهذا مهم جداً في نقد النصوص، وسأورد له بعض الأمثلة من كتب:

• الرد على ابن المقفع •

وكتاب الأسماء الطيبة لجالينوس، الذى ترجمه إلى السريانية حزق بن إسحق،
وترجمه إلى العربية حبيش بن الحسن الأصم.

وكتاب حنين بن إسحق « في ترجمة من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم »^(١) .
 وكتاب بنس Pappus « في الأعظام المنطقية والصمم » الذي ترجمه أبو حنّان العمشقي .
 فنقول : إن مراقبة عبارة الكتاب وأسلوبه وغير ذلك من عناصره الظاهرية
 غير الباطنية لا تفيد - في الغالب - إلا في الإصلاحات الزهيلة للحروف والنقط
 والشكل ، وفي تسهيل التحكيم بين القراءتين اللتين لا تضارقان إلا يسيراً ، ولهذا لا تحضر
 قائمة مراقبة لغة الكتاب ، فإن أكثر علم نقد النصوص يندرج على القروى الجزئية ، وهو
 مع ذلك علم مهم وأساس علم ال Philology ، لأن صحة النصوص شرط لا غنى
 عنه لاستنتاج كل النتائج في مختلف العلوم الأدبية والتاريخية والنحوية وغيرها^(٢) .

وما تروى إليه مراقبة لغة الكتاب ما تروى في كتاب « الأسماء العلمية » ولفظه
 « فإن الابتداء بما هو أعون وما هو أفتح في الصناعة أولى » . وكلمة « أعون »
 غريبة وتستلحق نصيحها بالرجوع إلى موضع ثان مواز للأول لفظه : « وقد كان الأتبع
 لهم ، والأعود عليهم أن يذكروا أنفسهم » فترى أن المترجم قد استعمل كلمة « أعود »
 مرادفة لكلمة « أنفس » ومقارنة لها ، فلستفح أن الصحيح في النص الأول هو أعود
 وأتبع بدلا من أعون وأتبع .

ومثل آخر قرأه في « فهرست حنين لكتب جالينوس » ولفظه « أما السريانيون
 فعنونوا لهذا الكتاب بعنوان أيدوا وأقص من الواجب لرحمهم بكتاب العليل
 والإعراض^(٣) ، وذلك في الإخراج أو الإبرازة المتأخرة ، ولد ذكرنا آنفاً أنه قد وصل
 إلينا إيرازتان للكتاب ، والجملة المذكورة لا توجد إلا في الإبرازة الأخيرة ، فافقا
 بحثنا عن كلمة « رسم » في كتاب حنين ، وجعلناها كثيرة الانسجيم في الإبرازة

(١) نحن لا نعرف ملامح هذه في تراجم اللغة من الكلمات التي لا أمل لها أبداً ، بل نشأت عن التعريف
 والصحيح . (٢) ص ١١ ص ١٥ ص ١٢ من النص العربي .

الأولى، وأن حنيئاً أبلغها في الإبرازة المتأخرة بكلمة «عنوان» ولا نجد كلمة «رسم» في الإبرازة المتأخرة بهذا المعنى إلا في الموضع المذكور : وجاء في موضع ثان ما نلاحظه « هذا الكتاب أيضاً مقالة واحدة ورسمه جالية ومن بأصناف الفلظ الخارج عن الطبيعة »^(١) ونجد في الإبرازة المتأخرة كلمة شبيهة بكلمة رسم في حروفها ومعناها وهي كلمة « وسم » ونجد ونجد مضارعها يرد عدة مرات « يسم » وهو يختلف عن « يرسم » - مضارع رسم - اختلافاً يمنع الخلط بينهما، وتقع كلمة « وسم » في موضع قريب من العبارة الأولى التي سبقت الإشارة إليها، في عبارة « كأنهم ذهبوا إلى أن وسموا الكتاب بأكثر ما فيه »^(٢) فيدل ذلك على أن الصحيح في الموضعين الأولين هو « وسم » أيضاً ، وكذلك طبعهما المستشرق الألماني Bengtsträsser عند نشر الكتاب ، ولم يكن يعرف لهذا الكتاب إلا الإخراجة المتأخرة ، ثم عثر المستشرق الألماني ريتز Ritter في الأستانة على نسخة ثانية ، وجدت بعد دراستها أنها الإخراجة المفقودة ، وقد ظهرت فيها في الموضع الثاني من المواضع الثلاثة كلمة « وسم » مكان « و رسم » ولا نكاد نوجد كلمة « وسم » في هذه الإخراجة إلا في هذا الموضع. وقد اعتاد المؤلف أن يعبر عن معنى العنوان في الإخراجة الأولى بكلمة « رسم » فمن المرجح أن حنيئاً كتب أولاً « ورسمه » في الموضع الثاني ، ثم نسي حين إخراجة الكتاب أخيراً ولم يبادل كلمة « رسم » بكلمة « عنوان » كما فعل في سائر الكتاب .

فان قال قائل : فما تقول في أن ابن أبي أصيبعة قد كتب عند سرده لهذه القطعة من كتاب حنين لفظة « وسمه » . قلت : إن ابن أبي أصيبعة وهو لا يعرف إلا الإخراجة المتأخرة قد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه ناشر الكتاب قبل أن تظهر الإبرازة الأولى ، وأن حنيئاً ما كان يستعمل كلمة « رسم » في معنى العنوان .

(١) ص ٤٢ س ١ كلمة الأدياب

(٢) ص ١١ س ١٤ : ١٥ : ١٦ كلمة في الفلظ والأمراض .

ومما يسهل فيه درس لغة المؤلف الشخصية وأسلوبه ، والتحكيم بين القراءات المروية في موضعين ، ما نقرأه في كتاب « الرد على ابن القفح »^(١) (ماذا يرون قولهم لو عارضهم ميطل في الدعوى لهم)^(٢) هكذا طبعها الناشر ، والكلمة الأخيرة في أكثر النسخ « كهم » بدل « لهم » وعند البحث نجد في الكتاب « وأنه لا ينبغي أن يكون موليها كهم » ، ونجد فيه أيضاً « جعل كهر في عجزه ومقاديره »^(٣) فيظهر من هذين الموضعين أن المؤلف كان يحب ربط حرف « الكاف » بالفهائر ، وحسنا يدل على صحة قراءة « كهم » إلا أنه ينبغي علينا بحث المعنى وسياق الكلام ، ونتيجة هذا البحث توصلنا أيضاً إلى أن قراءة « كهم » صحيحة :

ومن ذلك ما نقرأه في الكتاب عينه ، إلا أن يكون في موقه وعماه وشدة تباعده عن هداه ، هكذا طبعها الناشر « موقه » وقد دعا الناقد واحتج بأنها في أكثر النسخ « مومه » بدل « موقه » فإذا بحثنا عن موضع مواز لمسلنا عثرنا على عبارة « إلا حقان الرجل وموقان الأعداء »^(٤) ولما كنا نعرف من الكتاب كله ، أن المؤلف يميل إلى الكلمات الغريبة واستعملها ، وإعادة ما عثر عليه منها ، لهذا نستدل من ذلك على أنه استعمل لفظة « موقان » مرادفة « لحقمان » ، ومن هنا نحكم بأن الناشر قد أصاب في هذا ، وأخطأ الناقد ، لأنه لم يلتفت إلى عادة المؤلف ولغته :

* * *

(١) كتاب الرد على الإفتى الحسن بن القفح ، للإمام زاهد الدين قدام بن إبراهيم الحنفى طاب الله

الرحمى القدر جريدى -

M. Guidi, "La lotta tra l'islam e il Manichismo, un libro di Ibn Al-Muqaffa' contro il Corano confutato da Al-Qasim b. Ibrakim, Rome, 1927.

(٢) الكتاب السابق ص ٢٤ ص ٢٠٢

(٣) الكتاب السابق ص ٤ ص ٢٩

(٤) الكتاب السابق ص ٢١ ص ٢٠٣

(٥) الكتاب السابق ص ٤٢ ص ٢٠٣

(٦) الكتاب السابق ص ١٦ ص ٨

التعليق :

والتعليق أشد حاجة من غيره إلى الاستمالة بكل وسائل النقد والتصحيح ، فقد بينا من قبل أن اللغة في النقط أقل من اللغة في الحروف ، فإن خطأ لنقط أكثر من خطأ التصحيح ، وعطرم أن التصحيح حاد ومرص للكذب العربية أعقل وأخطر من التحريف نفسه . ويزم لغة المؤلف وأسلوبه يعين على إصلاح التصحيح ، كما يعين على إصلاح التحريف ، ونسب لذلك مثالا من « كتاب الرد على ابن المقفع » ، وليس أنهما (أي التور والظلمة) هما الأصلان ، دليل واضح به يتبين ، أكثر من تمكيم الهاء في النحوي ، والاعتصاف منهم فيها للنحوي^(١) وشرح ناشر الكتاب ومترجمه الاعتصاف بالناد والفساد ، وشرح كلمة النحوي بقوله لسبب السّر الذي على صوتهم . وجاء الناقد فشرح الاعتصاف بالنصر ، واقرح كلمة « كالمشواء » بدلا من كلمة « النحوي » ، والمشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها وتخط بيها كل شيء إذا مشت . ولم يخط الناشر ولا الناقد إلى ما يوجد عند المؤلف نفسه مما يوازي ذلك للكلام ، أما الاعتصاف فلا نجده في « كتاب الرد على ابن المقفع » ، بل نجده في كتاب « الرد على النصارى » للمؤلف نفسه الذي نشره di Matteo ، والاعتصاف هناك مرادف للسهو والغلطة والعمالة والتفريط ، فيظهر من ذلك أن الناقد قد أصاب في معنى الكلمة وأعطى الناشر . وأما النحوي فتجده في « كتاب الرد على ابن المقفع » ما نصه : « وحل ينكر أن نور الشمس ، يترك ذلك منها بالحس معشاة لبعض البيوت » أي تعس . ونجد أيضاً قوله « لما باله (أي التور) يفتنى أبصار الناظرين ويؤذيها » ونجد أيضاً « ثم يديم الناظر إليها (أي الحماره) ينظره فلا تفسيه ،

(١) الكتاب السابق ص ٢٠-٢٢

(٢) di Matteo, *Confusioni contro i Cristiani dello Zeytun*, At-
Quart. di Ierusalem, Rivista degli Studi Orientali, 1922, p. 301.

ولا تحرق بصره^(١)، وهكذا طبع الناشر هذين الموضعين بالعين كما هما في النسخ، ومن البين أن كل هذه المواضع يوازى بعضها بعضاً، فالكلمة إما بالعين وإما بالميم، وبما أن الشمس والحسرة والنار لا تفتش النظر وإنما تمشي، فيظهر أن الميم هي الصحيحة لا العين، ويلزمنا أن نسقط النقطة الموجودة في كل المواضع
والآن ترجع إلى الجملة الأولى للمساءلة، ما وزن كلمة العشوى وما معناها، بمسند أن علمنا أنها بالعين، فالفها مقصورة في النسخ، وغيرها الناقصة إلى الألف المسنودة، واضطررنا لذلك ليدال اللام بالكاف كالعشوا، بدلا من العشوا، وهنا أحب أن ألفت أنظاركم إلى قاعدة وهي :

إن وقوع الخطأين في جملة أو كلمة واحدة أبعد من الاحتمال من وقوع الخطأ الواحد. وهذه القاعدة تنتج عن حساب قواعد الاحتمال الرياضي، وهي شبيهة بما قلناه من أن وقوع الشاذين في بيت واحد من الشعر بعيد الاحتمال. وهذا الرأي يدلنا على أن يحاول حل مسألة العشوي على طريقة أخرى، وذلك أيا نرى أن مؤلف الكتاب يجب ابتناع الأبنية الجديدة من ذلك : هو رأي نحوف في قوله ولا راع له ارتياحاً، ولا تستشعر من الخوف لتحديره، وهو هو إفراغاً^(٢). ومن ذلك تبين أي صاى عاجلاً، وتثبت أي صار ناكثاً في قوله : فأما هليان التمثيل، وقول التناقض والتثبت، فهي، بحمد الله ما لا نقول^(٣)، بمعنى ذلك تماهض بمعنى دحض، وتقايع بمعنى استقيح في قوله : هليت طغرى، ولم تقايع هذا وأنتكره^(٤)، ومن ذلك تثبت معنى الغلوت، في قوله : ومنهم من يقول إنما التقلت كون بعض الأشياء المتضادة من بعض^(٥). ومن ذلك ضلالتان بمعنى الضلالة، في قوله : لا توجد إلا فيها ذكر الله سبحانه من الضلالتان^(٦)

(١) ص ٦٦ - ٦٧ (٢) الكتاب السابق ص ٢٢ (٣) نفس الكتاب ص ١٢ - ١٣ أنظر أيضا ص ١٥ - ١٦ ص ٥٢ - ٥٣ (٤) نفس الكتاب ص ٢٢ ص ٢٠ (٥) نفس الكتاب ص ٤٥ ص ٤٨ ص ٤١ (٦) نفس الكتاب ص ٤٨ ص ٤٥ ص ٤٦

ومن ذلك مكان بمعنى الكون ، ومرده بمعنى الرد ، في قوله « فأين كانت مرادة قريش
عن الرسول »^(١) ، ومن ذلك معلّمه بمعنى العلم ، في قوله « ولو كان جهلنا بها يزيل صحتها ،
أو يطل من أطعكم حكمتها ، لما ثبتت الحكمة حكمه ولا في علم العلماء معلّمه »^(٢) ومن
ذلك عجبان بمعنى العجب ، في قوله « قلنا أن العرش هو السقف فوجود في السماء ، كثير
ما يتكلم به بين العرب والعجم »^(٣) . ومن ذلك مقاول بدل مقاويل ، في قوله « فواعجباً
لجعله بمسائله ، وزور كذبه علينا ومقاوله »^(٤) . ومن ذلك أئمتات بدلا من الأئمة ،
في قوله « وقديري وبه هو آلات الصناعات ، وأشياء كثيرة من أنحاء الامتعات »^(٥) ،
ومنه أيضاً عجايبه أي كون الشيء . تكررة في قوله « وأما قوله رجل من أهل تهامة ، فاعما
هو ضرب من العجامة »^(٦) . ومنه كذلك ولا به بمعنى كون الشيء أولى ، في قوله « فان قال
شيء لا أول له ولا نهاية ، أولى بالثبوت منه ولأية »^(٧) . ومنه ظلماء أي الظلمة ، في قوله
« ورُفعت به عن العيين زعم عمام ، والعمون فلا يكونون عنده إلا ظلماء هم »^(٨) إلى غير
ذلك . فليس بعيد الاحتمال أن يكون قد اجتمع كلمة « عشوى » من العشى أي العمى :
ويكون معنى كلامه أنهم يتخططون ويتصرون في الأمر لسبب عمام ، وهذا المعنى أقرب
وأكثر بساطة الكلام من الذي ذكره الناقد .

والقطعة الأخيرة التي ذكرناها في حاجة إلى ملاحظة ، وهي أننا نجد في النص المروى
« عشاه » لذا بدلنا الغين بالعين صارت « عشاه » وكان اللازم أن تكون « عشية »
وبذلك تضطر إلى إدخال تغيير ثان على الكلمة : وهو إدخال الألف بالياء ، وإدخال تغييرين
في الكلمة الواحدة مخالف للقاعدة التي ذكرناها . ولكننا نرد على ذلك : أولاً بأن تلك
القاعدة ليست مطلقة بل هي احتمالية فقط . وثانياً بأننا لا نخالفها في اقتراحنا ، فان الموجود

- | | |
|------------------------------------|-------------------------------|
| (١) نفس الكتاب ص ١٨ س ٤ - ٥ | (٦) نفس الكتاب ص ٤٠ س ٩ - ١١ |
| (٢) نفس الكتاب السابق ص ٣٧ س ٢ - ٣ | (٧) نفس الكتاب ص ٤٢ س ١٠ - ١١ |
| (٣) نفس الكتاب ص ٣٩ س ١٩ | (٨) نفس الكتاب ص ١٠ س ٢٢ |
| (٤) نفس الكتاب ص ٤٥ س ١٦ - ١٣ | |

في النسخ هو تشبه ذلك أن نسخ كتاب «الرد على ابن المفتح» ، سافلت على الرسم القديم في الإملاء ، الذي يوافق إملاء القرآن الكريم ، من أن الياء تبقى ياء قبل الفاء للتحقة ، فكتب مثلاً « ربه » بالياء بدل « ربه » .

ومن إصلاح النقط المطلوبة بمساعدة الأماكن الموازية ، ما قرأه في هذا الكتاب نفسه : ونصه « ثم ابن المفتح قد يعلم بما يقبها أن الناس لا يثبتون لشيئاته (الذي هو النور وهو عند ابن المفتح أحد الأصول) ، فضلاً ولا حياءً^(١) . كما في أكثر النسخ ، وفي نسختين نجد لفظة « حياءً » بدل « حياءً » ، وقد أثر الناشر « حياءً » ، وأثر الناقد « حياءً » فليهما أصبح ؟ ولحل هذه المسألة نضخم أولاً لبحث كلمة عبت في هذا الكتاب نتجها قليل هذا الموضع حيث يسمى المؤلف كلام ابن المفتح «مديان التبعث» وقول «تناقض»^(٢) والتشكك» وفي أوائل الكتاب يقول عن زعم ابن المفتح أن الأشياء كلها من النور والظلمة مزاج « سفها من القول وثبهاً^(٣) ، ومجاجة في السفه وخبهاً » ، ويقول في آخر الكتاب عن أصحاب ابن المفتح « فلما خرافات أحاديثهم ، وثراعات أعابهم ، فهزل ليس فيه جد ، ولا بما يجب به له رد^(٤) . ويقول « مع أنك لم تر قط أحداً بسحر ، إلا وهو يبعث في سحره ويسخره . وتريد على هذه الشواهد كلمة الإعيات التي وردت في هذا الكتاب في قوله « فلما ضرب من غلط السؤال وإعياه^(٥) » فإن المرجع أن كلمة إعيات تحريف لكلمة إعيات ، فليس أن المزايا يستعمل كلمة « عبت » وما يشتق منها مثل إعيات التي نجد في قوله « وقتوا فيها بأعياهم وكثروا^(٦) » بمعنى القول الباطل القديم القاطبة . ثم نعود إلى موضعنا نقاسم من معنى كلمتي « فضلاً وخبهاً » إذا كان معنى

(١) الكتاب السابق ص ١٩٠ - ٢٠ (٢) كتاب الرد على ابن المفتح ص ١٢ ص ٦

(٣) الكتاب السابق ص ١٠٤ - ١١ (٤) فسر الكتاب ص ٢٠ - ٢١

(٥) الكتاب السابق ص ٣١ - ٣٠ (٦) فسر الكتاب ص ٢٢ ص ١٤

(٧) الكتاب السابق ص ٥٢ ص ٥

العبث ما يبتأ. أما الناقد فانه يشرح هاتين الكلمتين بقوله : « إن الناس لا يفتنون لشيطانهم أى فعالية كانت ، وهذا لا يجوز ، إذ لو صبح لعبير المؤلف عن مراد معننى الكلمتين ، لا ضلولا حينا ، وذلك نوع من المجاز سماه اللغويون بالتفليق (Merismus)

التفليق :

ولهذا التفليق قواعد ، وهو جنسان : موجب ، منق .

والموجب يدل على معنى الكلية .

وللمنق يدل على معنى العلم المطلق :

ومير عن هذا المعنى بطرف ضدين على بعضهما ، ولهذا سمي بالتفليق ، لأن المنق يفتق إلى فلقين وصاحب كتاب « الرد على ابن المقفع » يحب التفليق ، ونجد له في ذلك أمثلة منها قوله « بين الخواص من السرب والعوام »^(١) أى كلهم . ومنها « ومن أطاع وعصى »^(٢) ، أى كل الناس . ومنها « بعث الله إلى كل فصيح وأعجمى »^(٣) ، أى إلى كل الناس :

• • •

ومن المنق « ما علمت أن مليا ولا ذمية »^(٤) أى ما علمت أن أحدا من الناس . ومن المنق أيضا قوله « لا في قصره ولا في طولله »^(٥) أى ليس في توله أبدا . ومنه « لا توجد يفهم في جهلاء ولا علماء »^(٦) أى لا توجد في فهم أحد :

فتبين أن شرط صحة التفليق هو كون الكلمتين متضادين ، والفعل والعبث ليسا متضادين فلا يجوز أن تعتبرهما تغليقا معبرا عن معنى العلم ، فنضطر إلى ترك قراءة العبث ونرجع إلى القراءة الثانية وهي « حينا » ويكون المعنى : أن النور ليس له فعل ولا عين ، أى ليس له شخصية ، وما يؤيد هذه القراءة مراقبة القافية : « فالكتاب مجمع ، وقطائق السجع

(٢) الكتاب السابق ص ٣٤ و ١٩

(٤) الكتاب السابق ص ٣٥ و ١٢

(٦) الكتاب السابق ص ٤٥ و ١٩

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٣٥ و ١٨

(٢) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢٩ و ١٧

(٤) الكتاب السابق ص ٤٦ و ٧

في كلمتي العيش واليقين غير قائم، فيجب أن تطابق كلمة عينا كلمة يقيناً، وإن كان ذلك غير جائز في الشعر إلا أنه يوجد له أمثلة كثيرة في «كتاب الرد على ابن المقفع»، منها أن صاحب الكتاب كثيراً ما قفى كلمة «فيه» بكلمة «إليه» أو «عليه»، فخلاصة قولنا أن قراءة عينا هي الصحيحة، وعيناً تصحيف، إلا أنه يثبت عندنا شك، وهو أننا إذا فرضنا أن الكلمة كانت غير منقوطة في يد الناسخ لزمنا أن نتعامل : ما الذي دحا الناسخ إلى تنقيطها عيناً، مع أن عيناً قلل استعمال من كلمة «عيناً» والجواب أن كلمة «عيناً» تقع في الكتاب قليل موضعاً، فكان الناسخ قرأها هناك فظن أنها تصلح هنا أيضاً :

• • •

ونرى يد حل ما ذكر كلمة عن تنقيط ضمائر المضارع وهي شمة جداً في نشر الكتب العربية، وذلك أنه في الزمان القديم، كانت المادة جارية على علم تنقيط ضمائر المضارع، لأن القدم كان سهلاً، ثم أخذ الناسخ في الزمان، أن يترك تنقيط الضمائر فأخطأوا، وأكثر الضمائر لا شك فيه، وما فيه شك جفنان :

١- إما أن ينحس الشك النقط فقط .

٢- وإما أن ينحس الشك اللفظ والمعنى .

فن الأول أقرب بين ياه المفرد نقاب، وقته المفردة نقاب، إذا سبق فاعل يجوز معه المذكر والمؤنث، فيبقى المعنى هنا واحداً، سواء نقطاً الفعل بالياء أو التاء، وكثيراً ما يمكن البت في المسألة، إذا عرفنا عادة المؤلف في استعمال الضمائر في المذكر والمؤنث، مما يقع في الفعل المنحصر، لأن الفرق فيه ظاهر بين المذكر والمؤنث .

ولما لثاني وهو تغير المعنى، أو تغير تركيب الجملة بتغير تنقيط الضمائر فهو أنواع، منها : ما يترده فيه بين الأشخاص، أو بين الفاعل والمفعول، أو بين الفعل الثلاثي

والرابع، ونلاحظ أن المثالين ههنا، أحدهما من كتاب الرد على ابن المقفع، وقد جاء فيه « قبل فالحلوة عندكم يا هؤلاء من شأنها الإحراق »، وقد ترى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس فلا يحرق فأظنه (أى حينه) الإشرارة^(١)، وواضح أن هذا غير صحيح، لأنه لا يجوز أن مخاطب المؤلف جماعة في الحملة الأولى، وفرداً في الثانية، فلا بد من تغيير نقطة التفسير في ترى : وتكون قراءتها « وقد ترى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس... » :

ومن ذلك في كتاب ييوس (Pappus) ما لفظه : « وكذلك تتبع هذه الحملة بالحملة السادسة^(٢)، وهذا قريب لا يجوز في العربية، ونرى سائر الجمل المحاورة لتلك تبدأ بالغالب المذكر المألوف على مؤلف المتن وهو ييوس، مثال ذلك : والحملة الخامسة مع هذه الجمل يستخرج فيها الخطأ من اسمين... » فيوضح أن الصحيح في موضعنا هو وكذلك تتبع هذه الحملة بالحملة السادسة .

في المثال الأول دلنا سياق الكلام على صحة التفسير . وفي المثال الثاني دلنا موضع موازن الذي كنا نبحث فيه . وهاتان الطريقتان هما أهم الوسائل للاستدلال على الصواب في مثل الشكوك السابقة .

• • •

إصلاح التشكيل :

ونحن بذلك كلمة عن إصلاح التشكيل بنفس الرابطة، ومثال ذلك من كتاب الرد على ابن المقفع، ما لفظه : « وإن كان عندنا لحمته وضطه لينا لا نجيب بأحد حاجة إلى كشفه^(٣)، وذلك غريب جداً، ونقرأ في موضع آخر : « وإن به لطافاً من لمع الشيطان وسه^(٤) »، والهمس من الخفيف من الجنون . فترى من هذا أن كلمة « لينا »

(١) ص ٢٠٦ - (٢) كتاب الأنعام المجلد ص ٢٠٥ - (٣) الكتاب السابق ص ٢٠٥

(٤) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٥ - (٥) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٨

في الموضع الأول هي « لعمراً » . وبذلك تكون القراءة الصحيحة لتلك العبارة . وإن كان علينا لحقه وضحه لعمراً لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه .

وسأله إصلاح التشكيل دون مسألة إصلاح التقطيد لأن الأشكال ليست بنحسرها لازماً من النص للروى بل هي زيادة كالشرح فيجوز للقارئ أن يغيرها إذا كانت خطأ . وقد ذكرنا في أول هذا البحث بين وغافل إصلاح النص مراقبة ما يختص به ككل واحد من التسع من خصائص العروض والقوافي . ونورد لذلك أمثلة من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، فهو وإن لم يكن شعراً ، فهو سبع ، والسبع أقل تكلفاً من الشعر ، فالتخصص الشعري فيه أكثر . قرأ في ذلك الكتاب « آشفة من الضلالة الثانية » لمن أنصف فاجبر ، فأذكر^(١) ، إلا في نسخة واحدة ، وفيها « لمن أنصف فاجبر » واعتبر واذكر » وهذا هو الصحيح لأننا نجد المؤلف في كتابه كله لا يكتب بكلمة واحدة في القافية بل يضع بين القافيتين كلمتين ، ومن أمثلة ذلك « ملاحظة أنها (أي الألوآن) لم تكن قبل حدوثها (أي الأشياء) وأنها قد تفتى بعد حدوثها »^(٢) إلا نسخة واحدة فيها كلمة حدثها بدل حدوثها الثانية ، وهذا مظهر غريب ، غير أننا نجد كلمة حدثت بكثرة ورود في كتاب « الرد على ابن المقفع » كمصدر لحديث مكان الحدث ، فهي صحيحة في موضعنا لأن المؤلف لا يبيح في القافية بكلمة واحدة مرتين ، كما لا يجوز ذلك في الشعر .

ومثال آخر ما قرأه « أم هو (أي النبي) - يا ويله - يحمل على خلاف ما يُعرف ، وإعاجاه النبي صلى الله عليه وسلم يدعو إلى المعارف » فشكها الناشر « يُعرف » والصحيح « يُعرف » ، مثل « يجد » و « يعهد » ، وذلك قاصر جداً ، والمعتمد عليه هو تاليفي الحركتين السابقتين للروى .

(١) الكتاب السابق ص ١٠ م ٩ - ١٠ (٢) الكتاب السابق ص ١٧ م ١٦ - ١٧

(٣) الكتاب السابق ص ٢٦ م ٩ - ١٠

إلى هنا لاحظنا أن مراقبة أسلوب المؤلف تبين لناشئ على إصلاح انطباع ، بل إن لما شأننا أعظم من ذلك فأنها تعبه ، حتى لا يغير النص المردى بدون وجه حق ، إما لظنه أنه خطأ ، وإما لأن المؤلف لم يتبع تماماً ما وضعه التحويلات والتحويلات من القواعد . وثاني لذلك مثالين من كتاب « الأسماء الطيبة » ، فنقرأ فيه ما للفرد كتاب كان همراً لا ينتفع به ولننظر آه رطل الناشر أن ذلك خطأ من الناسخ ، فغيره وكتب « هراء » ، والمراء المنطق الفاسد لا نظام له ، ومن المحتمل كونه مرادفاً للفرد ، غير أننا نجد في موضع آخر من الكتاب يقال عن رجل ما « إنه لمن أقوى الناس على الهز » ومن أبعد الناس عن القدرة على المنطق ، وللمعنى هنا معنى الكلمة اليونانية « aleia » ومعناها المنطق والكلام الذي لا معنى له ، فترى مؤلف الكتاب يستعمل الهز على غير معناها المقيد في معاجم اللغة وهو : هز أي اغتاب الرجل في غيبته ، فبدلنا هذا على أن كلمة « همراً » في الموضع الأول صحيحة لا تحتاج إلى تغيير ، بل إلى زيادة نقطة الزاى لتصبح « همراً » لا ينتفع به .

ونقرأ في كتاب « الأسماء الطيبة » أيضاً « خيا بنسده » وضع ذلك مرتين ، ولكتب نوع من الحمى . ونقرأ فيه « النافض السابقة الحمى » . ونقرأ فيه « النافض كانت ذكر » . وغير الناشر هنا كله ، فكتب في الموضع الأول « حمى بنته » . وفي الثاني « غيا بنته » . وفي الثالث « النافض السابق » . وفي الرابع « كان بكر » . ونحن إذا نظرنا إلى أصله الموضع وإلى مواها ، وأبنا أن كلمتي « نف » و« ناض » أتتا في جميع الكتاب مع أنها مذكورتان في اللغة ، وسبب تأنيدهما في الكتاب أنها مرادفان لكلمة « حمى » الموضحة ، فتستخرج من ذلك أن هذا الخطأ جدير بأن يعزى إلى مؤلف الكتاب ، أي مترجمه ، لأنه لو كان الخطأ من قبل واحد من نساخ الكتاب ، لكان من التوقع أن يخطئ في موضع أو موضعين لا في الكتاب كله ، لذلك لا يهز أن نصلح الخطأ

في تأليف الفقه والنفس، ولو سلمنا لنفوسنا ما كتبه مؤلف الكتاب، ومؤلف هذا الكتاب أو مترجمه جيثس بن الحسن سرياني الأصل، فلا عجب أنه كان يخطئ في العربية، وكذلك كان أكثر المترجمين للكتب اليونانية والسريانية. وكثير من ألف في الرياضة والطبيعة كان غير عربي، فلم يكن يعرف العربية معرفة تامة.

ولكن هؤلاء لا يشعرون بذلك عن غيرهم، فترى مثلاً أبا نصر السراج صاحب كتاب «الجمع في التصوف» المتوفى سنة ٣٧٨ هـ يخطئ في كلامه مراراً، فنراه يكتب مثلاً «حتى يخرج من الصلاة بالقدر الذي قد دخل في الصلاة» مكان «دخل به في الصلاة» وزاه يذكر «وأفردوا هؤلاء» مكان «وأفرد هؤلاء». ومن عباراته أيضاً «وإن كانوا بحاجة ومعهم شيخ يصومون بصومه ويفطرون بافطاره» مكان «ساموا وأفطروا». وترى في نفس الكتاب «التي يتفقهون فيها للصوفية» مكان «تفقه».

فإن قلنا كائن: لعل الذي وقع في هذه الأخطاء ليس هو السراج نفسه بل المتألف فلنا قولاً: أننا نشاهد هذه الأخطاء في جميع النسخ مما يدل على أنها أصلية، ولتفحص نظر المترجم - ثانياً - إلى أن بعض الصوفاة كانوا يحتقرون العلوم والآداب، ومنها النحو واللغة، والسراج نفسه يقول: «والناس في الأدب متفاوتون»، وهم على ثلاث طبقات: أهل الدنيا، وأهل الدين، وأهل الخصوصية من أهل الدين. فأما أهل الدنيا، فإن أكثر آدابهم في القمصانة والبسالة وأشجار العرب والعلوم ومعرفة الصنائع. وأما أهل الدين فإن أكثر آدابهم في رياضة النفوس، والطهارة، وحفظ الجوارح، وترك الشهوات، واجتناب اللذائذ، وتجريد الطاعات، والمصارعة إلى الخيرات. وترى بعض المؤرخين يخطئون في كلامهم كالمقريزي، فقد كتب في «كتاب القلي»:

١- (١) كتاب الإق في السموات التي نشره Reynolds Ailmo Nicholson في لندن ١٩١٤

(٢) كتاب الخ ص ١٠٤ ص ٦٠

(٣) الكتاب السابق ص ١٧ ص ١

(٤) نفس الكتاب ص ١٦٥ ص ١٨

(٥) الكتاب السابق ص ١٨ ص ٢

« لا تحلى مجلسي من علي بن أحمد ، والصواب ، تحلى ، بنو قتيبة ، ونفاهد ذلك
مكتوباً بخط ، تحلى ، في النسخة الأصلية للكتاب ، ونفاهد في خطوطه كتاب المغرب
في حلى المغرب ، لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣ أو ٦٨٥ هـ التي كتبها بيده أخلاقاً
كبيرة : منها إبدال القاء بالسين ، والنصب بالرفع ، والموتث بالمذكر . ونجد خطاطات
في الأقياء منها : أنه يسمى رجلاً بعبه سمداً في موضع ، وسمداً في موضع آخر . وحسناً
في موضع ، وحسناً في موضع آخر الخ... بل إن بعض النحاة أنفسهم قد أخطأوا في كلامهم :
من ذلك أن ابن يمين المتوفى سنة ٨٧٤٣ - وهو شارح كتاب المقفصل للعشرى (١) ،
كتب مثلاً : فإذا قلت جاء زيد وصفه على عاتقه ، كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال ،
مكان فكان لك قلت ،... ، وأخطأ بين لم ولا ، وبين أو والواو ، وغير ذلك .

فكل ما ذكرناه من أخطاء أهل الشعر واللغة هو من خصائص اللغة العربية الوسطى ،
وهو موضوع واسع جداً ، يشمل كل ما طرأ على اللغة الكتابية من تغيرات ، منذ برزت إلى
طوبى التاريخ حتى الآن ، أو إلى ابتداء التأثير الأوروبي ، أقول اللغة الكتابية ، لا تخرج
اللهجات القديمة والحديثة ، فإنها موضوع واسع على حدته . فنلجس في البحث في هذه
اللغة العربية الوسطى ، وننظم نحوها ومعجم مفرداتها . أما بالقبلة لمعجم المفردات فقد
اضطلع به المسافر في الفرنسي ديوزي Dozy في معجمه المشهور Supplément aux dictionnaires
nairns Arabes . ومع ضخامة هذا المعجم إلا أنه كالقطرة من البحر ، ويضاف إلى ذلك
أنه غير مرتب ترتيباً جيداً ، إذ خلط فيه ما هو قديم بما هو حديث حول لغة الكتاب واللغة
الشارجة ، وما هو صحيح بما هو خطأ .

(١) انظر O. Jahn: *Die Jāzī Continuation zu Zamakhshari's Maṣāneṣ*, Leipzig, 1893.
I, 1893-11, 1896.

(٢) انظر الكتاب السابق ص ١٥٨ و ١٥٩

أما الموضوع الأول وهو النحو فلم يوافق به أحد، اللهم إلا بعض التعليقات الحزينة؛
منها كتاب ألمجراف في «عربية النصارى» ، وبحث وضعه مؤلفه - ناسر كتاب - وعنون
بالإنهاء لابن أبي أصيبعة في خصائص الكلمات العربية الموجودة في هذا الكتاب الذي نشره^{١٩٣}؛
وعلى من يريد أن يشترك في البحث عن هذا الموضوع الواضح أن يشعر بأن الفرض
ليس في التصريق بين الصواب للطابق لقواعد النحوة ، وبين انعطاف الخالف لما ، بل
الفرض تحقيق ما كان مستعملاً عند المؤلفين من أنواع النحو ، والصرف ، والبناء ،
وتركيب الجمل ، ومعاني الفقرات ، وارتباط بعضها ببعض ، وما إذا كان ذلك
صواباً أم خطأ . والفرية الوسطى ليست صورة واحدة ، بل الفرق كبير بين أطولها
وبيثاتها . فالتقية الكبير وإن خالفت لغة اللغة القصبى في الأمور الحزينة ، فالتقية
نصيحة بالنسبة إلى لغة الرابع المسيحي الذي كان يكتب خطبه الدينية في القرن السابع عشر.

فخلاصة معنا هي أن المواضع الموازية عظيمة الشأن ، فإنا إذا شككتنا في صحة لفظ
أو عبارة من الكتاب الذي نصحه ، أو تردنا بين القراءتين المرويتين ، فلا بد لنا من أن نأتي
بمواضع موازية للموضع الذي نشك أو ترد فيه ، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا
التردد. فإذا سأل سائل: فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية ، قلنا لذلك طريقتان:
أولاهما مرصية ، والثانية نظامية .

فالأولى: أن نقرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات ، ثم نقرأه مرات ،
وننتقل إلى المواضع الموازية لتواضع التي قرأناها في المرة الأولى ، وننقل على كل

^(١) Georg Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur
bis zur jamaikanischen Zeit (Ende des 11 Jahrhunderts), Eine literaturhistorische
Skizze, Freiburg im Breisgau, 1906.
^(٢) August Müller, Ueber Text und Sprachgebrauch im 10. u. 11. Jhdh.
Geschichte der Aesthetik, Sitzungsberichte der k. bayer. Akademie der Wissen-
schaften, philologisch-historische Classe, Sitzung vom 8. November 1884.

ما بين على حل الشكوك والمشكلات التي تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر مفيدة ، ولكنها صعبة ، متعبة في الحقيقة ، ولا تؤدي إلى النتائج الطام إلا نادراً : وذلك أننا لا يمكننا أن نلقب إلى أشياء كثيرة في وقت واحد ، فإذا لم نأخذ الكتاب مرة ثانية ، لم يلج لنا إلا بعضه المواضع الموازية التي نحتاج إليها ، فنحن ، بمضطرون لتلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيراً ما لا يتضح توازي الموضوعين إلا بعد التعمق والتدقيق ، فلا نرافق إلى استنتاجه إلا بعد مقايسة كثير من الموضوعات المتوازية ، ولا نحصل على ذلك بقراءة الكتاب على نفسه ، فلابد من اللجوء إلى الطريقة الثانية .

والطريقة الثانية هي النظامية : وذلك أن نرتب فهارس الكتاب ، نحوى على كل ما يكون هو جدير بالانتفاع إليه من المفردات ، والتراكيب ، والعروض ، والتحرير ، ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها : ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم ، وفهرس التحرير نرتبه على أبواب التحرير ، إلى غير ذلك ثم إذا شككت في موضع من الكتاب واحتجنا في سبيل بلاء الشك إلى مواضع موازية واجمنا الفهرس ووجدنا المواضع الموازية ، وقايما بينها جميعاً ، وبذلك نحصل على المواضع الموازية للموضع الأول ، وبذلك نتبين من الحكم عليه .

• • •

أخطاء اللسان

ذكرنا في أول هذا الباب أنه لا تعد إلا بعد فهم . وأن الفهم له شيطان : فهم الأشياء بالسياق ، وفهم العبارة ، وكان الغرض من هذا البحث كله التنبه إلى نقص من جهة المؤلف ، وذلك أننا نساءل : ما الذي حواه المؤلف من كلامه ، وما الذي كان متوقفاً منه في التعبير عما ينيه . وهذا البحث يطبق إلى الكلمة ، وعلى النظر إلى نقص من جهة النسخ ، فنسأل ماذا يتوقع أن يكون النسخ الذي نشره نسخ الكتاب ؟ وهذه المسألة

نقضي بنا إلى البحث في أنواع التغير الحادث في النص على أيدي النسخ، وهذا التغير جنسان : تمسلي ، واتفاق . ومعنى هذا التقسيم واضح ، فإن النسخ ربما يسهر ويقبل فيكتب غير ما هو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيضاح ، وإلى ما يظنه إصلاحاً ، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد ، وذلك إذا كان النسخ الأول قد سها غصلاً النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجهد في إصلاح الخطأ ، فإن وُقِيَ فلا ضرر ، وإن لم يوفق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً . ولهذا الأجناس من الخطأ أنواع متعددة ، ولا يمكننا إحصاء الأخطاء ، ولا إيراد أمثلة لما جها ، بل نكتفي بذكر بعضها وإعطاء الأمثلة لما .

• • •

أما التغيرات التمسدية فأكثرها الزيادات ، وغرضها شرح المتن وإيضاحه ، وقد يوجد غير ذلك كما قرأ في النسخين A ، B لكتاب « الحيل » المضاف بعد اسم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وأعاننا به كفته ^(١) وهذه الجملة لا توجد في باقي النسخ ، فهي زيادة كتبها ناسخ أصل A ، D وعند ذكرنا نسخ كتاب الخليل من قبل .

• • •

وقد يعمد الناشر إلى التغير التمسلي في إخراج كتاب قديم ، فيصحح نموه ، ويزيد عليه ما يظنه مرتبطاً بمضمونه ، ويمسح منه مالا يعجبه . ولكن النسخة التي نحترق على شيء من هذه التغيرات التمسدية تعد أقرب إلى الإخراجة الخلية : وأنواع التغيرات الاتفاقية أكثر بكثير من التغيرات التمسدية ، ومنها إسقاط حروف كانواوا وإسقاط الكلمات ، وخاصة القصيرة منها مثل فيه أو له ، وقد يسقط أكثر من كلمة واحدة ، ويحدث ذلك على العموم لسبب من اثنين :

(١) انظر مقدمة صاحب الكتاب الخليل هياضي ص ٩٣

أحسبهما أن النسخ بهذا الوجه لم يكن نسخاً، فقل ظم ينسخ السطر الذي يليه، بل أسقطه
وجاز إلى الذي يليه، وقد ذكرنا في الباب الأول مثالا لذلك من كتاب «حجائب
المخلوقات» للقرطبي.

والسبب الثاني: وقوع الخطأ بين المائلين، وقد أوردنا مثالا لذلك من نسخة من
«كتاب أبيوس» عند حديثنا عن البحث في وجوب معرفة موضوع الكتاب^(١).
والخطأ بين المائلين هو أهم عامل في وقوع الخطأ في النسخ، ولذلك نورد له
أمثلة أخرى:

من ذلك في كتاب «الطبقات الكبير» لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ الذي نشره
جماعة من المستشرقين المسلمين ما تقرأه في نسخة له محفوظة في مكتبة جوتا. قال:
«أخبرنا عمرو بن عاصم الأحول» ونرى في النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح إذ
النص الأصل «أخبرنا عمرو بن عاصم الكلبي» أخبرنا للمعتمر بن سليمان عن عاصم
الأحول، فقل النسخ عن كلمة عاصم الأولى إلى عاصم الثانية، وأسقط الكلمات «الكلبي»
أخبرنا للمعتمر بن سليمان عن عاصم، وحوث مثل ذلك في الإسناد أسهل من غير لأن
الإسناد ليس له ارتباط معنوي، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات بسقوط بعضها، مع أن مثل
ذلك يفرض في نفس الكلام والربط أيضاً، مثال ذلك من كتاب «الطبقات الكبير» في نسخة
مكتبة جوتا «لما رأى الله عرى آدم وحواء أمره (أي أمر الله آدم) أن يلبس كيشاً
للبعد» فهذا كلام مفهوم مرتبط، وهو مع ذلك غير صحيح، فالتأني في النسخ الباقية
كلمات كثيرة غير موجودة هنا لم تقطعها النسخ، بل كلمة «كيشاً» هو قبل الكلمة الأخيرة
وهي «من الضأن» الثانية الأزواج التي أنزل الله من الجنة، فأخذ آدم كيشاً فلبسه بفضل

(١) انظر ص ٥١ وما بعدها من هذه المخطوطات.

التاسع وهذا أن يواصل بعد كلمة « كبتاً » الأولى بمسا يطلوها وأصلها بمسا يتلو
كبتاً الثانية.

• • •

من ذلك نرى أن الخطأ بين المتألفين يؤدي عادة إلى إسقاط كلمات . وما هو
أندر من ذلك أن يؤدي إلى زيادة كلمات ، من ذلك من كتاب « الإيجصار والرد على
ابن الروانسي » لابن الخطيب ما نصه : « لأنه لا يجوز أن يكون الله علماً بأن الجسم
متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون
لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ،
ولا بد أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك الخ ، وذلك في النسخة الأولى
لذا الكتاب . فلم يفهم الناشر ذلك - وهو خطأ غير مفهوم - واجتهد في تصحيحه ،
وزاد في مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت . فصار النص يفهم بعض الفهم . إلا أنه
صار غريباً ، والصحيح أنه لا يجب زيادة شيء ، بل أن يحذف شيء ، لأننا عند التحقيق
نجد أن جملة تكرر مرتين ، وذلك أن النسخة يقال كتب كلمة « متحركة » الثانية لم يتابع
نسخ ما بعدها ، بل رجع إلى كلمة « متحرك » الأولى ، وكتب ما بعدها مرة ثانية ،
وما يشبه وقوع الخطأ بين المتألفين تكرير الفرد ، والفرد المكرر : فن تكرير
الفرد ما قرأه في إحدى نسختي « فهرست حنين بن إسحق لكتب جالينوس » ولفظه
« ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية » وكلمة ثانية غير مفهومة لأنه لم يذكر قبل ذلك
ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة في النسخة الثانية ، فيظهر أنها تكرار الجزء
الثاني من كلمة « السريانية »

ومن أفراد المكرر ما قرأه في تلك النسخة حينها ، ولذلك ليس يخطر في شيء إلى
ذكر كتاب من تلك الكتب ، وهذا غريب لأنه ذكر قبل ذلك عدداً من كتب جالينوس ،
ففي في النسخة الثانية الصحيحة « كتاب كتاب »

(١) الإحصاء مرة ثمة نوب الثانية ١٩٢٤ م ، ص ١٠٩

ومثال آخر من كتاب « الرد على ابن المقفع » ما نقله في إحدى النسخ « على الأول
الأحد ، السابق لكل عند ، الذي لا يكون له ثان إلا من بعده ، ولا يثبت الثاني إلا من
بعده »^(١) وهذا لا يجوز من جهة المعنى ، ولا يجوز من جهة النحوية ، لأن كلمة
بعده تكرر فيها. ونرى في بعض النسخ الأخرى أن الصواب في الجملة الأخيرة « من بعد
عده » فكتب النسخ المعين والدال مرة واحدة ، وكان الواجب أن يكتبها مرتين .

• • •

ومن الملاحظات الاتفاقية ، إدخال حاشية في النص ظناً أنها سقطت من الأصل ،
ثم استترك الكاتب الناقص في هامش . من ذلك ما نجده في كتاب « الحول في اللغة »
للخصاف ، ونعنه في إحدى نسخته « فيقول أعزى أعرف حسله اللز أسكتها »
وهو كلام لا معنى له . وفي النسخ الباقية لا توجد كلمة « أعرف » وهي زائدة في
الحقيقة ، وهي قراءة أخرى مكان أعزى ، فالأصل الذي نقل عنه هذه النسخة كان حل
هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن النسخ أنها استندركت يجب
إدخالها في المتن . وقراءة أعرف مكان أعزى تحريف ، وهي ظاهرة الخطأ .

ووجود الاستدراك الناقص على هامش الكتاب بسبب أحياناً تقديماً وتخصيراً ،
وذلك لأن النسخ لا يفهم أحياناً في أي موضع يجب إدخال هذه الكلمات المستدركة .
من ذلك ما قرأناه في إحدى نسخته « فهرست كتب جالينوس » « وكنت ترجعت
نحواً من نصفه ، ثم إلى استكتبته إلى السريانية » وهذا غريب ، لأننا كنا نفترض أن يقال
إنه ترجم نحواً من نصفه إلى السريانية ، ولا يقال ذلك عن الاستقام ، ولمسنا نجد في
النسخة الثانية « ثم نقلت نحواً من نصفه إلى السريانية ثم نقلت بعضه » . فاستدل بذلك

(١) الرد على ابن المقفع ص ١١٢

(٢) من نسخة لـ أنطونيات الطاهر ص ١٢٢

(٣) فهرست كتب جالينوس ص ٣١ و ١٧ كلمة في الرقة والناقص والإصلاح والنسخ .

على أن كلمة السريانية كانت في الأصل مكتوبة على هامش النص فأدخلها كاتب
النسخة الأولى في غير موضعها .

* * *

ورجعا نشأ عن الاستدراك في هامش الكتاب تكرار المستدرك ، من ذلك في
(فهرست كتب جالينوس) . ١ فأخرجت جوامع (أى كتاب الذبول) على طريق
التصميم ، مع مقالات أخر عنه ترجمها عيسى^(١) إلى العربية . وهذا غريب لأنه لا داعي
هنا إلى ذكر كون عيسى ترجم المقالات إلى أخر جنين جملها ، مع أن حنينا لم يذكر
هذه الجملة . ولأن النسخة الثانية لا توجد هذه الجملة ، ونجدها في النسختين بعد هذا
الموضع بقليل حيث يقول حنين : « ثم إلى ترجمته (أى كتاب الذبول) إلى السريانية
وترجمه عيسى إلى العربية » ، إلا أن التفسير هنا في ترجمه عيسى « مذكر ، وكان
في الموضع الأول موقفاً ، وأول الجملة هنا بالول ، وكانت ناقصة هناك . فيضع
أن الجملة كانت مكتوبة في الهامش ، ثم أدخلها كاتب في الأصل في غير موضعها ،
ثم غير التفسير لكي يتلصق الموضع ، وأضبط الولو لكي توافق الجملة ما قبلها ، وكان
الكاتب الثاني أدخلها مرة ثانية في الموضع الصحيح ، فهي لذلك مكررة في النسخة .

* * *

والتقديم والتأخير كثير الوقوع ، ولا يقتصر حدوثه على إدخال حاشية ، بل يقع
عن أسباب كثيرة منها السهو والفضلة ، ونوع آخر من الخطأ الاتفاق وهو إبدال كلمة
بأخرى ، ولا يجب إذا كانت الكلمتان مترادفتين وبخاصة فيما يردى ولاسيا في الشعر ،
مثال ذلك ما قرأه في « ديوان عمر بن أبي ربيعة » من إبدال القلب بالنفس ، وبأن بلاح ،
واليوم بلحين ، وتراسل يتألف :

(١) فهرست كتب جالينوس ص ٣٤ ص ٧

(٢) الكتاب الثاني ص ٣٥ ص ١٠

وتما هو أغرب من هذا — وهو مع ذلك كثير الوقوع — إبدال الكلمة بضمها ،
ونشاهد هذا في كتاب «الأعظام المنطقية والصمم» ، وتبادل فيه هاتان الكلمتان المتضادتان
الثان بيني عليهما الكتاب كله وهما المنطقة والصمم :
وجما هو بين إبدال الكلمة بغيرها ، وبين التحريف المطلق ، إبدال الكلمة بما هو غريب لها
في المعنى ، بحيث يكون معناها متشابهة في نفس الوقت مثل «السماء» و «شيئا» ^(١) ، «للموضع»
و «للسريع» ، وذلك في كتاب الأعظام المنطقية والصمم ^(٢) .

• • •

التحريف :

وأما التحريف نفسه فقد ذكرنا أنه منتشر وشائع في الكتب العربية أكثر من غيرها ،
وهو جفسان :

وينشأ الجنس الأول حينما يدرك الكاتب غير ما كان يريد أن يكتبه ، مثل عمل وعلم :
والجنس الثاني أهم من الأول بكثير ، وهو أن يخطئ الناسخ في قراءة ما هو مكتوب
في الأصل ويكتب غيره ، وهذا الجنس من التحريف لا يخص أنواعه ، ولكل جنس
أنواع خاصة به بمناسبة تشابه الحروف فيه . فلو كان الكتاب قد كتب أولا بالكوبي ،
ثم نسخ بالخط النسخي ، ثم بالمغربي ، ثم أعيدت كتابته بالنسخي ، ثم كتب بالفارسي ،
أو بالتركي ، فلأنه لا احتمال ونوع التحريف في مثل هذا الكتاب ، وأكثر
ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ، لأن الناسخ في هذه
الحالات لا يعرف خط الأصل حرفية كافية في كثير من الأحيان ، فيجد مثل ذلك في ديوان
عبيد بن الأبرص ^(٣) الذي نشره المشرق الإنجليزي ليال (Lyall) فقد جاء فيه
« حتى أتى شجرة أريد استكمل عنده » . فلي ذلك تحريفان ، والصواب « واستحظلي

(١) الكتاب السابق ص ٨٠ س ١

(٢) كتاب ص ٦٦ س ١١

(٣) أنظر أكثر *Ch. Lyall, The Diwans of 'Abid ibn al-Abras and 'Omar ibn al-Hafsal, Leiden, 1913 p. 1*

تخمين ، ، والمرجح أن أصل النسقة وهي قديمة جداً تاريخها مستسنة ١٣٠ هـ . وكان مكتوباً بالخط المغربي والطاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي ويشهد الالتباس إذا وقعت بعدها لام كما في مثالنا هذا .

ومن ذلك أيضاً في كتاب « الآ نوال الباقية » البيروني ، وقد كان يقوم للعرب في لوفات معلومة من شهورهم المنسأة أسواق^(١) ، ولكنها وردت في جميع النسخ ، والمنسأة ، وذلك أننا نقرض أن السين في النسخة الأصلية التي نسخت منها كل النسخ كان فوقها العلامة الدالة على إحداهما «س» ، كما نلاحظ مثل ذلك في النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يفهموا هذه السلامة وظنوها نقط للسين ، وبما يؤيد ذلك تكرارها في نفس الكتاب « إن شاء الله في الأجل وأوال الحوادث الفسائية بمنه إنه قدبر عليه » كُتبت كذلك في جميع النسخ ، وجاء في موضع بعد ذلك « إن نسا الله في الأجل ، وكشف برحمته بقايا الأوصال والطل ، إن شاء الله » ، وبذلك نصرف من الموضع الثاني أن صحة ما ورد في الموضع الأول هو إن نسا الله في الأجل ، ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال كما رأينا في المثال السابق ، وعلين المسالين ليسا من التحريف بل من التصحيف ، وقد أسهينا في الحديث عن التصحيف من قبل :

• • •

وخرس التحريف ، موضوع من موضوعات علم الخط العربي ، ولا أعنى علم تاريخ الخط العربي ، على اعتبار أنه أحد الفنون الجميلة في الشرق ، ولأن جهة كونه مستعملاً في النقوش ، أي الكتابات المنحوتة في الأحجار (Epigraphy) ونحوها ، وإنما أعنى تاريخ الخط العربي المستعمل في الكتب ، وهو موضوع لم يلقى من العناية

(١) كتاب الأثر الباقية ص ٢٢٨ س ١ وقد ذكرني الماسني (في المخطوطات المقتاة) أنظر أيضا مقدمة

فناظرنا خار ص ٤٤٤ .

(٢) الكتاب السابق ص ٢٢٠ س ٩

(٣) الكتاب السابق ص ٢٢٠ س ٩

الباحثين بالإلتفات القليل ، فقد نشر بعض المستشرقين صوراً شمسية لبعض نماذج الخط العربي ، وأهمها معرض الخطوط الذي نشره المستشرق الألماني موريتز ، الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية ، تحت عنوان Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904 حينما كان مديراً لدار الكتب ، وهو الذي كتب مقالة دائرة المعارف الإسلامية في هذا الموضوع ، ولكنها ليست كافية . وكتب المستشرق الفرنسي هوداس مقالة صغيرة عن تاريخ الخط المغربي تحت عنوان ^(١١) Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Paris, 1898. ونشر حنفي ناصف مقالة في مجلة الجامعة القديمة تحت عنوان « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » ، القاهرة ١٩١٠ ، ونشر عبد الفتاح عباده كثيراً عن « انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي » ، القاهرة ١٩١٥ ، ونشر الدكتور خليل يحيى ناسي بحثاً عن « تاريخ الخط العربي ونظوره إلى ما قبل الإسلام » في الجزء الأول من المجلد الثالث من مجلة كلية الآداب .. مايو سنة ١٩٣٥ . ونشر المستشرق المنطوي أدولف جرومان بحثاً عن البدى العربي تناول فيه تاريخ الخط العربي . ولكنها أيضاً غير كافية . وكان الواجب أن تستعنى كل هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة ، وتتميز عن غيرها ، وتقيم بها لأصوبها وقدمها ، وإلهامات التي استعملت فيها ، بل كان الواجب أن يبحث عن

(١) تروى ص ٩١ من *Nouveaux Mélanges Orientaux, mémoires, texts et traductions publiés par les professeurs de l'école spéciale des langues orientales à l'occasion du septième congrès international des orientalistes réuni à Vienne (Septembre, 1896), Paris, 1896.*

(٢) تحدث فيه عن تاريخ الخط العربي قبل الإسلام ٤٦ - ٧٧ ر. هـ ١٢٣ - وأما بعد للأحلام العربية في صدر الإسلام ص ١٢٤ - ١٢٨ وتلويح تاريخ الخط العربي ص ١٢٩ - وما كانت العرب تكتب فيه ١٣٧ - ١٧٢

(٣) تحدث فيه عن أصل الخط العربي وتاريخه بعد الإسلام

(٤) قرنها - يظنون - هـ لرح ، ولالة قرش من رة هـ

(٥) A. Grohmann, From the World of Arabic Papyri, Cairo, 1898.

وتقرحاته من قرش ورحلا ورحلا

كل حرف ، ونسقى كل صورة من صورة المختلفة في الكتب ، وأن يعين من أين كانت تلك الصور مستعملة . وكان لابد من إعداد كتاب مؤلف في تلك الحروف بالصور الشمية التي بين فيها صور تلك الحروف على اختلافها ، غير أنه لابد أن يكون تلك الجداول أوسع من تلك التي نشرها موريتز في دائرة المعارف الإسلامية ؛ وقد ألف مثل هذا النوع من الكتب في تاريخ الخطوط الأوروبية .

وتاريخ الخط في علم قد النصوص الثلاثة ، إحداهما تلك التي تكلمنا عنها الآن ، وهي أن معرفة تاريخ الخط تسهل علينا تحديد أجناس التحريف ، وتبيننا على إصلاحها . والأخرى أن معرفة تاريخ الخط تعين على تحديد تاريخ نسخ الكتاب ومكانه ، إذا لم يذكر فيه .

• • •

الخط في الإملاء

وما يشبه التحريف ما ينشأ عن الخطأ في الإملاء . لأن الكاتب لا يفهم كلام المعلم عليه فيكتب غيره . وهذا الجنس من التحريف نادر ، وتحقيق خطأ المستعمل صعب ، ولم تكن أنواعه :

• • •

الأخطاء النحوية :

والحق بالتحريف ذكر الأخطاء النحوية التي ارتكبها السامع ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ ، فكثيراً ما بدلوا الصحيح في الأصل بالمعارج في لغتهم ، فأبدلوا النصب والجر بالرفع ، وأبدلوا المؤنث بالمذكر ، والقاء بالواو ، إلى غير ذلك ، وكان أكثر خطئهم في الأعداد ، لأن العادة كانت جارية على أن يتعقروا بالأعداد طبق اللغة النارجية ، ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة .

وبحث الأخطاء يحتاج إلى ملاحظة ، وذلك أننا ذكرنا أن بعض المؤلفين قد بدلت منهم أخطاء نحوية لا يجوز تصحيحها . فإذا اشتبكت الكتب على شيء من الأخطاء

ثم بعد واحد وثلاثين سطراً يرجع إلى مسألة الارتبان^(١) بكلام يواصل فيه الكلام الأول من الارتبان : قال المؤلف « ولأن للارتبان وطىء البحارية المرمونة ، أهم عليه الحد ، والوجه في إسقاط الحد أن يلحق :... » . ونجد في الموضع الثاني بعد واحد وثلاثين سطراً « البحالة ، فلا يقام عليه الحد حيث قد ، إذا كان مظه يُعذر » ، فيدل ذلك على أن ترتيب القطع في النسخة الوحيدة غير صحيح ، وينبغي تقديم القطعة الثانية على الأولى :

- ١ - تفريق - < طلاق - < لرتبان ١٦١ سطراً
 ٢ - تفريق ٣١ سطراً ارتبان :
 < ————— <

لذا مثلاً كيف حدث ذلك الاضطراب وجب علينا أن نفترض أن القطعة الأولى كانت مكتوبة على ورقة واحدة ، والثانية الطويلة وهي ضعف الأولى مكتوبة على ورقتين ، وكانت الأوراق مفككة ، فقسمت الورقة الأولى ، على الورقتين التاليتين ، وكان موضعها الصحيح بعدهما .

والفرض من تنبع أجناس الخطأ في النسخ ، أننا إذا وجدنا في النص موضعاً غير مفهوم لأنه لا يليق بلغة الكلام وفكرته وسياقه ، وجب علينا بعد ذلك أن نتفقد حلماً فتقاسل : كيف أمكن أن نخرج نص منلوط من نص صحيح ؟ وإذا وجدنا جفناً من أجناس الخطأ المستعملة من جهة نظرياتها ، جاز أن نفترض أن الحدس والتخمين حقيقة وصواب ، وإلا وجب البحث عن اقتراح غيره ، وقد ذكرنا الأمثلة لذلك من قبل . وبقى علينا أن نذكر قاعدتين عليهما بعض النقاد أساميتين في تقسّد النصوص ، إلا أنهما تصميان أحياناً ومخبطان أحياناً أخرى .

أولاهما :

أن النص الأصح هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما مسهية ،
والثانية موجزة ، لزم أن تؤثر الثانية ، لأن الأقرب إلى الاحتمال ، أن يدخل التماسخ في النص
ما ليس منه طلباً لشرحه . وهذا الاحتجاج صحيح ، إلا أنه لا يعتبر فيه إلا حالة
التغيير التعملي ، ولا يعتبر التغيير الاتفاقي ، وقد فصلنا ذلك وقتنا إن مرقط الكلمات
والجمل يقع اتفاقاً من جراء غفلة الكاتب وسهوه ، وقبل أن نطبق هذه القاعدة يجب أن
نحكم : هل كان التغيير الموجود في النص تعملياً أو اتفاقياً ؟ وحل هذه المسألة صعب ،
ولذلك تكون قائمة هذه القاعدة قليلة .

والقاعدة الثانية :

أن النص الأصح هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما ففهم
يصعب ويتوالى أخرى ففهم سهلة ، فصلنا الأولى ، وهذا في الظاهر ضد ما قلناه ، لأننا
استدلنا على أنه إذا كان النص غير مفهوم ، كان غير صحيح . ولكن هذه القاعدة
صحيحة إلى حد ما ، ويحتاج بها على أنه لا يتصور أن يدخل التماسخ شيئاً مفهوماً بشيء
لا يفهم مطلقاً ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة . والحتم ضد ذلك . وحسبنا الرأي
صحيح ، والقاعدة التي تترتب عليه نافذة ، إذ نحذرنا عما يسهل فهمه ، فانه كثيراً
ما يخفى الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ، فعلى إذن أن نستخرج ، فضلاً عن
بتحسينات التماسخ وهي في الحقيقة بعيدة عن الأصل ، إلا أننا نجد لذلك حداً ، وهو
الذي حددنا به القاعدة الأولى ، وهو أن القاعدة لا تنسب إلا في التغييرات التعميلية ،
وأما هذه فيصح فيها في الحقيقة أن الثالث منها سهل الفهم ، وأما التغييرات الاتفاقية
فحدث فيها لا معنى له أبداً ، والقاعدة فيها غطتة .

والخلاصة أننا إذا وجدنا قراءة مسهية بجانب قراءة أخرى موجزة ، وقراءة
صعبة ، بجانب قراءة أخرى سهلة ، يجب أن ننظر فيها من جهتين : من جهة التغيير

العمدى ، والتغيب الاتفاقى ، ولا تضمن أن كل عبارة في هذه غير موجودة في تلك ، بل يجب أن تدبر وتساءل : هل يجوز أن تكون العبارة زائدة في تلك ، ولا تحسب أن العبارة صحيحة ، بل تتساءل هل يمكن أن ينفي الصحيح فيها هو خطأ لا يفهم ؟

ونختم هذا الباب بتشبيه مفيد ، فنشبه النص المنطوق الذى تنفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ، فنقول إن أول وظيفة للطبيب هي أن يتحقق : هل يكون المريض مريضاً في الأصل ؟ أى أننا إذا وجدنا نصاً صحيحاً لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك ، يجب على الطبيب أن يمين العضو المريض ، وذلك أنه كثيراً ما يكون الخطأ في غير الموضع الذى يصعب فهمه ؛ كما أن دلائل المرض كثيراً ما تشاهد في عضو آخر غير العضو المريض ؛ ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك الناقد يجتهد في استخراج جنس الخطأ ، أى يجتهد في استخراج ما كان يتوقع أن يوجد في النص مكان الموجود في روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض ليصف له ما يمكن من علاج . وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ ويتجنب في سبيل ذلك كل تحكم واستبداد .

الباب الثالث

في العمل والإصطلاح

نصف في هذا الباب العمل الذي يقوم به من يريد نشر كتاب من الكتب القديمة،
ونعني في ذلك كتاباً خاصاً في هذا الموضوع ألفه العالم الألماني O. Schulze المنحصر
في علم الآداب اليونانية والرومانية القديمة، إلا أننا نأخذ أمثلتنا من الآداب العربية مع
ملاحظة ما يوجد من الفروق بين نشر الكتب اليونانية والعربية فنقول :

إن أول ما نبدأ به هو معرفة ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره ؟ وبمينا على ذلك
الاطلاع على الفهارس والمعجم المصنفة للكتب المطبوعة ، مثل كتاب « اكتفاء القنوع
بما هو مطبوع »^(١) . و « معجم المطبوعات العربية والمصرية »^(٢) ، و « الكتب العربية التي
نشرت في الجمهورية العربية المتحدة » (مصر) بين عامي ١٩٢٦ ، ١٩٤٠ ، أي بعد^(٣)

(١) جده إيفرد نديك ، محمّد وزّاد عليه بعض الكلام السيد محمد علي اليلدي ، القاهرة ١٨٩٦ م . (١٣١٣ هـ)
تحدث في مقدمة من الأماكن التي تحفظ فيها الكتب العربية ، وفهارس الكتب العربية ، وتحدث في الباب الأول ،
عن كتاب الخريجة باللغة العربية .

(٢) وهو قابل لأسماء الكتب العلمية في الأمطار الشرقية والغربية ، وأسماء مؤلفيها ، ولغة من زبجهم ،
من يوم ظهور المطبعة إلى نهاية ١٣٢٩ م (١٩١٩ م) . جده عزّبه يوسف وإيوان سركيس . القاهرة ج ١ / ١٣٤١ هـ
(١٩٢٥ م) ج ٢ / ١٣١٩ هـ (١٩٣٠ م) . وتذكر في الكتب المطبوعة اليهودية أسماء مؤلفيها .

(٣) رسالة ماجستير مقدمة من جامعة ليرام غير — القاهرة ١٩٦٦ .

معجم المطبوعات، وفهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب وتخصرها النشرة المصرية للمطبوعات التي بعدها تسم الأبداع القانوني بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ (١٣٧٦ هـ) حتى مايو ١٩٦٩. فإن كلنا الكتاب قد سبق نشره نقلاً هذه النشرة، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم في نشره جميع النسخ الموجودة الكتاب، وأنه قد اتبع في إخراجها الطرق العلمية للنشر، اكتفينا بهذه النشرة.

فأما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل. أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر: فإن أول ما يجب علينا عمله هو استقصاء النسخ الموجودة المخطوطات الكتاب. وهذا في سبيل ذلك بمراجعة كتاب بروكلمان في « تاريخ الآداب العربية » وهو مجموع واسع جداً يشمل على كل ما استطاع مؤلفه أن يعرفه عن الكتب العربية ومؤلفيها، ويذكر النسخ التي يعرفها لكل كتاب، واجتهد في ذلك اجتهاداً عالياً، وطالع كل فهرس دور الكتب، والمقالات الموثقة في موضوع الكتب العربية الخطية. وجمع كل ما وجدته من ذلك، ولهذا فلا غنى عنه لكل من يدرس الآداب العربية. ولا عجب أن يقع بعض الخطأ في كتاب سوى ألقا من أسماء الكتب، ومع ذلك فالكتاب قديم وضع منذ نصف قرن تقريباً وأعقبه ثلاثة ملاحق كان آخرها سنة ١٩٤٢، ومنذ ذلك الحين نشر كثير من الكتب الخطية ودرس بعضها دراسة عميقة.

ولا يجوز أن نكتفي بمراجعة كتاب بروكلمان، بل لابد من مراجعة فهرس الكتب العربية المخطوطة نفسها، وعندها كبير، وهي تندرج في قيمتها: منها ما هو خاص بالمعلومات القيمة، والآراء القيمة عن كل الكتب، كالفهارس القديمة لتدوير الكتب في أوروبا، التي أسس فيها علم الآداب العربية^(١٧)، وأسمها وألقبها: القهرت الكبير

(١) Carl Brockelmann, *Geschichte der arabischen Literatur*, ١٢٢
Weimar, Band I, 1898, Band II, 1902: Supplementbände, Leiden, I 1937;
II, 1938; III, 1942.

J. D. Pearson, *Oriental Manuscript Collections in the Libraries of* (٢)
Great Britain and Ireland, London, 1964, cf: *Arabica* 116, fasc. I & II, 1966.

المحفوظ في دار الكتب الروسية في برلين الذي ألفه أهلورد وهو عشر مجلدات كبيرة القطع وبالحجم ، وكيفض فهارس الشرق .^(١٢)

ومن الفهارس ما يقتصر على ذكر ما دون على خلاف الكتب ، كاسم المؤلف ، وعتوان الكتاب ، ومع ذلك فإن تلك البيانات تكون ناقصة أحياناً ، وغير كاملة في أكثر الحالات ، وأحياناً تزداد أخطائه أفسرى عند استنساخ المتأوين والأسماء ، ومن هذا الجنس من الفهارس أكثر ما طبع في الشرق كقهارس جوامع الأساقفة التي لا يوثق بها . ولا يطلع القهرست البلعيد التي طبع في دار الكتب المصرية كثيراً عن فهارس

(١) W. Ahlwardt, Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königl. Uschen Bibliothek zu Berlin; Bd. 1-10, Berlin, 1887-1899.

- (٢) أظفر فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في خزنة العامة برباط للفق (الحرب الأولى) ١٩٠٤ .
 (٣) نزلة الفهارس : ١ - فهرس مكتبة المدينة ، استانبول ١٨٣٠ . ٢ - فهرس مكتبة إياصوليا ، استانبول ١٨٣٠ . ٣ - فهرس مكتبة بايزيد ، استانبول ١٨٣٠ . ٤ - فهرس مكتبة ماظت الأندى ، استانبول ١٨٣٠ . ٥ - فهرس مكتبة يحيى أفندي ، استانبول ١٨٣١ . ٦ - فهرس مكتبة لاهل ، استانبول ١٨٣٠ . ٧ - فهرس مكتبة راعب باشا ، استانبول ١٨٣١ . ٨ - فهرس مكتبة حاسي سليم آغا ، استانبول ١٨٣١ . ٩ - فهرس المكتبة السلطانية ، استانبول ١٨٣١ . ١٠ - فهرس مكتبة داماد زاده قاضي حكيم مراد ، استانبول ١٨٣١ . ١١ - فهرس مكتبة قوشق علي باشا ، استانبول ١٨٣١ . ١٢ - فهرس المكتبة السلطانية ، استانبول ١٨٣١ . ١٣ - فهرس مكتبة مدرسة مرغل ، استانبول ١٨٣١ . ١٤ - مكتبة داماد إبراهيم باشا ، استانبول ١٨٣٢ .
 وهناك عدد من الفهارس لا يعرف تاريخ طبعها منها مكتبة أسند أفندي ، ومكتبة بشير آغا ، ومكتبة جامع الفلاح ، ومكتبة كوبرلي زاده عبد الباقي ، ومكتبة طوبقو ، ومكتبة لرة بطي ، ومكتبة قوشقانة ، ومكتبة لهرس الله .
 (٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ج ١ ويشتمل على المصاحف والقرآن والحديث والمنطق والفلسفة والفقه والتفسير والفرائض ، القاهرة ١٩٢٤ م (١٩٤٢) . ج ٢ ويشتمل على علوم اللغة العربية والصرف والنحو والملاحة والفروض والقوانين القاهرة ١٩٢٦ م (١٩٤٥) . ج ٣ ويشتمل على : القسم الأول من فهرس آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩٢٧ م (١٩٤٥) . ج ٤ ويشتمل على : القسم الثاني من فهرس آداب اللغة العربية ، الروايات والمقصص ، القاهرة ١٩٢٩ م (١٩٤٨) . ج ٥ فهرس الفايغ ، القاهرة ١٩٣٠ م (١٩٤٨) . ج ٦ ويشتمل على فهارس الآثار ما بقراط والأكليمنس والخطوط والآراء والمقارنات والقصائد والمعارف العامة ، القاهرة ١٩٣٣ م (١٩٥٢) . ج ٧ ويشتمل على : القسم الثالث من فهرس آداب اللغة العربية من ص ١٠٠٠ القاهرة ١٩٦٣ . وفيه فهرس الكتب الفارسية والملاوية المحفوظة بالكتبخانه الخديوية المصرية ، بجبته ورتبه على إخطى حيدر الدين أفندي من الكتب التركية والقانونية بالكتبخانه ، مصر ١٣٠٦ هـ وفيه فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية سنة ١٣٠٦ هـ . طبعة الأزهر بالقاهرة الأول ١٩٤٥ م (١٩٦٤) . الثاني ١٩٤٦ م (١٩٦٤) . الثالث ١٩٤٦ م (١٩٦٤) . الرابع ١٩٤٨ م (١٩٦٧) . الخامس ١٩٤٩ م (١٩٦٨) . السادس ١٩٤٩ م (١٩٦٨) . السابع ١٩٤٩ م (١٩٦٨) .

الاستانة ، وذلك لأن المخطوطات قد خلطت فيه بالمطبوعات ، وهذا لا يجوز لأن الغرض من فهرست المطبوعات غير الغرض من فهرست المخطوطات ، والمخطوطات هي المهمة لأن الكتاب المطبوع موجود في أماكن كثيرة ، ولا يحتاج إلى تعريف ، وأما الكتاب المخطوط فمحمود ، وهو شيء فردي لا ينوب عنه غيره ، لأنه لو غرض وجيد نسخ لهذا الكتاب فلا نطابق باقي النسخ أبداً ، فيحتاج إلى وصف الكتاب وتحليله بمثابة واستقصاء ، علاوة على كون الفهارس المطبوعة ناقصة ، غير مملوءة بها ، فإن كثيراً من المخطوطات العربية لا سيما في الشرق لم يطبع لها فهارس ، أو طبعت لها فهارس غير كافية ، من ذلك المجموع الكبير الواسع النفيس ، الذي لا نظير له في العالم ، وهو الذي جمعه ورتبه ودونه وطالعه المرحوم أحمد نيمور باشا ، وهذا المجموع من أنفس ذخائر مصر العلمية ، وهو أقوم مجموع يتناكبه إن شاء الله تعالى .

وقد أنشأت جامعة الدول العربية أخيراً معهداً للمخطوطات العربية لتصوير كل ما يمكن الوصول إليه من المخطوطات العربية ، مستخدمة في ذلك طريقة الـ Micro Film القليلة الضخامة ، وقد نشر فهرس المخطوطات المصورة مشتملاً على أسماء المخطوطات العربية التي صورها معهد المخطوطات من مكتبات استامبول ومصر حتى عام ١٩٥١ - القاهرة ، ١٩٥٤ ، وأنشأت له مجلة للبحث في شئون المخطوطات ، والتعريف بها ، والتعريف بالدور التي تحفظ فيها هذه المخطوطات .

- (١) وقد أزدت دار الكتب أهم آثاره بالمخطوطات ، نشرت في الجزء الأول : صطح الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ . ثم كثرت فهرس بالمخطوطات التي اعتنقها الفاروق سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥٤ . القسم الأول ١ - ص ١ - القاهرة ١٩٦١ ، القسم الثاني ٢ - ص ١ - القاهرة ١٩٦٢ ، القسم الثالث ٣ - ص ١ - القاهرة ١٩٦٣ .
- (٢) أعدت هذه المجموعة آل دار الكتب بعد وفاة صاحبها وقد ألفت الفهارس على هذه المجموعة تحت عنوان «نقوش البصرة» غير الجزء الأول في القاهرة ١٩٤٨ ، والثاني في صطح الحديث والحديث ١٩٤٧ ، والثالث في أمم المؤلفين ، القاهرة ١٩٤٨ ، والرابع في الفهارس والأصول ، القاهرة ١٩٥٠ .
- (٣) وقد ضم الجزء الأول من هذه المجموعة فهرس بطون المخطوطات التي وجدت فيه ، والمجموعة في مكتبات لاهورس لها أول في مكتبات غير مصر ولا ص ٣٥٤ حتى ٣٥٩ . بها مجموع لها كثر من المخطوطات العربية عام ١٩٥٤ ص ١٢٢ - ١١٤٨ - ٣٤٢ - ٣٤٣ .

وعمالم يطبع له فهرست من دور الكتب العامة ما يوجد في الحجاز والعراق وإيران ، لأن الكثير من مجاميع المخطوطات العربية عديم القهار من أو قهارها شيئا كاملا .

ولا بد كذلك من سؤال رجال العلم عما يعرفون من نسخ الكتاب المراد نشره ، مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » ، لياقوت الملقب سنة ٦٢٦ هـ . الذي نشره مرجيوت . فإنه عناينا يبدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه ، ثم حصل على باقي الكتاب بسؤال رجال العلم ، فوصل إليه بعضه من بيروت وبعضه من الهند ، ولم تكن واحدة منها مذكورة في أي فهرست^(١) :

وعمالم أقنع من السؤال ، الفحص بالذات مباشرة ، إذ رحل عدة من المستشرقين الألمان إلى الآستانة ، للبحث عن نسخ لبعض الكتب العربية المخطوطة القيمة في السراي السلطانية والخواص .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ، ينبغي أن نقابها ، فإذا كانت كثيرة جدا لا يمكننا مراجعتها كلها ، فنضطر إلى اختيار أهمها وأقصاها ، ونستعين في ذلك بما قلناه في الباب الأول . وبما أن قيمة النسخ لا تعرف إلا من تناسب النسخ ، وناسبها لا يعرف إلا من النص ، يلزمنا تقدير قيمة النسخة إلى مقابلتها ، وكنا نريد أن نستخدم التقدير في اختيار أي النسخ يجب مقابلتها ، إلا أنه يمكننا أن نكتفي لتقدير قيمة النسخة بفرع قطع مختاره منها ، ومقابلتها على باقي النسخ . فتدركنا من تعيين قيمة النسخ ، فنختار أولا دليجة الكتاب ، وأول الكتاب قسمه ، وخاتمه ، ثم ما وجدنا فيه من اصطلاحات مهمة قبالنا من النسخ . وأحيانا يكتفي أول الكتاب بفرع ذلك : كتاب « المسائل في الطب » لحنين بن إسحق ، فنجد أوله في أكثر النسخ :

(١) لياقوت بن جلال الدين الحلي الحلي ، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، المعروف باسم الأديب ، أول طبعة الأديب : القاهرة ، سنة ١٩٠٧ - ١٩١٢ طبعة مرجيوت ، Margoliouth وطبع طبع ثانية ، طبعه في ٢٠ جزءا

إلى كم جزء ينقسم الطب ؟ إلى جزئين : وما هما ؟ النظر والعمل .

إلى كم جزء ينقسم للنظر ؟ إلى ثلاثة أجزاء :

وما هي ؟ النظر في الأمور الطبيعية ومنه يستخرج علم الأمراض ، يزوال تلك

الأمور الطبيعية عن أحوالها . وإلى النظر في الأسباب ، وإلى النظر في الللائل :

ونجد في بعض النسخ كلمة « علم » مكان « النظر » ، و « علم الأمور الطبيعية »

مكان « النظر » دلالة في الأمور الطبيعية ، وزيد فيها بعد هذا السحر ، ثم الخارج عن

الطبيح مكان الأمراض :

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة لأكتاب ، ينبغي أن نقابلها . وقد عرف

العرب المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية ، واعتبروها شيئاً أساسياً في أدب الترجمة

في القرون الثالث للهجرة . ومع ذلك فإن أول استدامها يرجع إلى عصر النبي ،

فنحن نعترف أن النبي كان يقابل سور القرآن ، التي نزل بها الوحي على جبريل ،

مرة كل عام طوال حياته ، وأنه قابل القرآن على جبريل مرتين في عامه الأخير^(١) .

ونحن نرى في تقاليد المدرسة اليونانية — السريانية ، أمثلة كافية للتوفيق على طريقة مقابلة

المخطوطات . فقد كان معروفاً عند هذه المدرسة ، أن مقابلة المخطوطات المخططة لكتاب ما ،

هي الوسيلة الوحيدة لإقامة نص موثوق به . وكان الفرض من استعارة الكتب بين علماء السريان

هو قراءتها ونسخها ومقابلتها . وهذا واضح من المصيفة السريانية القديمة لعبارة اللغات

المرجوة إلى من لا يبدلون ما استعاروه من الكتب^(٢) . وقد ذكر الحافظ تيموتاموس — وكان

(١) السرياني « الاتقان » ١٦١ : « يجب أن نقابل القرآن في كتابه في كتابه » (المترجم ١٦١) .

انظر أيضاً Jeffry, Materials for the History of the Qur'an 4. cf. Leiden, 1937

وكذلك Noldeke-Schmally, Geschichte des Qurāns I. 52. وكذلك الاتقان ص ١٦١

تتلمذ من « كتاب المصاحف » لابن أخته

(٢) أنظر فهرس Wright لمخطوطات السريانية المكتبة البريطانية 1.339; 441a; 70f., etc

عالماً جيداً للكاتب ، عاش في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة (الثامن الميلادي) - في أحد خطابات ، أنه قابل نسخته بلزم من كتاب جريجور النصيصي ، على نسخة أخرى كان قد استعارها من ذلك الشخص الذي يرأسه ^(١٢) :

وكانت المدرسة اليونانية السريانية تترك تماماً فائدة مقابلة المخطوطات ، ونحن نعرف أن حيناً قد استخدم قواعد المقابلة في عمله ، ولكنها لم تكن من ابتداعه شخصياً ، وهو حينها سماها « حادثه شخصياً » ^(١٣) كان يعني أنه التزم تطبيق قواعد ما أكثر مما التزمها من سبقوه . ويظهرنا حين من الطريقة التي كان يستخدمها في المقابلة ، عند حديثه عن الترجمة السريانية لكتاب من كتب جالينوس بقوله « ولنا كنت شاكاً في العشرين أو أكبر قليلاً » ترجمت هذا الكتاب لطبيب في جند سبازور : « استخدمت مخطوطاً يونانياً كان يشتمل على كثير من الأخطاء . لما بلغت سن الأربعين ، سألتني للجلدي حينئذ أن أصبح جلد الترجمة ، لأنني في ذلك السن كنت قد حصلت على عدد من المخطوطات اليونانية لنفس الكتاب ، فقابلت هذه المخطوطات ، وخرجت بنص يوناني صحيح . وعندئذ قابلت المخطوط السرياني ، الذي كان ابن شاكدا قد ترجمه ترجمة ركيكة ، هذا النص الصحيح ، وأصلحته بمساعدته . وهذه هي الطريقة العادية التي اتبناها في جميع ترجماتي . وكذلك أعاد حينئذ مفسرون هذا الكلام عند حديثه على ترجمة كتاب *Methodos thesaurou* لجالينوس ^(١٤) . وكان حينئذ معنياً بمقابلة لتطبيقه في أدب الترجمة ، ولم يكن المقاييس التي استخدمها ما ينافرنا أو يفرقها في الأدب العربي المتأخر .

(١) *Timothei Patriarchae I Epistulae*, ed. by O. Braun, 126 transl. 88, 109 (١72); 120 (80); 129 (86), etc. (Paris 1914-15).

اقرأ أيضاً *CSCO Scriptores Syr.*, Ser. II., vol. 67.

(٢) "الرسالة" لخمين ص ٣ .

(٣) كتاب جالينوس ، *peri algosoun tois thlasyopetous*

(٤) "الرسالة" لخمين ص ٣ (٥) "الرسالة" لخمين ص ٢٠ .

وكانت العلوم الدينية تعتبر مقابلة المخطوط شيئاً أساسياً . ومع ذلك فقد كان مؤلفوا الكتب الأساسية للدراسات الدينية الإسلامية أمثال اليوناني يعقوب بن مقابلة المخطوط وسيلة لمقابلة قراءة النصوص المختلفة أكثر من كونها خطوة ابتدائية لوضع نص صحيح . وعلى العموم فقد كانت المقابلة في المصور الإسلامية الأولى ، عبارة عن مقولة دقيقة لنفسة يعينها مع المخطوط الذي انتسخت منه هذه النسخة ، أو مع مخطوط آخر لنفس الكتاب . وكانوا يعدون أفضل المقابلات هي التي تسم بمقولة علم ، فقد نسخ الحسن ابن محمد بن مخلون (المتوفى سنة ١٢١١ م) بخطه الجميل كثيراً من الكتب المهمة في الحديث ، وقابلها مقابلة دقيقة على الشيوخ . وكان من الطرق المأثورة في ذلك الحين قراءة نسخة من كتاب معين على الشيخ في الدرس ، وكانت نصوص الكتاب تصلح تبعاً لإرشادات الشيخ ، ولكن هذه العملية قد فصحت الباب لجميع أنواع النصويات الارتجالية .

المقابلة :

وبعد اختيار النسخ التي يراد مقابلتها ننقل إلى كيفية المقابلة فنقول : إن المقابلة الآن أسهل منها في العصر السابق ، لأن الناشر قد بدأ كان يضطر إلى السفر إلى البلدان شتى ، أو يطلب إلى أحد مقابليها بدلاً عنه ، وليس هذا أمراً سهلاً ، ومع ذلك فلا يعتمد الناشر إلا على ما شاهدته بعينه رأسه . وفي وقتنا سهل ذلك بالصورة الشمسية التي تقوم مقام الأصل ، إلا أن الآلات الخاصة بتصوير المخطوطات لا توجد في كل مكان ، وأنصار الصور الحالية جداً ، وقد ابتكرت لتجريب فكرة تصوير المخطوطات بطريقة Micro Film ، وهي طريقة لا تتكلف كثيراً ، ويجب هذه الطريقة أنه لا يمكن قراءة النظم بالعين المجردة ، بل لابد من الاستعانة بجهاز للقراءة ، يقوم بتكبير الصورة بالقوة الذي يمكن منه قراءتها . وبما يعتبر قوة نسخة في ذلك ، أن دول الكتب البروسية في برلين تكلف موظفيها بتصوير المخطوطات والمطبوعات ولا تطلب أكثر من ثقلها فقط ، وكان ثمن الورقة قبل

هو بوسعر الجنيه أقل من قرشين ، ويمكن تصوير صفحتين متقابلتين في المرة الواحدة إن لم يكن الكتاب طويلاً^(١).

والصور الشمسية العادية قصور من جهة أنه في النسخ غير الواضحة ، لا يظهر في الصورة كل ما هو في الأصل ، وفي السنين الأخيرة اكتشفت طرق لتصوير النسخ غير الواضحة من الطروس ، وهي الرقوق أو الملوذ التي كتبت عليها مرة ثانية ، بهذا أن عمت الكتابة الأولى ، وأكثر هذه الطرق باستعمال الأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء وتصوير الصفحة الواحدة مرتين ، وتطبيق الصورتين على بعضهما ، فيمكن بذلك الطريقة إظهار مالا يظهر في الأصل ، إلا أن هذه الصور غالية الثمن ، وعيبتها أنها تؤذي النظر ، والمقابلة نوعان : مشافهة ، ومماينة . والطريقة الأولى مألوقة في الشرق ، وهي أن يقرأ الواحد في النسخة الواحدة ، على آخر يقابل في نسخة أخرى . والمماينة مألوقة في الغرب ، وهي أن يقرأ الواحد الواحد قطعة من النسخة الواحدة ويحفظها ، ثم يقرأها في النسخة الثانية ، وكل من هاتين الطريقتين تتفوق على الأخرى من جهة : أما المشافهة فتم بسرعة وتحول دون إسقاط كلمات . وأما المماينة فهي أكثر تدقيقاً من المشافهة وبخصوصاً في الكتب العربية لأن القارئ يصوب حال مضطرب إلى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروي أو غير مروي . وإن أمكننا أن نجمع كل النسخ أو صورها الشمسية في موضع واحد استطعنا أن نقابل على أسهل طريق وأسرع ، وذلك إننا نختار أحسن النسخ وأوثقها كأساس للمقابلة ، ثم نقابل صفحة أو فصلاً في كل النسخ ، ثم نصل إلى الصفحة التالية أو الفصل التالي . ومنفعة هذه الطريقة أننا بعد أن عاينا الصفحة في النسخة الأولى نحفظ ما في الصفحة التي راجعناها ، ولو قابلنا الكتاب كله في الأولى وتوجهنا إلى الثانية ، كنا عند اختتامه نسينا ما به من المشاكل :

(١) ابتكرت في مصر الأخيرة تصوير الكتب طريقة جديدة بالـ *Copyflo* ويتكلف المتر الواحد منها من عشرة لثلاثمائة ليرة .

ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدور إلى الفسافات، وليكن الأصل الذي اختارناه أساساً للمقابلة، إما بصورة شمسية، وإما نسخة عن الأصل قوبلت بمقابلة مضبوطة، والأول أقوم لأن الاستفصاح لا يحتاج أن يحدث فيه أغلاط، والمقابلة نادر جداً ما يجدي. ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التي اتخذت أساساً للمقابلة، وإما على أوراق ودقات خاصة بهذا الغرض، وهذا هو الأفضل، ويجب أن نميز أيجول دون الأخطاء بينها، ونكتب قراءات كل نسخة بلون خاص بها أحمر لو أنقصر؛ وهذا هو الأولى. وإن لم يمكننا هذا أشرنا إلى كل نسخة برمز لها، كما تفعل عند طبع الكتاب، واختيار الرمز يحتاج إلى تفكير، والمعتاد استخدام حروف المعجم، وفصورهما أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ قد يظن أنها بما يقرأ في أصل النسخة، فالألف إذا استعملت رمزاً يوضع عليها مدقة (آ)، وتجنب الحروف الباعثة إلى الخطأ كالواو والهاء، ولو كانت حروف الناج الجديدة مستعملة وموجودة في كل المطابع، وكانت صورتها أبسط من شكلها الحالي لكانت جليزة بالأهم :

وإذا كانت النسخ قليلة، اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم، فسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قلمها، لكان ذلك أحسن، فمرز للنسخة القديمة بالرمز (أ) وعلى عليها في القلم بالرمز (ب). الخ. ولحياتنا لأن حروف المعجم بالحاجة، فنضيف إليها لأرقام فنقول (أ)، (ب)، (ج) وهكذا. وإن كان عدد النسخ كبيراً، احتجنا إلى نظام في تسمية الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، لو دار الكتب التي تحتفظ فيها النسخة، وإن حفظت أكثر من نسخة واحدة في مدينة واحدة كالقاهرة مثلاً، وجب أن نشير إلى أقدمها بالحرف (ق)، وإلى التالية بالحرف (ك)، فإن لم يكف ذلك نربط اثنين من الحروف بهما بعض، ونشير إلى أقدمها بالرمز (قا)،

(١) خاتمت حروف النسخ من الاتصال عند أطرافها .

والى التالية بالرمز (قب) ثم قح وهكذا ، أو نشير بالحرف الثاني إلى قول حرف من حروف المكان الذى نخط فيه النسخة فنشير بالرمز (قد) إلى نسخة دار الكتب . و(قت) إلى نسخة تيمور باشا . و(قا) إلى نسخة الأثر الشريف . وهذا الموضوع وكثير مما سبكر يحتاج إلى ملاحظة ، وهى أنه لا يمكن حتى الآن مماثلة ما يطبع في الشرق من النشرات للكتب العربية ، مماثلة تامة بما يطبع في الغرب ، فلك لسبون :

الأول أن القراء لم يتأدوا ذلك في الشرق ، لأننا في نشر الكتب القديمة الأوربية ، نقصد إلى النفاذ القصرى من الإيجاز ، فستفى عن الكلام ونكتي بالرموز ، ونجد فيها كل حاجتنا ، فلا نضع نقطة ولا قوساً إلا وكل منهما فائدة لا يستغنى عنها . ونفترق بين أنواع الخط ، فنكتب صغيراً مرة وكبيراً أخرى ، ونكتب سميكاً مرة ورقيقاً أخرى ، ونكتب مائل مرة ومستقيماً أخرى ، ونخصص كلاماً من ذلك بمعنى ، النكتى للدلالة عليه بهذه القوسية ، ولا نستخدم لذلك كلاماً ، ولهذا الطريقة فائدة كبيرة ، وهى أنها تسع التعبير عن معانى كثيرة في مكان ضيق ، فإذا أردنا أن نعرف حالة رواية في موضع ما تكفيها نظرة واحدة ، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى تمرن القارئ ، وتعوده على احتيا الشقوق الجزئية ، التى لا يعرفها غير المتعمرن .

والسبب الثانى ، أنه لا بد من بعض الفرق بين الكتب المطبوعة في الشرق وكتب الغرب . وهو أن المطابع الشرقية ليست مستعدة تماماً لطبع مثل هذه الرموز ، وكل ما تستطيع المطابع الغربية في الوقت الحاضر ، هو الكتابة بنوعين من الحروف : الحروف العادية ، والحروف السوداء . ونخط العربى نفسه لا يفسح للتمييز بينها بفقار ما يتسع له الخط اللاتينى ، وعلى الرغم من أن للمطابع الشرقية لمحتوى على القليل من هذه الرموز ، إلا أنها ليست متدربة على استعمالها ، والمطابع الأوربية متعوده على مزج الحروف الخطقة ، وإن كانت تلك هنا أكثر من تلك في غرب الحروف ؛

ولمؤنن السجين عزمث على طبع كتاب بالطريقتين بدل اختراع وموز لاتفاق
التسخين، وذلك أننى لو كنت اخترعت رمزاً لاتفاق التسخين، لوجب أن يتميز
جداً عن الرمزين اللذين لكل واحد من التسخين، لتلا يظن قارئ أن هذا الرمز يدل
على نسخة ثانية، وكان هذا يلزم على استعمال خط غير مستعمل فى التسخين.

والآن نعود إلى المقابلة فنقول : إنه لا يستطيع اختيار ما تختلف فيه النسخ، وأن
اختيار ما هو جدير بأن يطبع يحتاج إلى مهارة وذكاء وفهم، فأول ما يجوز صرف النظر
عنه اختلاف الإملاء، ثم الأغلط البسيطة الظاهرة التى لا شك فى إصلاحها، وإن
كانت النسخ كثيرة فجاز ترك كل ما يقتصر الاختلاف فيه على القصور العبارة ولا يجوز
ذلك إلى المعنى، وعلى كل حال يجب أن نضع لاختيار النسخ قاعدة تبينها بدقة وتبينها
فى أول الكتاب، ومما لا يجوز تركه فى مقابلة النسخ القديمة أو النادرة، أن نلاحظ
اختلاف الأبدى التى كتبت النسخة، وما يوجد على هامشها من التصحيحات والقراءات
من النسخ الأخرى، لنبين أن نميز بين ذلك كله، ونشير إلى ما صححه كاتب النسخة
فى المتن نفسه، ونشير إلى ما صححه الناسخ فى الهامش بمرز آخر، وإلى ما صححه
غيره بمرز ثالث، وإلى القراءات المختلفة بمرز خاصة بها، ونشتق هذه الرموز
كلها من لفظ «نسخه» فتتخذ «ن» و«ز» للنسخة و«ه» و«م» و«أ» الهامش، فإذا استخلص
الرموز فى ذلك أشرنا إلى كل شيء بالكلام الصريح، وإن كانت للنسخة كتبها غير
واحد من الناسخ رمزاً إلى كل بمرز خاص، فنرمز إلى الناسخ الأول بالرمز «أ» :
وإلى الناسخ الثانى بالرمز «ب» وهكذا، وقد يكتفى ذكر ما كتبه كل فى مقدمة الكتاب .
وإذا قعدنا قراءة مخالف للنسخة التى اتخذناها أساساً للمقابلة نشير إلى ذلك بطريقتين :
الأولى : أن نضع إشارة فى المتن ونميلها على الهامش أو فى دفتر القراءات، ونذكر
القراءة، ونستعمل لهذه الإشارة نجمة أو دائرة أو زاوية أو غير ذلك، وإذا كانت

نسخة تخالف الأخرى مخالفة تامة ، حتى أنها كالحراجة قائمة بنفسها ، لم نذكر من القراءات الموجودة فيها ، إلا ما يبيننا على تصحيح النسخ الأخرى ، واتخذناها موضوع بحث مفصل . وما هو جدير بالانفاتح إليه ، أن نذكر في دفتر القراءات ، أول كل صفحة في كل نسخة من النسخ التي نتحدث عنها للمقارنة ، فذلك يمكننا من مراجعة كل موقع من الكتاب في كل النسخ عند الحاجة .

والمقابلة عمل متعب يحتاج إلى الانتباه والعتابة . واجتناب كل الخطأ صعب جداً ، لأننا إذا عرفنا الكتاب ومملوؤه ، وحفظنا بعض عباراته ، خلتنا ذلك على تصور ما هو مكتوب في النسخة ، ولا نرى الاختلافات إذا كان الفرق بينها يسيراً ، وهذا نفس ما يقع عند تصحيح البروفات ، فنحن نعرف الصحيح فلا نرى الخطأ ، وهذا مروف في علم النفس ، ولذا يبقى أن نعيد على كل مقابلة مرتين ، وإذا كان النص عظيم الشأن نكرر المقابلة مراراً . ولما لوف أن تكون المقابلة مرتين ، مرة قبل قد النص وتصحيحه ، ومرة عند الطبع . ومقابلة النسخ هي آ خر جمع الرواية الأولية ، ويلها جمع الرواية الثانوية ، فان كانت طقيفة علقناها على الأولى ، وإلا أفردناها دفتر .

والعمل الثاني هو ترتيبها حسب القواعد السابقة ، فنستخرج تناسب النسخ ، وإن لم تنجح قسمناها إلى كتل ، ثم نعين قبيلة كل كتلة ، ونوصل بذلك إلى تعيين ما هو أحدر أن يكون أصلاً ثم نقسم إلى نفس ذلك النص وإصلاحه بالدلائل لبقااملة كما فصلنا ذلك من قبل ، ونذكر كل ما نحصل عليه وقت القراءة في المرامش أو في دفتر القراءات ، ونميز بين ما هو مروي وبين ما ضمتاه ، وعلق على الأماكن المشكلة ، بالتعليقات المؤدية إلى حل المشكلة ، وبعد ذلك نقسم إلى تهذيب النص النهائي ، فنختار من بين قبائل النسخ القبيلة والكتلة التي هي أقرب إلى النص الأصل ، ونختار من نسخها الكلمة أقرب النسخ إلى الأصل ، ولتأخذ هذه النسخة أساساً لتهذيب

النص، ولا نعيد عنها إلا إذا تبين لنا من الترتيب أن الموجود في نسخ أخرى أصح مما هو فيها، فإن لم نتمكن من التمسك في تصحيح النص أصله بالمدى والتعظيم،

ولا نأخذ نسخة واحدة أساساً تهذيب النص سبباً، وهو أننا لا نتوصل إلى الفصل بين الاختلافات للنسخ، إلا بالدلائل الظاهرة، فبقى أما كن في النص يجوز فيها قراءتان، ليس لإحدهما فضل على الأخرى، فنحتاج إلى أسوة وأساس لنبني عليه فتتخذ نسخة واحدة أساساً لتهذيب النص. وإن لم نفعل ذلك تعرضنا لخطر مزج الروايات المختلفة وتلفيقها وإحداث نص لم يكن أبداً. وإن قال قائل: إنما نخرج الروايات بالاستمالة بعدة نسخ، قلنا إن إظهار الرواية التي تضع صحتها ليست مزجاً، لأنه إن كانت القراءة صحيحة، فمن الواجب أن تكون وجدت أولاً في كل الروايات. وأيضاً صحة النص أهم من مزج الروايات، فالوظيفة العليا للناسخ، تصحيح النص واجتذاب مزج الروايات، وأحياناً نضطر إلى تثبيت نص اختياري نأخذ قراءته من النسخ المختلفة، ولا تؤثر إحداها على الأخرى، وذلك إن لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات مزوجة في النسخة نفسها كما ذكرنا. وبعد تهذيب النص: نحضر الأصل الذي يطبع عليه الكتاب، فنستعمل صورة شمسية للنسخة التي اتخذناها أساساً، لأن النسخ قد ينشأ عنه بعض الأخطاء، ولا نفر في الصورة الشمسية إلا بعض اعتبارات أهمها الإملاء.

الإملاء العربي :

لم يبحث الإملاء العربي ولا تاريخه بحثاً كافياً حتى الآن إلا رسم القرآن الكريم، ولوقصد أحد إلى ذلك، لم يجر أن يكتب بما يجده في الكتب « كأوب الكتاب »^(١) لا بين قتيبة، « والألفاظ الكتابية »^(٢) لابن درستويه، « وصحيح الأعشى »^(٣) لفلقشسي، بل كان

(١) « أدب الكتاب » لابن عديم، طبع عدة مرات في مصر.

(٢) « كتاب الكتاب » لابن درستويه، طبع في باريس سنة ١٩٢١.

(٣) « صحيح الأعشى » لفلقشسي، طبع في الأجزاء الثلاثة الأولى بالترجمة في القاهرة، وطبع الكتاب كله في ١١ جزء في دار الكتب المصرية ١٩١٤ - ١٩١٩ وأعيد طبعه.

ينبغي عليه أن يطالع كتباً خطية من كتابة من يوثق بهم في عصور غلظة ، فان إملاء هذه الكتب الخطية القديمة بخالف القواعد الموضوعة في الكتب ، في أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة ، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء ، وكثر الاختلاف في إملاء الميم ، فلا يكاد يوجد في الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادراً . والذين اتفوا في الإملاء من القدماء أمثال ابن خنبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد قل كل واحد من أصحاب الكتب أكثره من سبقه ، ولم يحل في اعتباره أن العادة والاصطلاح يتغيران بمرور الزمن . ولهذا الأسباب لا يجوز أن نطبق قواعد الكتب في الإملاء على النصوص القديمة : ولوعرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذي استعمله مؤلف النص الذي نشره ، وجب علينا أن نراعي ذلك ونحافظ عليه ، ولذا يجب أن تقع إملاء النسخة الأصلية ، وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتاً ، وكتب فيها كل روع من الأصوات على نطق بيت ، في كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب . وإن كان الكاتب تردد بين إملاءين ، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات ، وجب أن نختار نحن إملاء لا نقاً بالكتاب ، من بين النسخ أو ما نعرف يقيناً أن المؤلف استعمله .

والإملاء وإن كانت له منزلة ولم يكن عدم الشأن في تاريخ اللغة ، شأنه في نشر الكتب دون شأن النص نفسه ، فلا حاجة إلى نقل الجهود فيه .

وهناك فرق بين طبع الكتب العربية في أوروبا وطبعها في الشرق ، فان جامع الحروف في أوروبا ، لا يفهم شيئاً من النص العربي ، بل يرتب الكلمات حرفاً حرفاً ، ويقع الإملاء المستعمل في النص بدون فهم ، فيجوز لذلك أن يختار الناشر طريقة الإملاء اللائق بالكتاب . والرتب العربي يفهم ما يرتبه ، فهو متعدد على الإملاء المستعمل الآن ،

فيصعب عليه اتباع إملاء غير المألوف ، وهو يظن غير المستعمل خطأ ، فيسوخ لنفسه أن يترك إملاء النسخ الخطية ويقع الإملاء العسرى .

ومن وسائل الإملاء الجزئية ، إملاء أسماء الأعلام الأجنبية ، من أهلام الأشخاص والأماكن : فالتأثر فيها التحريف والتصحيف كثيراً ، فلا بد أن يجمع الناشر لكل علم ، كل الإطلاعات التي تقع في المواضيع المختلفة بكل النسخ المعتمدة ، ويذكرها كلها في موضع واحد . والموضع الأولي بذلك هو الذي يرد فيه هذا العلم لأول مرة ، ثم يختار الناشر منها ما يجتن أن المؤلف كتبه ، ويكتب هو العلم هكذا في كل الكتاب . ونستفي من ذلك ما كثرة فيه التردد بين إملاءين أو أكثر ، مثل ابقرات وبقراط - أوسطاطاليس وأرستطاطاليس ، فمن المرجح إذن في هذه الحالات ، أن أصحاب الكتب القديمة أنفسهم تردوا في مثل هذا الموضع بين صور مختلفة للعلم الواحد ، فيجوز أن تتبع نحن النسخة الأصلية في كل موضع يرد فيه العلم ، ونتردد نحن أيضاً في كتابة العلم بين إملاءين .

الترقيم :

ويلج مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أي استعمال العلامات لفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفرقة بين الفصول الطويلة والقصيرة والشرح . فلا شك أننا عند تلخيص الكتاب ، نحاجل على كل هذا ونكامل الناقص في المواضيع الموزعة . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء ، وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال التقطع غيرها في الكتب القديمة ، ولا يرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون متعة إلا في بعض المواضيع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ ، إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت كثيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ، لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها .

والنثر لا بد من طبعه على الترتيب الوارد في الأصل. أما الشعر فلا بد من طبع كل بيت في سطر. وفي المصحح نضع نقطة بعد كل عطفية.

وما هو أكثر تسهلاً لفهمهم من الترقيم، تنقسم النص إلى فصول ليست طويلة، فيبدأ كل فصل بمبدأ جديد. وكذلك التنبيه إلى المواد التي يبحث فيها الكتاب، إما بكلامه أو على ذلك في الهامش الختامي، أو في أعلام الصفحة، أو يوضع خط فوقها يدل على النص دلالة واضحة، لأن وضع الخط تحت الكلمة لا يجوز في الكتب القديمة، ولا أرى فيه فائدة في الكتب الحديثة.

وما يجوز زيادته في النص نفسه القوسان، وفي استعمالنا نظراً لعدم اصطلاح في نشر الكتب اليونانية على استعمال ثلاثة أنواع من الأقواس وهي [] و < > و ()

ويحصر بين القوسين [] ما يكون مذكوراً في النسخ وليس من أصل الكتاب، بل زيادة بعض المتأخرين من القراء، ويجوز أن نسط ذلك من النص ولا نذكره إلا في الهامش.

ويحصر بين القوسين < > ما يفقد في النسخ ونحن أنه كان موجوداً في أصل الكتاب، ونجد هذه التكرارات في كثير من طبعات الكتب العربية في النص، دون علامة دلالة على أنها لا توجد في النسخ، وإن كان ذلك مذكوراً في الهامش وهذا لا يجوز، لأن أكثر القراء لا يراجعون الملاحظات المطبوعة في الهامش، بل يقرأون للنقطة، فيحملهم وجود هذه الكلمات في المتن على الظن بأنها من أصل النسخ، ولا يشكون في عزوها إلى مؤلف الكتاب. والمطابع الشرقية لم تعود على استعمال هذا الجنس من الأقواس.

وأما المسائلان () فليس لها معنى مصطلح عليه في نشر الكتب، فيجوز أن يحصر بينهما ما يأتي به صاحب النص من الآيات القرآنية. ويجوز أن يحصر بينهما ما يزيده هو نفسه على النص للإيضاح أو الشرح، مع أن الشرح والإيضاح لا لزوم لوضعهما في النص، ونسأل من ذلك بعض الزيادات البسيطة مثل أعداد السور والآيات التي تزيدها مع الآيات القرآنية التي يأتي بها المؤلف.

وما يحتاج إلى العلامات كاحتياج التكرارات إليها، التخصيصات التي يغير بها الناشر ما يكون مروباً في النسخ، فيبغى أن يحذر القارئ أن ذلك مروي، والمعناد في هذا النجسة . وهي تكنى لكي تكون علامة للتكرارات أيضاً إذا وضعتا في أولها وآخرها . ولا يحتاج إلى تسليم ما هو ثابت لاشك في صحته .

ومن الناشرين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى المواضع غير المفهومة ، التي يخاف أن يكون النص فيها مضطرباً ، ولم ينبجج الناشر في إصلاحها ، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشككة وآخرها .

وإذا تخمنا أن هذه كلمات سقطت ولم نفهم ما هي ولم نتجسس في استدراكها لو ضمتنا قطعاً ينقل عددها على عدد الكلمات الناقصة . وكذلك إذا كان شيء من النص قد ضاع من خرق في الكتاب . ومن العلماء من يفرق بينهما وإذا وجدنا في الأصل يائضاً تركنا في الطبع يائضاً مطهراً ونهتينا عليه بملاحظة في الحاشية .

الأرجاع :

والآن لم تبق إلا مسألة واحدة من مسائل ترتيب النص وهي الأرجاع أعني تعيين الموضع الواحد من الكتاب بحيث يجهل المراجع بسهولة وسرعة فلا بد لمن يريد أن يعين مونه ما في هذا الكتاب من ذكر الجملد والصفحة ، وهذا لا يمكن في أكثر الحالات لأننا إذا لم نفعل شيئاً لتحقيق ذلك الغرض ، استغرق البحث عن كلمة أو علم زمناً طويلاً ، وإذا كانت الصفحة طويلة فلا بد من ذكر عدد السطور ولذلك نضع بجانب السطور أعدادها ، والمساويف وضع ١٠ و ١٥ في بجانب السطور . وهذه الطريقة كافية إلا أن لها قصوراً خطيراً لأنه إذا طبع الكتاب مرة ثانية لا يمكن المراجع أن يجد في الطبعة الجديدة ما لرجع إليه في الطبعة الأولى إلا بعد جهد شديد ، وأمثال ذلك كثيرة ، وأصرف النظر عما أعيد طبعه في الشرق بسرعة عن طبعات أوروبا ، فلا أذكر إلا ما طبع في الشرق عدة مرات ، كالأخاني نرجس في كتب

المستشرقين والمجلات العلمية في الوف من مواضعها إلى أعداد الصفحات والمطووع من الطبعة الأولى ، ولا ينفذ ذلك في الطبعة الثانية مطلقاً . وكذلك « لسان العرب » ، و« خزنة الأدب » ، و« تفسير الطبري » ، و« مدونة مالك بن أنس » . وكان ينبغي عند الطبع أن يشار في الطبعة الجديدة إلى أول كل صفحة من الطبعة القديمة ، ونشاهد مثل ذلك في الكتب اليونانية ، ككتب جالينوس ، وأفلاطون ، وأرسطو ، التي يذكر فيها أول الصفحات من الطبعة المحول عليها ، فتذكر هذه الأعداد في كل ما يطبع جليداً من تلك الكتب . وسهل المراجعة في كتب أرسطو ليس ، لأن طول السطور فيها يقارب طول السطور في الطبعة الأصلية . وفي كتب أفلاطون تسهل المراجعة إذ قسمت كل صفحة إلى خمسة أقسام ، يشار إلى كل قسم منها بحرف من حروف الهجاء الأولى : وقد سلكت هذه الطريقة في نشر كتاب الأسابيع - الذي ينسب إلى جالينوس ، ونسب ترجمته إلى حنين ، ولم يولف الكتاب جالينوس ولا ترجمته حنين - قسمت كل صفحة إلى ستة أقسام ، وأشرت إليها بحروف الهجاء الأولى .

وعما هو أحسن من هذه الطريقة تقسيم الكتاب ، إلى فصول ، من أوله إلى آخره ، على شرط أن تكون الفصول قصيرة ، فيجد فيها المراجع حتى الكلمة الواحدة بسهولة ، وهذه الطريقة سلكها الأستاذ شاعت في نشر عدد من الكتب الشرقية .

هذا ما يخص النشر ، وأما الشعر فثلاثون عد الأبيات ، وتوضع الأعداد على المامش بجانب المتن .

ويوضح في المامش أيضاً اسم من التهمس منه صاحب الكتاب ، وعلى الأنصص إذا كانت القطعة طويلة تمتد إلى أكثر من صفحة واحدة . وهذا غير معتاد في طبع الكتب العربية حتى الآن ، وهو فيها أنفع من غيرها ، لأن جانباً منها عبارة عن الطابع التي كتبها الأئمة المتقدمون . فكتاب « إرشاد الأريب » لياقوت ليس فيه إلا القليل من كلام

(١) O. Bergsträsser, *Paradoxe in der Hippokratia de Septimania Com-*
mentum Ab. Hunaini Q. P. Arabicae Verum, ex codice monacensi
primum editis et germanice vertit Leipzig, 1924.

كتاب الأسابيع لابن أبي حنبل ترجمه حنين بن إسحق الخليل .

ياقوت نفسه، وأكثره مأخوذ من آثار الذين يتكلم هو عن ترجمة حياتهم، لومن كتب تاريخية ألفت عنهم، وذكرت فيها أحوالهم، فن راجع هذا الكتاب لا يمكنه معرفة من هو الذي يقرأ عنه في ذلك الموضع، إلا بعد تصفح الكتاب، فلو كان الناشر طبع في أول قطعة وصفحة جديدة تتجاوز إليها تلك القطعة، اسم من ينقل عنه، كان ذلك تمويلاً مهماً للاقتضاح من الكتاب. ونطبع في الحاشي فوق المتن عنواناً لكل صفحة نذكر فيه اسم المقالة وعددها واسم الباب وغير ذلك، أو نذكر في عنوان الصفحة على ما فيها من مراد البحث، ويجوز أن قسم ذلك، ونذكر أيضاً أعداد الفصول، أو الآيات المطبوعة في تلك الصفحة كما فعلت في كتاب الأساطير فطبت مثلًا في أعلا صفحة ٢١ 13-15 = 6r. 1/6 b-6V. 1/6 C ١٣ إلى ١٥، وذلك ما يوجد في النسخة في السلس الثاني ١٥ من الصفحة الأولى من الورقة السادسة إلى السلس الثالث، من الصفحة الثانية من الورقة السادسة و هو اختصار recto ومعناها وجه، و r. هي اختصار verso ومعناها ظهر، في كل ورقة.

ويجوز أن قسم كل هذا إلى قسمين، فنذكر مثلاً في أعلا كل صفحة معنى اسم المقالة، وفي أعلا كل صفحة يسمي أعداد الفصول والآيات الخ. ونضع تحت المتن ما يقال له عدة النقد Apparatus criticus، أي كلما يحتاج إليه القارئ لنقد النص، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات، ولا ننقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ، بل نختار منها ما يستحق أن يذكر، ونترك ما لا منفعه فيه لتعليق النص، ولا لتحقين تناسب النسخ، وهذا الاختيار صعب جداً، وترك ما هو جدير بأن يذكر أضر من ترك ما ليس جديراً بأن يذكر، وتزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا، ذلك لأننا إذا حكمنا أن النص الموجود في النسخ غير صحيح، اجتهدنا في تصحيحه، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات، وبمعناها في المتن نفسه

وذكرنا في المباحث ما يقرأ في أصل النسخ، وإذا لم نجعل على القراح نصيبه يصحبه
لا نذكره إلا في اللامش.

ويحسن أن نزيد على عدة التقدي بعد ذلك الاحتجاج على صحة النص أو على عدم
صحته، وعلى تفريق بعض القراءات على بعضها. ولأن الأغلب هو التقليل من ذلك، لأن
القرآن من نشر الكتب هو عرضها كما هي على القراء، وليس البحث والتقصي، فإن كانت
لنا أبحاث مسببة، من بعض الأماكن المشكلة في أصلها في ملحق للكتاب، ولا تلحقها بين
ذكر القراءات. وقد ذكرت عند الكلام عن مقابلة النسخ، أننا في عدة النسخ قصد إلى
الإيجاز التام، ونستعين على ذلك بالرموز، ومنها: وتدل على شيء يزيد في نسخة
عن غيرها، و - يدل على شيء لا يوجد في بعض النسخ ووضعت في المستند.
أو نستعين بالاختصارات، والمألوف منها في الكتب الأوربية: $add = add$
يعني زبدت، و $omit = om$ يعني نسخة أمقت كلمة من النص، و $codex = cod$
يعني نسخة، $codices = codd$ يعني نسخ. وهذه الاختصارات توجد في نشرات بعض
الكتب العربية التي طبعت في أوروبا، ولما في طبع الكتب العربية في الشرق، فالأولى اجتنب
الإيجاز الزائد، لأن الناشرين لم يمتثلوا على الرموز إلى الآن، ولأن القراء لم يتعودوا
لرأية عدة التقدي.

وعلى كل حال يجب وجود ترتيب ونظام ثابت في ذكر القراءات، كما يجب ترتيب
النسخ ترتيباً تبعاً لكل موضع من مواضع الكتاب، وأحسن ترتيب الترتيب على قبائل
النسخ وكتلها، وفي كل قبيلة وكلية على درجة قلم النسخ وقيمتها، ولذلك طرق منها استبقاء
الرواية، أو الاختصار على الخالف المتن، وذلك أننا إما أن نذكر كل النسخ وبينها
التي يقرأ فيها ما وضعناه في المتن، وإما ألا نذكر النسخ التي يقرأ فيها غير ما وضعناه
في المتن، لأوضح ذلك بمثال أورده في كتاب الرد على ابن المقفع، ^(١) «ضربنا القور» فقاما
(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢٠٠ طبع ص ١٠٠ من هذا الكتاب

استوفينا النص كتبنا في الهامش رموز النسخ التي يرجع فيها هذا النص وهي «م. ن. س. ع.» ثم ضرب بالنور «ب» وذكرنا في ذلك النسخ كلها وهي خمسة . والطريقة الثانية هي الاختصار على المخالف فنص ، وفيها نسقط ذكر الرموز ولا نذكر إلا القراءة المخالفة . ويتضح من ذلك أنه إن لم توجد مخالفة للمتن إلا في هذه النسخة ، فالموجود في النسخ عداها هو الموجود في المتن هنا . فالطريقة الثانية أكثر إيجازاً إلا أنها باعثة على الخطأ ، لأن القارئ يضطر لتعلم عدد النسخ إلى حفظ رموزها ، ولا تصلح هذه الطريقة إلا إذا كان عدد النسخ قليلاً . وعند استيفاء الرواية فاما أن نبداً يذكرها من القراءة التي وضعناها في المتن ، وإما أن نبيع ترتيب النسخ ، ولا تراعى ما وضعناه في المتن من القراءات . ولو عزمنا على ترتيب النسخ على الحروف الأبجدية ، فتكون النسخ « ب ، م ، ن ، س ، ع » . ولو اتبعنا هذا الترتيب وجب ذكر القراءة المخالفة للنص أولاً ، ثم تأتي بعدها بقراءة النص ، وفائدة هذه الطريقة أن ترتيب الرموز في الهامش لا يتغير وهو واحد في كل المراجع . وفي الطريقة الأولى يتغير جدهم رمز النسخ التي توجد فيها القراءة الموضوعة في المتن . وعند الاختصار على ما يخالف النص ، نعيد في كل صفحة من الكتاب قبل ذكر ما يتعلق بالرواية ، رموز النسخ التي أخذ منها نص تلك الصفحة ، ولذلك فأننا عند الاتصال بذكر « ضرب بالنور » «ب» . ولكي يعلم القارئ بقية النسخ نضع في أول الهامش كل الرموز « ب ، م ، ن ، س ، ع » ، ونفعل ذلك مراعاة لمن لا يقرأ الكتاب كله من أوله إلى آخره ، بل يبحث فيه عن شيء فلا يعرف كم نسخة استعملت ، وما هي رموزها ، ونستثنى عن ذلك إن كانت النسخ قليلة ويشمل أحدها كل الكتاب . وإذا كنا وضعنا في المتن حذساً وتعميماً ذكرنا في الهامش ذلك وذكرنا بعده قراءات النسخ :

وعما يوضع بين المتن وعدة النقد ، الإرجاعات إلى الكتب التي اقتبس منها المؤلف ، والكتب التي اقتبس أصحابها من المؤلف ، فمن أول القطعة ، وآخرها ، ونشير إلى

عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، وعدد المجلد . والصفحة ، والسطر ، لكي تسهل
المراجعة على من يريد . وإن تعد المؤلف قطعاً كثيرة من كتاب واحد ، يجاز أن نكتفي
بذكر اسمه أو نرمز إليه برمز . وإذا جاء في النص آيات قرآنية متعددة ، فالواجب
أن نذكر عدد السورة والآية في المامش . ولأن تسهيل مطالعة الكتاب ، وإيثار اليقين
على الشبهة ، من أعلا وظائف الناشر لا يطبقها إلى اعتبار صحة المتن . ويصح أن نضع
عدد السورة والآية في النص نفسه بين قوسين إما قبل الآيات أو بعدها ، وذلك أبسط على
المطالع من إلزامه بالتفتيش على العدد تحت المتن . وإن وضعنا الأعداد قبل الآيات
في موضع ، كان الأحسن أن نضعها قبلها في كل المواضع ، لكي يتسق نظام الكتاب ،
فيأت النظام مما يسهل المطالعة ، ولا يتردد فيه عما يغير القارئ . ونشير إلى السورة
بأعدادها أو أسماءها ، والأول هو المؤلف في القرب ، وسهل على من لا يحفظ القرآن
مراجعة المصحف ، والثاني مألوف في الشرق . فيجوز للمامش الأسفل شيئين : بيان
الاعتقالات ، وعدة النقد ، وفي بعض الأحيان نزيد عليهما الحواشي المذكورة في التبع ،
وفي ذلك نظر .

وقد ذكرنا الحواشي إلى هي عبارة عن فراءات غلطية من شخص أخطت من نسخ
أخرى ، فهي من اختلافات الرواية نفسها ، وتذكر بين حلة التمسك ، وتذكر بقية
الحواشي إذا كانت قصيرة بين عدة النقد أيضاً ، أو في مقالة الكتاب ، ونذكر هناك
أو في ملحق الكتاب ما كان بين الحواشي طويلاً . وإن كانت الحواشي كثيرة حتى
إنها كالشرح للمتن ، فنضعها في أسفل كل صفحة تحت عدة النقد ، وغرباً في الشرح ،
ونكتفي في ذلك بما هو جدير بالنشر ، وكثير منها يكون بمثابة مذكرة وليست له قيمة
أدبية : واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا يلائم
من ذلك لأن أكثرها معسوف ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، حتى أن بعضهم

لم يكف بما وجدته من الملاحظات ، بل أمتدتان بكتب النحو والفن والفن ، فجمع كل ما وجدته فيها من نثر الأبيات أو عباراتها . ونسبته الطريقة المعمدة لأنها يمكن القارئ من إدراك الفكر الذي وصل إليه القدماء من تفهم المتن ، إلا أن حجم الكتاب بسبب ذلك يصير كبيراً ويصبح ثمنه غالياً ، والأحسن اختيار ما له قيمة من الملاحظات ، إذ أن تركها بأمرها لا يجوز إلا إذا كانت كلها لا قيمة لها .

وفي بعض النشرات العلمية نجد كل ما خصصناه للماتش من عدة النقد والملاحظات موضوعاً في آخر الكتاب بعد المتن أو في أوله بعد المقدمة ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهلاً عموماً ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ، ويعت القارئ على أن يكتب بقراءة المتن ولا يثنين اختلاف القراءات ، فلا نحمد هذه الطريقة ، إلا أنه يملأ عليها إن كان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع ، وذلك لأن طبع الكتب العربية في أوروبا غال جناً ، فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره .

• • •

نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لخطوطها :

ونورد هنا كلمة عن طبع الكتب بنشر الصور الشمسية إن لم يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة قديمة ، واضحة سهلة الكتابة ، وهذه لا بأس من نشرها إذا لم ينشر الناشر بالصور الشمسية كل ما يحتاج إليه من الملاحظات والتفاسير وغيرها ، كما فعل Von Meik في نشر كتاب « الوزراء » لابن عبدوس الجعفي^(١) . وكذلك إذا كان

١- (١) كتاب الوزراء والكتاب ، تصنيف أبي عبد الله محمد بن عبدوس الجعفي على طبع سابق الأصل خط ومروية من نسخة المخطوط في دار الكتب الوطنية بدمشق ، وهي وحيدة لا يعرف غيرها في بلاد من البلاد ، وقد أضاف إليه المخطوطات وغيرها ، وبين المخطوط على أيدي الأمانة العربية ، في ١٩٢٤ م .
Bibliothèque Arabique Historique und Geographische . ثم أصدره طبعاً (المطبعة لا بالمدينة) ، في سنة ١٩٢٤ م ، بمطبعة المطابع ، بإتمام الإيادي ، على المخطوط ، القاهرة ، ١٩٢٤ م - ١٩٢٨ م .

لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة وهو في غاية الصعوبة ، ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ، ويجتهد في شرحه ، وكانت الحاجة إلى نشره ضرورية . فلا بد من نشر الصور الشمسية ، مكان طبع الكتاب بالحروف ، فهذه هي حالة ديوان الشاعر الأندلسي ابن قزمان ، المتوفى سنة ٥٥٥ هـ . الذي ألف أكثر شعره في لهجة الأندلس العربية الدارجة ، وبعضه بالأندلسية القديمة مكتوبة بالحروف العربية ، فنشر دى جولسبورج De Gunzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة^(١) .

ونشر الصور الشمسية هنا مما يتوب لها هو خير منه عند الضرورة . ومن ذلك نشر الصور الشمسية لما يوجد منه أكثر من نسخة واحدة ، ككتاب « الأنساب » للسماعى الذى نشر مرجليوث Margoliouth صورة شمسية لإحدى نسخه ، وهى مع ذلك ليست أرفعها قيمة^(٢) . وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة ، أنفع من طبع نسخة لا يعنى ناشرها بتصحيحها أو غير أو بدل فيها .

المقدمة

والآن بعد أن أتممت الكلام عن المتن والمواضع ، ننقل إلى الكلام عن المقدمة ، ومما لا بد منه فيها تلميح كل نسخ الكتاب ، ثم ذكر النسخ التى استخدمها الناشر فى نشر الكتاب ، مع الرموز البالغة عليها وتحقق تاسمها ، وتبين القواعد التى اعتمد عليها

(١) محمد بن عبد الملك بن قزمان . *La Diwan d'Ibn Quzmān, texte, traduction, commentaire*, enrichi des considérations historiques, philologiques, littéraires sur les poèmes d'Ibn Quzmān, sa vie, son temps, sa langue et sa métrique, ainsi que d'une étude sur l'Arabe parlé en Espagne au VI^e Si^e de l'Hégire dans ses rapports avec les dialectes Arabes en usage aujourd'hui et avec les idiomes de la Péninsule Iberoïque, par David Gunzburg, fascicule 1, le texte d'après le ms. unique du Musée Asiatique Impérial de St Pétersbourg, Leiden, 1896 .

(٢) أطر D.S. Margoliouth, *The Kitāb Al-'Ansāb of 'Abd Al-Karīm Ibn Muḥammad Al-Sam'ānī, with an introduction*, Leiden, 1912 .

الناشر في اختيار ما ذكره في عدة النسخ. وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة ، لزم وصف النشرة القديمة ، وبيان العلاقة بينهما ، وكل ما يحتاج إليه في تقديمها وتقدير قيمتها .

وأما النسخ فقد يكفي في وصفها الإرجاع إلى فهرس دور الكتب التي تُحفظ فيها ، إن كانت الفهارس مسهبة مدققة . ولا يكفي ذلك في أكثر الحالات ، بل يصف الناشر نفسه النسخ . ويحتاج في وصف النسخ الخطية إلى نظام ثابت ، وأحسنه تقسيم الوصف إلى قسمين :

الأول : وصف مظهر النسخة .

والثاني : وصف مضمونها :

فن وصف مظهر النسخة ذكر عدد الأوراق ، وإذا كانت النسخة عظيمة الشأن ، ذكرنا عدد الكراريس ، وعدد الأوراق التي في كل واحد منها ، وهل يوجد في الأوراق أرقام ؟ وأي نوع من الأرقام ؟ وهل كتبت في أسفل الصفحة أو في أعلاها ؟ فإن كان ترتيب الأوراق أو الكراريس غير صحيح لفتنا النظر إلى ذلك . ونُبع هذه المعلومات بذكر عدد السطور في كل صفحة ، وطول الصفحة وعرضها ، ومساحة السطح المكتوب عليه منها ، وهل الكتابة واضحة أو ممسوحة ؟ ثم تكلم إن كانت النسخة سليمة أو ممزقة ، أو تشمل على تخريم من أكل العث ، وهل هي كاملة أو ناقصة ؟ وهل النقص في أولها ، أو في آخرها ، أو في وسطها ؟ وفي أي مكان من الوسط ؟ ثم نصف الورق والتجليد .

وأما وصف المضمون فيحتوي على اسم الكتاب ومؤلفه ، وأين يذكر اسم الكتاب ، أفي العنوان ؟ أم في المقدمة ؟ وإن ذكر في غير موضع واحد ذكرنا الاختلاف الواقع بينه في المواضع المختلفة ، ونذكر أول الكتاب — بعد قول المؤلف أما بعد — وآخره ، ونبين

موضوعه ، ونسرد أسماء أبوابه مع أعداد الصفحات التي يتسلى كل واحد منها ، ولا يحتاج إلى هذا كله إلا عند وصف الكتاب دون نشره . ونصف على هذه الطريقة كل ما يوجد من الكتب والرسائل شيئاً فشيئاً ، مع ذكر عدد الصفحة التي ينتهي منها وينتهي إليها .

ثم نقول إلى الخط ، نذكر أسلوبه وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ونصف ما نشاهده فيه من الزخرفة ، وأنواع الحواشي وجنبيها ، وهل قولت القصة بغيرها أو بأصلها ؟ ونقول ما كتب باليد القسمة عليها . وما يوجد فيها من السماعات والحوام ، ونقتصر في كل ذلك على ما له قيمة ، ونكتفي في غيره بما له دلالة ، ونذكر في آخر الوصف اسم الكاتب وموضع نسخه الكتاب ، وتاريخ ذلك . وما يذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ منه .

هذا ما يمكن عند وصف المخطوط في القهارس الخاصة به ، ولما يجيء النشر فلا بد من بعض الزيادات في المقدمة : فنبين إهداء النسخة وخصائصها التي تفردها ونحكم حل هي صحيحة أو مطلوبة أو منسوبة . ونقدر قيمتها . هذا ما يحتاج إليه ضرورة في مقدمة الكتاب وإن كان مؤلف الكتاب غير مشهور ، أو مهما في التأليف ، نشرنا ترجمة المؤلف وعددنا مؤلفاته واحتججنا على أنها مزورة أو صحيحة .

وقدم على المقدمة فهرساً مفصلاً لموضوعات الكتاب ، وفهرساً آخر لكل ما يرد فيه من الرموز والاختصارات ، ليسهل على من يريد الرجوع إلى الكتاب معرفة معنى ما يجد فيه من الرموز ، وبعض الناشرين يقدم مختصراً للكتاب يذكر فيه أهم مواضع وأهم أفكاره ، وهذا نافع جداً وخصوصاً إذا كان الكتاب غريب الفهم كالشعر ، ويجوز بالناشر أن يبين قبل أول الكتاب ، أو قبل كل قصيدة من قصائده ، والمختصر المبدأ يتوجب عن الشرح نوعاً ما ، وإن كان المختصر مكتوباً بلغة أجنبية ، فنقول فهم الكتاب والانضاج به لمن لا يعرف العربية جيداً .

الفهارس

ونتج الكتاب بالفهارس العامة وهي أنواع ، وترتيبها صعب ويحتاج إلى عناية زائدة ، لأنها هي التي تفتح السبل إلى محتويات الكتاب . وأولها فهرست الأعلام ، ولا أفرق بين أعلام الأشخاص والأماكن وغيرها ، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهرس الرجال عن النساء عن البلدان عن الأنهار ، ولا أرى في ذلك فائدة إلا إذا دها إليه موضوع الكتاب ، ففي الكتب الجغرافية نستفيد من الفصل بين الجبال والأنهار . وأكثر الأعلام صعوبة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب فلا بد من اختيار شيء واحد من ذلك .

ولترتيب فهارس الأعلام طريقتان :

(الأولى) ترتيب أعلام الأشخاص بحسب الكنى .

(والثانية) ترتيبها بحسب الأسماء .

والثانية هي الأحسن والأولى ، ومع ذلك فلا تضرب صفحاً عن ذكر الكنى كلها في الفهرست ، لأن عدد الأشخاص الذين لا تعرف كناهم قليل ، وقد اشتهر كثير من الناس بكنيته ، ولذلك كثيراً ما يذكر إلا الكنية ، وكذلك الأسماء غيرها مما اشتهر به ناس من الأعلام ، فلو ورد ذكر « ابن جني » مثلاً ، وضعنا أهداء الأماكن التي ذكر فيها في مادة « عتيان » لأن اسمه عتيان ، ثم نقول في مادة « أبي الفتح » ومادة « الموصل » ، ومادة « ابن جني » انظر « عتيان بن جني » .

واختلفوا في موضع الكنى : فالتقدماء كانوا يضعونها إما في آخر الفهرس ، أو في آخر كل اسم ، وقد تركت هذه الطريقة ، وبعضهم يضع كل الكنى تحت مادة « أبو » ، وكل الأبناء تحت مادة « ابن » والمصطلح عليه عند المستشرقين أن لا نعتبر في الترتيب أبو أو ابن أو آل الصريف ، فأبو الفتح في القام ، وابن جني في الجيم . وإن

لم يذكر في الكتاب إلا بعلم واحد اجتهدنا في أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى ، فلا نجمع مثلاً كل الأماكن من الكتاب التي ذكر فيها اسم واحد ، بلون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، ونفرق بين هؤلاء الأجداد بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده . وإن كان الرجل لو الموضع قد ذكر مراراً في الكتاب ، لم نكتف بالأعداد الدالة على الموضع الذي ذكر فيه ، بل نشير بكلمة أو كلمتين عن المناسبة التي أوجبت ذكره في هذه الأماكن ، كما فعل نيرج (Nyberg) عند نشره لكتاب الانتصار ، فقال في كلامه عن عمرو الجاحظ مثلاً : من المعتزلة ١٧ (أي ذكر في صفحة ١٧ أنه كان من المعتزلة) - حكى عن النظام ٥١ ، ٥٢ - بنفسه لشام بن الحكم ١٤١ ، ١٤٢ الخ .

وثانيها فهرست ما سرده المؤلف من الآيات القرآنية وآيات الشعر وهو ثلاثة أقسام :

(الأول) فهرست الآيات القرآنية .

(والثاني) فهرست الآيات .

(والثالث) فهرست لما سوى ذلك .

أما الآيات فقد ذكرناها ، ولست أدرك الآن أن هناك طريقتان لعدد الآيات ، والمشهور عند المفسرين طريقة هوجل (Hugel) المنسوبة للألفي الذي نشر فهرستا للقرآن الكريم سنة ١٨٣٤ م . ونحكم في تعدد الآيات ، وتعديله ليس صحيحاً في بعض الأحيان . وأما الشرق فقد احتفى علماءه من قديم بتعدد الآيات ، وكان لعطاء كل مصر طريق خاص . ومع أن قراءة خصص عن عاصم وهي قراءة كوفية ، قد اشتهرت في بلاد

(١) نعيم القرآن في أحراف القرآن *Arabique concordantiae corani ad Hierarchicam et verborum Radices*, Lipsiae. 1862.

الإسلام دون الغرب ، إلا أن أعداد الآيات كانت قليلة الاستعمال ، لذلك كان أغلب المستشرقين لا يعرفون التعليل الكونى ، وتنسج عن ذلك أن أخطأ بعضهم فى تعداد الآيات ، ولم يزل الأمر كذلك حتى نشر مصحف الحكومة المصرية ، الذى عدت فيه الآيات على التصديد الكونى بدقة تامة ، ولهذا السبب ابتسأ المستشرقون فى استعمالها فى مقالاتهم العلمية .

وأما الآيات فنرتب على الروى ، ثم على ما يختلف فيه أجناس القافية فى الروى الواحد ، وبحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة ، ووزنه ، وأحياناً اسم الشاعر ، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد فى الكلمة الأخيرة . وترتيب الآيات على أولها معلوم : لأن أول البيت عرضى وآخره جوهري ، كما أننا إذا رتبنا الآيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة . وإن رتبنا على أولها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة فى الفهرست كله .

وأما الشعراء أنفسهم فنذكر أسمائهم فى فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء ، أفردنا لأسمائهم فهرساً خاصاً ، وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

ولما قسم الثالث : وهو فهرست ما سرده المؤلف سوى الآيات والآيات : فبته فهرست بأسماء الكتب التى اقتبس منها المؤلف ، ونرتبه على أسماء الكتب ، أو على أسماء المؤلفين . وإن كان ما سرده المؤلف من ذلك قليلاً جاز أن نذكره فى فهرست الأعلام . والكتب المؤلفة فى تراجم العلماء والأدباء تحتاج إلى فهرست لأسماء الكتب التى ذكرت فيها هذه التراجم .

وما قد يفرد له فهرست ، أسماء الذين اقتبسوا من الكتاب ، فنقلوا منه نبذاً من مؤلفاتهم ، وهذا وإن شاع فى نشرات الكتب اليونانية واللاتينية ، فلا أعرف له مثلاً فى العربية .

يلتصق الكلمات التي وردت في الشعر العربي القديم ، وعلى العموم يجوز في فهرست الكلمات الاكتفاء بالغريب .

ومن وضع في هذا الموضوع أسوة حسنة ، المشرق الهولندي دي جويه (de Goeje) ، فإنه عند نشر المجموع الكبير لكيب الجغرافية العربية ، وضع فهرساً للغريب الواردة فيه من المقدمات^(١) ، وكذلك ألحق بطبعة ليدن «تاريخ الطبري» فهرست خاص للمفردات الواردة فيه^(٢) .

وقد ذهب المشرق الإنجليزي ليال (Lyall) الذي نشر كثيراً من الشعر العربي إلى ضد ذلك ، فإنه عندما نشر ديواني عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ، ألحق بهما

M. J. de Goeje, *Bibliotheca Geographorum Arabicorum: Pars Prima*, (١)
Viae Regnorum, Descriptio Ditionis Maslennae, Abu Isḥāq al-Farisi al-Jahhri, Leiden, 1870.

كتاب مسالك المالك لأبي إسحق إبراهيم بن محمد القاسم الأمشقرى المعروف بالكزني . وهو منزل من كتاب صرد الأقاليم لشيوخ أبي زيد أحمد بن سهل الخزاز .

Pars Secunda كتاب المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل ، ليدن : ١٨٧٢ .

Pars Tertia كتاب أسن القاسم في معرفة الأقاليم مع الشيخ الإمام السلام الخراز في شرح أسن القاسم
عبد بن أحمد بن أبي بكر الباقا ، القاسم الخراساني المعروف بالباقا ، ليدن : ١٨٧٧ .

Pars Quarta, Indices, Glossarium, et Addenda et Emendanda: part I-III, Leiden, 1879

Pars Quinta مختصر كتاب البلدان تأليف أبي بكر أحمد بن محمد الطبراني المعروف بلقبه : ليدن ، ١٨٨٠
Pars Septima كتاب الأملق القضية لأبي علي أحمد بن عمرو بن رستم وكتاب البلدان لأحمد بن أبي بطريق بن رافع الكاتب المعروف بالبصري ، ليدن ، ١٨٩١

Pars Octava كتاب الفقيه والاعراف لأبي الحسن علي ابن الحسين بن علي المسعودي ، وهو مؤلف مبدع الأدب ، ليدن ، ١٨٩٣ .

Annales, Abu Dja'far Mohammed ibn Dja'fer As-Sakari (٢)

الكتاب ١- ٦٢ ، ليدن ١٨٧٩-١٨٩٠ ، ١٤٥٠ فهارس ، ليدن ، ١٩٦٤ ، ١٥٠٠ حشد و فهارس
وإضافات وتصويحات مبدعة ليدن ، ١٩٦٥ ، مئة تاريخ الكيمياء العربي بن محمد القزويني ليدن ١١٦٥ .

فهرستاً لما انظر به عبيد من المفردات ، فلم يذكر في القهرست الكلمات المألوقة ، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره . وكذلك فعل كرنكو (P. Krenkow) عند نشره لشعر طفيل بن عوف القنوي ، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي ، وكتاب فيسه جيع ديوان الطرماح بن حكيم بن قنوطاني ، وكل من هذين المذاهبين محمود منيد . والثاني لاقي بالشعر القديم ، والأول لغيره .

ولتسهيل المراجعة في القهراس لطبع في أعلا كل صفحة منها عنواناً دالاً على القهراس تتبع هذه الصفحة .

وترتيب القهراس آخر عمل الناشر ، ثم يظهر الكتاب ويقتضه العلماء ، وسيرى القارئ في هذا التقديم ما لم يكن توصل إلى إتقانه عند النشر . وينتج من كل هذه الانتقادات تصحيحات واستنساخات ، يجمل بالناشر أن يجمعها في مكان واحد يسهل الوصول إليه ، والأولى أن ينشر بها ملحقاً بعد نشر الكتاب بعدة سنوات ، يذكر فيه هذه التصحيحات ، ويقتض منها ما لا يوافق عليه .

(١) *Antar Lyall, the Dams of 'Abd al-'Aziz, of Asad and 'Amir ibn al-Jafar, of 'Amir ibn Sa'ad, edited for the first time from the ms. in the British Museum and Supplied with a translation and notes, Leyden-London 1913.* رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأباري من أبي العباس يحيى ثعلب بن القسوط 677 Or. 677
مقدمة ٦٠ (ب) ووجه رواية ٢٩ (١)

(٢) *F. Krenkow, the Poems of Tufail ibn 'Auf al-Ghassani and al-Fir'as-mah ibn Hisham al-Fir'as, Arabic Text edited and translated, London, 1927.* رواية أبي حاتم السجستاني من الأصمعي قاله الحق بها فهرست لكلمات القهراس ٢٣٦ - ٢٣٩ .

خاتمة

إلى هنا انتهى الباب الثالث والأخير، وكان موضوعه العمل والاصطلاح، ونتم البحث الآن بخاتمة، ونكتفي بملاحظتين:

الأولى: أن كل ما ذكرناه هو كالمحيط بين أطراف متباعدة فلا يجوز تطبيق ما قلناه تماماً بطريقة التقليد، بل يجب أن يوجد معه التفكير المستقل والابتكار، لأن كل عمل فكري له مسلك خاص به، ولا يؤدي إلى الخور عليه إلا شيان:

أحدهما معرفة الطرق التي سلكت في القيام بعمل مثل الذي نريده. وكان الغرض من محاضراتي أن أفيدكم بعض هذه المعرفة.

وثانيهما البحث عما يورثه هذا العمل الفردي نفسه بخلاف غيره.

والملاحظة الثانية: أن ما وضعناه من علم نقد النصوص ونشر الكتب هو مثل غاية الكمال، ولا أحرف واحداً مما نشره المستشرقون من الكتب. فرب فيه الناشر إلى هذا الكمال من كل جهاته، فضلاً عن أن يدركه تماماً، فيض هذا القصور ينتج من تعقيد النفس، وضيق الطبيعة الإنسانية، وحدائق هذا العلم عند المستشرقين، وبعضه ينتج من الاكتفاء بالممكن وترك المستحيل، وذلك لأن مقابلة الفصح المتعددة، وترتيب

التهلوس الواقعة، يستغرق زمناً طويلاً، ولا يكاد يمكن كل ذلك إلا إذا كان الكتاب الذي يقصد إلى نشره قصيراً صغير الحجم . فإن قصد إلى نشر الكتب الكبيرة الحجم بهذه الطريقة الموصوفة، فلا بد من اشتراك غير واحد من العلماء في ذلك العمل، فينشر كل واحد قسماً من الكتاب، كما حدث في نشره تاريخ الطبري، ود طبقات ابن سيدة وغيرهما، ومثل هذا لا يستطاع إلا نادراً، ولو طلبنا من كل من ينشر الكتب غاية الكمال، لكان من المستحيل نشر الكتب، ولذلك اضطررنا إلى الاعتراف بمجواز الاختصار على ما هو دون الكمال، والاختصار على ما نراه ضرورياً من التصحيف ولذلك درجات .

ومنها ما هو كامل إلا من جهة أو اثنتين نافع من سائرهما .

ومنها ما هو نافع من أكثر الجهات كامل من سائرهما .

ومنها ما ليس كاملاً مع أنه واف يضمن الحاجة .

وأما ما هو دون هذه الدرجة فلا يفي بالخدمة العلمية : ولا تكون هذه الطبعة نشرة علمية، بل بمرحلة النسخة الواحدة الحديثة التي لا يؤتى بها، وأكثر ما طبع في الشرق من الكتب العربية من هذا الجنس . وكما أننا إذا لم نعرف إلا نسخة واحدة حديثة استخدمناها كمنبع من المصادر التاريخية والفنية، فنحن مع كل هذا نشك في صحة ما نتجسه من الكتاب، ونفسر في كل ما نقله عنه، شرط كون الكتاب صحيحاً . ولكن إذا كانت عندنا نشرة علمية للكتاب، أمكننا إصلاح بعض ما لم ينجح الناشر في إصلاحه، فانه يذكر اختلافات النسخ يقدم لنا كل ما يحتاج إليه في نقد عمله، فنحن في استخدام مثل هذا الجنس من الكتب نكون مطمئنين بما نستعجه .

وتساءل الآن : ما هو أقل طلبنا نطلبه ممن يود نشر الكتب العربية لكي تكون للنشرة مرفوعة ؟

فتنزل إن الشرط الأول أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها للنشرة كافيًا بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التي توجد الآن . وينبغي أن لا يعتبر الناشر بعدد النسخ الموجودة فقط بل بقيمتها ، فتوازي النسخة القديمة الجديدة عددا من النسخ الحديثة المخطوطة ، وتكفي في نشر كتاب دوى متواترا في أيام المؤلف أقل مما تحتاج إليه في نشر كتاب قديم لم يقرأ إلا القليل واتسعت روايته بعد وفاة صاحبه .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ، وصفا يمكن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها ، فيذكر الناشر المكان الذي تحفظ فيه ، والعدد الذي تعرف به ، وكيفية خطها ، وشكلها ، وتقطعا ، وكل ما يوجد من آثار المقابلة ، وموضع كتابتها ، وتاريخها ، إن لم يكن كل ذلك مذكورا في فهرست مطبوع للنسخ من دور الكتب .

والشرط الثالث : أن لا بدع الناشر عمالا للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بتأدية تامة ، وبين يكلام صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النسخ ، فانه إن لم يفعل ذلك ظن القارئ أشياء لا توجد إلا في بعض النسخ مروية في النسخ كلها ، وما هو أهم من هذا أن لا يُنشر الناشر شيئا دون أن يثبت القارئ عليه ، ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه .

والشرط الأخير هو أعظم الشروط الثلاثة شأنًا ، وبخاصة الامتناع عن تغيير النص إلا بعد أن يثبت القارئ ، وكذلك الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن يثبت القارئ على ذلك ، لا كما فعل بعض الناشرين في الشرق ، من إسقاط جمل من الكتاب ظنوا مخالفة لفنن أو الأخلاق ، والأولى إما أن لا ينشر الكتاب ، وإما أن ينشره بأسره مع ما فيه من مضاعفة على نفسه ، وأقل ما يجب على الناشر أن يثبت في كل مرة على كل موضع إسقاط فيه شيء ، وأن لا يكتفى بالإشارة إلى ذلك بترواح عام في المقدمة فقط . فتغير النص أو إسقاط

بعضه بغير تنويه عن ذلك بعد تزوير آ. وعلى كل حال فالنشرة التي أُسقط منها شيء ،
لا تستحق أن تسمى نشرة علمية وإن بلغت غاية الكمال من كل الجوانب الأخرى ،
ولا تجاوز أن تكون طبعة مدووسة أو طبعة عادية للعوام .
Edition populaire

١ - فهرست الأعلام

صفحة

(ب)

يوس ٥٤-٥٦-٥٩-٦٨-	١١٢
٧٦-٨٠ ...	١٣
برجستر ٢٧-٢٨-٤١-١٠٧-	١٩
برجستر ٨٩ ...	١٧-١٠٧
برجستر ٥٢ ...	١٨
البحار محمد بن أحمد القنص ١٢٠ ...	٢٩
بالقوس ٤١ ...	٢٠
بالقوس ١٨ ...	١٢٠
بول شوارتز ٢٤-٢٨-٤٦-٦١-	
البحار - نمر الله بن زيد بن الحسن	١٢٠
البحار البرقي ١٩ ...	٨٨
البحار ٨١ ...	١٠٧-٤١

(ت)

تبريز كولسكي ٢٤-٢٢ ...	٢٧
تبريز الدين القاسم بن ابراهيم	٢٦
الطباطبائي ٥٠-٤١-	١٠٧
٥٢-٤٣-٥٧-	٧٨
٥٨-٥٩-٦١-٦٢-	٨٦-١٨
٦٥-٦٦-٦٧-	٩٨
٦٨-٦٩-٧٨-١٠٠-	
١٠٩ ...	
تبريز (الطباطبائي) ٧٢-١٣-٩٤-	

(١)

صفحة

ابراهيم الايامي ...	١١٢
ابراهيم يوس ...	١٣
ابراهيم بن القزويني ...	١٩
ابراهيم ...	١٧-١٠٧
ابراهيم بن الجليلي ...	١٨
أحمد بن محمد بن ...	٢٩
أحمد بن أبي الحسن بن أحمد ...	٢٠
أحمد بن محمد بن ...	١٢٠
أحمد بن أبي يعقوب بن ...	١٢٠
أحمد بن ...	٨٨
أحمد بن ...	١٠٧-٤١
الاسرائيلي ...	٢٧
أحمد بن ...	٢٦
الأنصاري ...	١٠٧
أحمد بن ...	٧٨
أحمد بن ...	٨٦-١٨
أحمد بن ...	٩٨

صفحة

(خ)

١٩ أمير خالد عمرو بن خالد الراشدي ...
التصانيف ٢٧ - ٣٤ - ٦٥ - ٦٤
٧٨ - ٧٥ - ٦٤

٣٢ ابن خلكان ...
٣٦ أمير خلقة بن الفضل بن الحباب ...
٣٥ التلخيص بن أحمد ...
٨٢ خليل بن يحيى (الكثير) ...
٤١ التواريخ ...
ابن الخطيب - أبي الحسن عبد الوسي ...
ابن محمد الخطيب ٥٢ - ٧٧
١١٧ - ١٠٢ -

(د)

١٠٢ ابن دوشويه ... ٧٩ - ١٠٢
ابن دوق ... ٢٥ - ١١٩
٥٢ دندى ...
الديوري ... ١٨ - ٢٠ - ٢١

(ذ)

٩٢ ذابيت ...
(ذ)
٨١ زبارة ...
الزركاني ...
٢٧ زكريا بن محمد القزويني ٢٣ - ٢٩
...
الزغشري ... ٤٢ - ٧٢

٧٨ زهير بن أبي سلمى ...
٢٥ أبو زيد ...
١٢٠ أبو زيد أحمد بن سهل اللخمي ...
زبارة بن محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب ...
٢٦ - ٢٥ - ٢١ - ١٩

(س)

... للمرحوم ... أبو بكر محمد بن أحمد
٢٢ ابن أبي سهل ...

صفحة

(ث)

١٨ ثابيطس اللاتيني ...

(ج)

جاليوس ٢٧ - ٤١ - ٤٢ ...
١٠ - ٧٣ - ٧٧ - ٩٤ ...
١٠٧ - ١٠٨ ...

٢٧ جانيوس ...
٧٢ يراف ...
٥٢ برومان (أردلف) ...
٩٤ برومانو التيمسي ...
جبلون أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى ...
٢٠ السندباد ...
٢٤ - ٢٤ ...

(ح)

أبراهيم السجستاني ٢٥ - ٢٧ ...
١٢١ ...
حبش بن الأصم ٥٨ - ٢١ ...
٧٢ - ٩٤ ...

٢٦ الحريص ...
٦٥ الحسن محمد بن حمدون ...
٣٥ أبو الحسن الأغش ...
٢٨ أبو الحسن علي بن يحيى النعم ...
أبو الحسن طلال بن الحسن بن إبراهيم ...

٢١ شاذ ...
٤٢ حنن ...
٨٢ حنن ...
أبو حنيفة النيمان بن ثابت بن روطي ...
٢٢ بن ماس ...
حنن بن إسحق ٢٧ - ٢٨ - ٤٢ ...
٥٨ - ٥٩ - ٩٠ ...

٧٢ - ٧٣ - ٧٨ - ٧٩ ...
٩٢ - ٩٤ - ١٠٧ ...
ابن حوكل - أبو القاسم بن حوكل ١٢٠

صفحة	المحتوى
۷۹	المختار من سبلان
۷۱-۶۶	القرنيزي
۶۵	ابن القنق
۱۲	ابن عساک
	أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد
۱۶	المروفي في الجوالين
۸۲	موروث
(ب)	
۷۸	قباچه
۲۳-۲۵	القسي
۵۰-۴۹-۴۸	أبو النعم الجليل
۷۲-۴۲-۳۶-۳۴-۳۵	ابن القديم
۷۱-۱۴	أبو نصر السراج
۱۹	نصر بن مزاحم القنري الطاهر
۵۱-۵۰-۵۱	نوكه
۱۱۷-۱۰۲-۷۷-۵۲	نورج
(ج)	
۵۳	أبو الخليل
۱۱۹-۱۱۸	هشام بن محمد بن القناب الكندي
۸۲	خوداس
(د)	
۲۹	وستفك
۱۹	ربيع الله بن الحكيم عبد الحسکان
(هـ)	
۱۰۸-۱۰۷-۹۲	واقوت
	أبوتقوي - أحمد بن أبي يقوب
۱۲۰	ابن صالح
۳۸	أبو يوسف
۷۰	يوسف البان سرکسی
۹۵-۲۱	اليزنقی

صفحة	المحتوى
(ك)	
۴۱	کلیوف
	الکری - أبو إسحق إبراهيم بن محمد
۱۰۲	القاسي الأسطوري
۹۲	الکرماني
۱۷	الکندی
(ل)	
۴۱	لویس شیخ
۳۵	اللیث بن دايع بن المظفر
۶۲-۶۱-۵۹-۲۰	لیال
(م)	
۱۰۷-۲۳-۳۲	مالک بن أنس
۱۰۷-۴۰	محمد بن جبر القلبي
۱۲۰-۱۲۲
	محمد بن الحسن الشيباني - أبو عبد الله
۳۴-۳۲	محمد بن الحسن بن نوک
	محمد بن الحسن بن محمد بن سید المقرب
۲۴	الأندلسي
۱۹	محمد بن عبد الله الشيباني (أبو الفضل)
	أبو محمد بن عبد الله بن جشوب
۳۳	الحارث البصري
۹۸	محمد بن البلاءي
۱۰۷	محمد بن عبد الرحمن
۱۱۹	محمد بن عبد الله بن عبد الله
۱۲۰	محمد بن عبد الله (المتوفى)
۳۶	محمد بن يحيى القنبي
۳۲	أبو محمد بن يحيى بن كثير المصوفي
۱۰۷-۹۲-۴۰	مرسلوث
۱۱۲	مصطفى الطاهر
۳۲	أبو محمد الوهري

٢ - فهرست الكتب

(1)

2019

٢١ عن الثورة الثانية لليونان
٢٢ آثار اليونان وكرامات بن عبد القادر
٢٣ الألبان لألمسي A. Halber
٢٤ الأتات في طوم القرآن الجليلي ٩٢-٩٣
... .. أحسن التفاسير في سورة الأناجيم لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر التتائي
١٢٠ التفسير المرفوف بالتفسير ، لندن ١٨٧٧ —
... .. الأخبار العراقية لدينوري نشره لادبيات جوديهاس وريشاس كراشكر فسكي ، لندن ،
١٨٨٨ ٢١-٢٠-١٨
١٢١ أدب المكتبة لابن قتيبة
... .. إرشاد الأديب إلى أسرة الأديب المرفوف بجميع الأدياء ، نو طيات الأدياء ، طبعات المرفوف ،
... .. نشره مرجطون ، ٧ أيار ، القاهرة ، ١٩١٢ — ١٩١٤ ، طبعه محمد رفيع
... .. وناش في ٢ جزء ١٠٧-٩٢
١٢٢ إرشاد السائر شرح صحيح البخاري للمنطوق
... .. الأسابع ، لأجرام ، شرح جاليلوس ، ترجمة محمد بن إسحق الطليط ١٠٧-١٠٨
... .. الأجاء الخلية ٥٢-٥٤-٥٨-٥٩-٦٥
١٢٣ الاتفاق لابن خلدون
... .. الأصول محمد بن الحسن التتائي ٢٣-٢٤
... .. الأنظمة المتبعة في رسم الخراس ١٧-١٥-١٤-١٣-١٢-١١-١٠-٩-٨-٧-٦-٥-٤-٣-٢-١

١٢٠	الأملق القسبي لأبي علي أحمد بن عمر بن ديس ، لندن ١٨٩١
٤٤	الأمان — لأبي الفرج الأصفهاني
٨٨	اكتفاء التفرج بما هو مطروح لأحمد بن محمد
١٠٢-٧٩	الأهواز الكافية لأبي عمرو
٣٩	ألف ليلة وليلة
٩٢	استنارة السالك في عالم الشرق والغرب ، عبد الفتاح عيلح
	الاستصار والرد على ابن الرواسي ، أبي الحسين عبد الرزاق بن محمد التليط الحنظلي ، نشره
١١٧-١٠٢-٧٧	نهرج
١١٣	الأصناف السعائ ، شرحه صليوت
٨٩	الإبداع القانوني بدلو الكتب المصرية

(ب)

٩٢	البرهان في مناهج القرآن — الكرمان
٥٢	البرهان العرب ، بدر شمس
٤٢	بنية الزمان ، لمرسل
١٢٠	البدان لأحمد بن أبي يعقوب بن واضح المعروف باليعقوبي ، لندن ١٨٩١

(ث)

٨٩	تاريخ الآداب العربية لبروكمان
	تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ؛ خلفي فاضل ، مجلة الجامعة القسبية ، القاهرة ١٩١٠
٨٢	تاريخ الخط العربي ، وتقدمه إلى ما قبل الإسلام — الدكتور خليل يحيى فاضل
	تاريخ الطبري لمحمد بن جرير الطبري ، لندن ١٨٧٩ — ١٨٩٠ — ٤٠ — ١٢٠ — ١٢٢
١٢	تلخيص مدينة دمشق ، دمشق ١٩٥٩
٢٩	تحفة الكائنات
١٣	تحقيق الصروس وتقرضا ، عبد السلام هارون الشامية : الأول ١٩٥١ ، الثانية ١٩٦٠
٤٠	تدوير الزيل لمؤلفه Bryson
١٧	تسمية ولاه مصر ومخلفاته صر الفندي Rhodon Quest
١١٧	تاريخ الطبري لمحمد بن جرير الطبري

صفحة

(ثي)

٧٢ مرجع كتاب الفصل في الغش ... مرجع ابن جوش

(س)

١٠٢ صحيح الأئمة في صناعة الإنشاء القشورية ...

٢١ صحيح البخاري ...

١٢٠ سيرة الأئمة لأبي زهير أحمد بن سهل البجلي ...

٤١ صورة الأرض في الزمان ...

(ط)

٢٥ طبقات الأطباء، توفى الذين إلى القياس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة ...

٢٦ طبقات الشعراء لابن سلام الجعفي ...

٢٦ طبقات الشعراء الإسلاميين ...

٢٦ طبقات الشعراء الجاهليين ...

١٢٢-٢٦-٢٨ طبقات الكهنة لابن سبط ...

(ع)

٢٩-٢٢ عجائب المفردات (كرمان محمد القزويني ...

٧٢ حربة الصاري بركات ...

٢٦ القند الفخري في حياة الشعراء القضاة الجاهليين لعدن ١٧٨٠ ...

٤٥-٤٢-٢٠ حيون الأندلس في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ...

٢٥ الذين لم يلقوا بن أحد القراء ...

(ل)

٢٦ - ٢٨ ليرة الشعراء الإصمعي ...

٧٠ لغز في جوف الأسماء ...

٤٢-٢٦-٢٤ ... ١٨٧٢-١٨٧١ ... لغز ...

٧٩-٧٨-٧٧-٧٦-٧٥ ... لغز ...

٨٩ لغز دار الكتب البردية في بركات ١٨٨٧-١٨٩١ ...

٩٢ وايت المفردات السريانية بالخط العرفاني ...

٩٠ الكتب العربية الموجودة في دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٢٤-١٩٦٢ ...

٩٠ الكتب القارية والمصرية بالكتابة القديمة المصرية ١٩٢٠ ...

- ٩٥ فهرس الكتب بالكتابة الأثرية ، القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ٩٦ المخطوطات العربية المخرقة في المرأة للامة برياط الفتح ، يازيد ١٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ٩٧ المخطوطات المصرية ، القاهرة ، مجلة المخطوطات ١٩٥٤ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ٩٨ المخطوطات المخرقة بدار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٣ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ٩٩ مكتبة احمد انصلي ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٠ مكتبة اياضلي ، استانبول ١٢٢٠ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠١ مكتبة يازيد ، استانبول ١٣٠٤ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٢ مكتبة بشير ، لا ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٣ مكتبة جامع الفتح ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٤ مكتبة طاهر سليم آغا ، استانبول ١٣٦٠ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٥ مكتبة الحديدية ، استانبول ١٣٠٠ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٦ مكتبة دامله ابراهيم باشا ، استانبول ١٣٤٣ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٧ مكتبة داماد زاده لاهي عسكر مراد ، استانبول ١٣١١ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٨ مكتبة راضى باشا ، استانبول ١٣١٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٠٩ المكتبة السلطانية ، استانبول ١٣١١ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٠ المكتبة لعلبية ، استانبول ١٣١١ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١١ مكتبة طريقتو ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٢ مكتبة طاهر الدين ، استانبول ١٣١٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٣ مكتبة نبي الله ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٤ مكتبة قره جاي ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٥ مكتبة تقي علي باشا ، استانبول ١٣١١ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٦ مكتبة كهرمى زاده محمد باشا ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٧ مكتبة لاليل ، استانبول ١٣١٠ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٨ مكتبة ملوحة مرزا ، استانبول ١٣١١ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١١٩ مكتبة نور حاتنة ، استانبول ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٢٠ مكتبة يحيى الله ، استانبول ١٣١٠ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥
- ١٢١ فهرس من كتب جليلوس ويسى عالم قره بيم ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥

منه

(ق)

- ٥٢٠... تاريخ أسما الجلابي ضد العرب لكونه ...
 قرآن مجيد ...
 قواعد تحقيق النصوص — مجلة المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٥٥ ...
 تراثنا المداين محلي ...

(ك)

- ٨٨ الكتب العربية التي كُتبت في الجمهورية العربية المتحدة، طاعة إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٦ ...
 ٤٣ اكتشاف الزنجرى ...
 ٢٢ كتاب الفنون ...
 ٢١ كلية ومناهج ...

(ل)

- ١٠٧ لسان العرب ...
 القح في النصوص لأبي نصر عبد الله بن علي الفراج، لندن، ١٩٦٤ ...

(م)

- مجمع اللغة من الأمام الشهيد أبي الحسين زهير بن علي، تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن أحمد ...
 أين جملو القنادي ...
 القصب لابن جني ...
 ١٢٠ مختصر كتاب الجيدان لأبي بكر أحمد بن محمد المسائي المعروف بابن القنفذ، لندن، ١٨٨٥ ...
 ١٠٧ ملحة مالك بن أنس ...
 ٢٤ حركة الكتابات ...
 ١٢٠ مسائل السلك لأبي أحمد إبراهيم بن الأصغر المعروف بالكرخي، لندن، ١٨٧٠ ...
 ١٢٠ المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل، لندن، ١٨٧٢ ...
 ٩٢ المسائل في الطب لجنين بن أحمد ...
 ٢٣ منهج الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت ...
 ٩٢ المصاحف لأن الله ...
 ٨٨ معجم المخطوطات العربية والمصرية ليوستف فيان سركيس، القاهرة، ١٩٢٨—١٩٣٠ ...
 ٧٢ الخريف في علي المغرب لأبي سعيد ...

٣ - الكتب الأجنبية

- W. Ahlwardt, the devans of the six ancient Arabic poets, Ennebige, 'Antara, Thasala, Zohair 'Alqama, and Amru 'ulais, London, 1870 ٢٩
- Verzeichnis der Arabischen Handschriften der Königl. Bibliothek zu Berlin, 1867-1899. ٩٠
- G. Bergström, Hunain ibn Ishak über die syrischen und arabischen Galen Übersetzungen, Leipzig, 1925 ٦٠
- Pseudogalen[us] in Hippocratis de Septimanis Commentarium Ab Hamaso Q. F. Arabice Version, Leipzig, 1914 ١٠٧
- R. Béchère et Souvaget, Regles pour editions traductions des texts Arabes, Paris, 1945 ١٢
- Brenlich, the well in ancient Arabia, Leipzig, 1925 ٥٢
- Braun O., Timothei Patriarchae I. Epistulae, Paris, 1914-15 ٧٧
- Bruckelmann C., Geschichte der arabischen Litteratur, Weimar, 1898-1902, 1937-1942 ٨٩
- P. Collomp, La Critique des textes, Paris, 1931. ١٧


R. P. A. Dozy, Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes, Amsterdam, 1845. . .	87
Supplément aux dictionnaire Arabes	77
Pfûgel, Concordantiae corani Arabicæ, Lipsiæ, 1842	117
de Gunzburg, Diwan d'ibn Guzmân, Leiden, 1896. . .	117
G. Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur Fränkischen Zeit, Freiburg im Breisgau, 1905	77
E. Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn 'Alî Pîr antica raccolta di legislazione e di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, Milano, 1919	11
A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri . . .	81
M. Guidi, la lotta tra l'islam e il Manicheismo, un libro di ibn Al-Muqaffa', contro il Corano confutato da Al-Qâsim, b. Ishâq, Roma, 1927 . . .	71
J. Hell, Muhammad ibn Salîm Al-Gumahl, di Klassen der Dichter, Leiden, 1916.	77
Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Nouveaux Mélanges Orientaux, Paris, 1886	87
G. Jahn, Ibn Ja 'û Commentar zu Zamachsari's Muqâbil, Leipzig, 1882-1886	77
Jeffry, Materials for the History of the Qur'ân, Leiden, 1937	77
R. Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914	81
P. Krenkow, the Poems of Tufail ibn 'Auf al-Ghassawi and al-Firumânî ibn Haldun al-Tâ'îl, London, 1927	111

C. Lyall, The Diwān of 'Abid ibn al-Abras, of Asad and 'Amir ibn al-Tufail, of 'Amir ibn Sa'ad, Leiden, 1913	171
, The diwans of 'Abid ibn al-Abras and 'Amir ibn al-Tufail, Leiden, 1913	18
Margoliouth, the kitāb al-Ansāb of 'Abd al-Karīm ibn Muḥammad al-Sam'ānī, Leiden, 1912	117
di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita, al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1922	17
Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904	17
Müller, Über Text und Sprachgebrauch von Ibn abi Ujaib's Geschichte der Ärzte	17-18
Nöldeke, Schwally, Geschichte des Qorān	17
Pearson, Oriental manuscript collections in the libraries of Great Britain and Ireland, London, 1954/55.	11
J. Ruska, Kaswinistudien (son ouvrage Kitāb 'Aḡ'ib al-Mahluqat, Strasbourg, 1913	19
, das Stein Buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al-Ḥazwini,	19
J. Schacht, des Kitāb al-Ḥiyal il-Ḥiḡh, des aba Maḥmūd ibn al-Ḥasan al-Qarwini, Hannover, 1924.	11
, das Kitāb al-Maharig il-Ḥiyal de Muḥammad ibn al-Ḥasan as Saibani, Leipzig, 1930	17
, das Kitāb al-Ḥiyal wal-Maharig des Abū-Bakr Aḥmad ibn 'Umar ibn Muḥir as Saibani al-Ḥaḡḡaf, Hannover, 1923.	17
F. W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886	11

- Thomson et Jung, Pappus, Commentar sur les 10 livres
des elements d'Euclide, 19
- Wessink, Concordance de la Tradition Musulmane,
Leiden 1933-1969. 119
- Wistenfeld, Abu Bekr Muhammad ben el-Hassan, ibn
Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch,
Göttingen, 1854. 119





 Bibliotheca Alexandrina



0742954